الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم اقتصادية

العنوان

تحرير التجارة الدولية وانعكاساتها على الدول النامية

- دراسة حالة الجزائر-

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصدية
تخصص: نقود ومالية دولية

إعداد الطالبتين:
- بوكروح وفاء
- زيموش عائشة

إشراف الأستاذة:
- زناد سهيلة

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ مكرودي سالم	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذة زناد سهيلة	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذة خضراوي نعيمة	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية 2015-2016

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر على كل شيء؛

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك؛

ولقول رسول الله عليه الصلاة والسلام" من لايشكر الناس لايشكر الله"، نتوجه بالشكر

والتقدير للاستادة زناد سهيلة أولا على قبولها الإشراف على هذا العمل وثانيا نصحها وإرشادها طيلة فترة إعداد المذكرة، فلها منا كل الشكر والتقدير؛

كما نتوجه بالشكر والعرفان إلى جميع الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة؛

إلى كل من ساعدنا في تقديم هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان ..... **I**

فهرس المحتويات ..... **II**

قائمة الجدوال ..... **V**

قائمة الأشكال ..... **VI**

ملخص..... **VII**

مقدمة..... أ-و

الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الدولية..... **7**

تمهيد: 8

المبحث الأول: أساسيات حول التجارة الدولية 9

المطلب الأول: ماهية التجارة الدولية 9

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الدولية.....13

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الدولية 15

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في تفسير التجارة الدولية 15

المطلب الثاني : النظرية النيوكلاسيكية في تفسير التجارة الدولية 19

المطلب الثالث: النظريات الحديثة في تفسير التجارة الدولية 22

المبحث الثالث: السياسات التجارية الدولية.....25

المطلب الأول: ماهية السياسات التجارية الدولية.....25

المطلب الثاني: أنواع السياسات التجارية الدولية وحججها 28

المطلب الثالث: أدوات السياسات التجارية 32

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: تحرير التجارة الدولية والمنظمة العالمية للتجارة 37

تمهيد
المبحث الأول: تحرير التجارة الدولية 39
المطلب الأول: ماهية تحرير التجارة الدولية.....39
المطلب الثاني : خطوات تحرير التجارة الدولية. 43
المبحث الثاني: من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة.....48
المطلب الأول: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "GATT".....48
المطلب الثاني: المنظمة العالمية للتجارة OMC.....53
المطلب الثالث: مستقبل المنظمة العالمية للتجارة OMC 58
المبحث الثالث: انعكاسات تحرير التجارة الدولية على إقتصاديات الدول.....63
المطلب الأول: انعكاسات تحرير التجارة الدولية على الدول المتقدمة.....63
المطلب الثاني: انعكاسات تحرير التجارة الدولية على الدول النامية 65
المطلب الثالث: انعكاسات تحرير التجارة الدولية على الدول العربية 69

خلاصة الفصل

الفصل الثالث: انعكاسات تحرير التجارة الدولية على الجزائر.....73

تمهيد 74
المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية الجزائرية.....75
المطلب الأول: مراحل تحرير التجارة الخارجية الجزائرية.....75
المطلب الثاني: هيكل التجارة الخارجية الجزائرية 79
المطلب الثالث: تحليل تطور ميزان المدفوعات الجزائري.....95
المبحث الثاني: علاقة الجزائر بالتكتلات الاقتصادية 98
المطلب الأول: الجزائر والشراكة الاورو–متوسطية 98
المطلب الثاني: علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة..... 102
المبحث الثالث: الانعكاسات المحتملة لتحرير التجارة الدولية على الاقتصاد الجزائري 109
المطلب الأول: الانعكاسات المحتملة لتحرير التجارة الدولية على قطاع الصناعة..... 109
المطلب الثاني: الانعكاسات المحتملة لتحرير التجارة الدولية على قطاع الزراعة..... 112

المطلب الثالث: الانعكاسات المحتملة لتحرير التجارة الدولية على قطاع الخدمات 115

خلاصة الفصل

الخاتمة 120

قائمة المصادر والمراجع..... 125

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	نفقات الإنتاج المطلقة مقدرة بساعات العمل بين الدولتين	16
02	نفقات الإنتاج المطلقة مقدرة بأيام العمل بين الدولتين	17
03	كمية العمل من رأس المال اللازمة لإنتاج ما قيمته مليون دولار	21
04	تواريخ ومكان ونتائج الجولات الخمس الأولى للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية	51
05	التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة 2000-2014	80
06	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2012	83
07	الزبائن العشر الأوائل للجزائر لسنة 2012	87
08	التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2014	88
09	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2012	91
10	أهم الشركاء العشر للجزائر لسنة 2012	94
11	تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2014	95

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تسلسل عناصر تحرير التجارة	47
02	هيكل المنظمة العالمية للتجارة	56
03	تغير قيمة الصادرات الكلية بالنظر لتغير قيمة صادرات المحروقات للفترة 2000-2014	82
04	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المجموعات الاقتصادية لسنة 2012	86
05	التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2014	90
06	التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر حسب المجموعات الاقتصادية لسنة 2012	93

ملخص

تهدف هذه الدارسة إلى تسليط الضوء على انعكاسات تحرير التجارة الدولية على الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة وذلك من خلال دراسة نظرية وإحصائية خلال الفترة الممتدة من

2000-2014 وبعد استخدام مجموعة من أدوات البحث العلمي وبالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستقرائي الاستنباطي تبين من هده الدراسة أن وتيرة التوجه نحو تحرير قطاع التجارة الخارجية في تزايد مستمر، خاصة بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، التي اضطلعت بمهمة تنظيم وتأطير العلاقات التجارية الدولية، حيث أن هده المنظمة لديها أحكاما خاصة بالدول النامية حديث الانضمام إليها، تقدم لها المشورة والمساعدة لتخطي الاختلالات التي قد تصيب اقتصادياتها خاصة ما تعلق منها بميزان المدفوعات ولهدا أصبح الانضمام إليها حتمية، من أجل الاستفادة من المزايا والحقوق المتاحة داخلها.

والجزائر كغيرها من الدول تحاول الاستفادة من مزايا التبادل والاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث باشرت في تحرير قطاع التجارة الخارجية، وأبرمت اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ مند سنة 2005، وحاولت إنعاش مفاوضات انضمامها إلى المنضمة العالمية للتجارة رغم الصعوبات التي تواجهه.

رغم إجراءات التحرير والإصلاح التي باشرتها الجزائر إلا أن الميزان التجاري يكشف مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري بتبعية تتجاوز 97% إلى قطاع المحروقات وكدا تحيزا جغرافيا نحو منطقة الاتحاد الأوروبي.

الكلمات المفتاحية

تحرير التجارة الدولية، الجات، المنظمة العالمية للتجارة، الصادرات، الواردات، الاقتصاد الجزائري.

Abstract

This study aims to shed light on the implications of international trade liberalization on developing countries in general and Algeria in particular, through the theoretical and statistical study during the period from 2000-2014, and after the use of scientific research tools, this study shows that the pace of the trend towards foreign trade liberalization continues to increase, especially after the establishment of the World Trade Organization, which has undertaken the task of organizing and framing the international trade relations, since this organization has special provisions on developing countries, offering them advice and assistance to overcome the imbalances that may affect their economies, especially those relating to the balance payments.

Algeria, like other countries has tried to take advantage of the benefits of trade and integration into the global economy, which began in the liberalization of foreign trade sector, and entered into a partnership with the European Union, which has entered into since the 2005, and tried to revive the accession to the World Trade Organization although the difficulties it faces. Despite the liberalization and reform measures initiated by Algeria, but the trade balance reveals the fragility of the Algerian economy dependency that exceed 97% of the hydrocarbon sector, as well as geographically biased towards the EU area.
Key words: liberalization of international trade, GATT, World Trade Organization, exports, imports, the Algerian economy.

مقدمة

مقدمة

تعتبر التجارة الدولية الشريان الأساسي الذي يربط الدول ببعضها البعض، فهو الجزء الهام في الاقتصاد الوطني لأي بلد، إذ تعتبر أيضا القناة الرئيسية التي تمكن من التصدير والاستيراد، لأن الهدف الرئيسي لقيام التبادل الدولي هو زيادة دخل الدولة من العملة الصعبة من أجل رفع مستوى المعيشة، إذ أنه ليس بإمكان أي دولة العيش بمعزل عن العالم الخارجي، حيث أنها لا تستطيع تلبية كل حاجيات المستهلكين. فمنذ القرن الثامن عشر والإقتصاديون يحاولون إعطاء تفسيرات لأسباب قيام التجارة الدولية من النظرية الكلاسيكية ثم النيو كلاسيكية وأخيرا النظرية الحديثة، نظرا لأهمية قطاع التجارة الدولية على مر العصور.

ساهمت التجارة الدولية بشكل كبير في الإنفتاح الإقتصادي العالمي، فتحرير التجارة يعتبر أحد الركائز التي تهدف إلى تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، عن طريق الإتجاه نحو الإتفاقيات التجارية سواء الثنائية، الإقليمية أو الدولية لتعزيز الدور الكبير للتجارة الدولية من خلال النشاط التجاري الذي شهد تطورا كبيرا عبر الزمن، وقد مرت هذه الإتفاقيات بمراحل تطور مختلفة إذ اقتصرت في مرحلة الخمسينيات والستينيات على تجارة السلع، ثم شملت بعد ذلك تجارة الخدمات و الإستثمار والملكية الفكرية في المرحلة الحالية.

وعليه فإن الدول النامية ومنها الجزائر لم تكن بمنأى عن هذه التحولات العالمية فقد حاولت كغيرها من الدول النامية الإنضمام إلى الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة والتي تحولت فيما بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة كنتيجة حتمية للظروف الصعبة الداخلية و الخارجية السائدة آنذاك وسوف تتأثر حتما بهذا الحدث الاقتصادي الهام (إنشاء المنظمة العالمية للتجارة)، والدي يفرز العديد من الفرص والتحديات، ومن تم لابد من التعامل معه بما يساعد على تعظيم الاستفادة من الفرص التي يخلقها ومواجهة التحديات التي يفرضها بشكل يدنى من سلبياته.

أمام هذا الوضع وبعد التصحيح الهيكلي الذي فرض على الجزائر من طرف صندوق النقد الدولي واستقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية تقدمت الجزائر شأنها شأن الدول النامية بطلب رسمي للإنضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية وكان ذلك في شهر جوان 1996 إيمانا منها بأن بقائها خارج إطار المنظمة

سيجعلها غير قادرة على تأمين تبادلها التجاري دون التعرض لمصاعب، علاوة على أنه سوف تطبق عليها من الأطراف الأخرى المتعاقدة قيود لا تستطيع مجابهتها في مجال التعامل التجاري في السوق الدولية.

ومما لا شك فيه أن منظمة التجارة العالمية سوف يكون له أثار ايجابية على التجارة الدولية عموما وإن كانت الدول المتقدمة سوف تنال النصيب الأوفر من المزايا، كما سوف يكون لها انعكاسات سلبية على معظم الدول النامية وخاصة الدول المستوردة للغداء والتي من بينها الجزائر، خاصة وأن كل الاتفاقيات التجارية سواء كانت في مجال تجارة السلع أو الخدمات المرتبطة بالتجارة يجمع فيما بينها اتجاه عام ومشترك يتمثل في السعي نحو إزالة القيود التي من شأنها أن تصنع تدفق حركة التجارة عبر الدول.

- **إشكالية الدراسة:**

تتمحور إشكالية البحث حول السؤال الرئيسي التالي:

-ما هي انعكاسات تحرير التجارة الدولية على الاقتصاد الجزائري؟

- **الأسئلة الفرعية:**

يتفرع عن السؤال الرئيسي أسئلة فرعية نوجزها فيما يلي:

1-مادا يقصد بالتجارة الدولية، وما هي العوامل المؤثرة فيها؟

2-مادا يقصد بتحرير التجارة الدولية؟ وما هي انعكاسات ذلك على اقتصاديات الدول؟

3- ما هي دوافع الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؟ و ما هي أسباب تأخرها عن ذلك؟

4-ما هي الانعكاسات المحتملة على الإقتصاد الوطني بعد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة؟

- **فرضيات الدراسة:**

1- إن الدول المتقدمة الأكثر استفادة من تحرير التجارة الدولية.

2-في حالة الإنضمام سيتأثر حتما اقتصادنا بفعل ظروف معينة، سيكون له انعكاسات إيجابية أكثر منها سلبية على القطاعات الاقتصاد الوطني.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل انعكاسات تحرير التجارة الدولية على اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، وذلك من خلال تحليل عدد من النقاط التي تحاول أن تغطي الجوانب المختلفة للمشكلة محل الدراسة وتتمثل فيما يلي:

1-محاولة إبراز المنطلقات الفكرية للتجارة الدولية والمفاهيم المتعلقة بها وسياستها؛

2- إبراز انعكاسات تحرير التجارة الدولية على الدول النامية، والتعرف على الانعكاسات المحتملة على الإقتصاد الوطني من جراء تحرير التجارة الدولية في ظل الإنضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية وبيان أسباب التأخر عن ذلك؛

3-استشراف الأفاق المستقبلية للإقتصاد الوطني في ظل المنظمة العالمية للتجارة، خاصة وأنها تسعى للتحرير الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة.

- **أهمية الدراسة:**

تبرز أهمية البحث في العديد من الجوانب أهمها:

1- تكمن أهمية هدا البحث في إيجاد موقع للجزائر في النظام الاقتصادي الدولي الجديد خصوصا بعد تزايد التوجه الإقليمي والتكتلات الدولية وظهور المنظمة العالمية للتجارة كتنظيم مشرف على التجارة الدولية.

2-وتتزايد أهمية هذا البحث من منطلق أن الإقتصاد الجزائري وعلى غرار الدول النامية تتحدد حالته على حسب أوضاع قطاع التجارة الخارجية خاصة في ظل ظروف التحرير والتحول نحو اقتصاد السوق الذي شهده الإقتصاد الجزائري مع توضيح الانعكاسات المحتملة من جراء ذلك والبحث عن الكيفية التي تمكن من تعظيم المكاسب وتجنب السلبيات المحتملة.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

هناك عدة أسباب دفعتنا إلى اختيار هدا الموضوع نجملها فيما يلي:

1-أهمية الموضوع واقترانه بالإصلاحات الاقتصادية الراهنة خاصة المتعلق منها بتحرير التجارة الدولية؛

2-الحرص على معرفة مدى تأثر التجارة الخارجية الجزائري خصوصا مع الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة قصد الإستفادة من تجارب الدول الأعضاء الأخرى خاصة النامية منها التي سبقتنا في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛

3-الرغبة في معرفة مكانة الجزائر الحالية من سيرورة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وسبب طول هده الفترة؛

4-الميل الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالعلاقات الاقتصادية الدولية؛

5-التخصص في مجال المالية الدولية كان له دافع في اختيار هدا الموضوع.

- **حدود الدراسة:**

إن الحدود المكانية لهذه الدراسة تقتصر على الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة أما الحدود الزمانية استجابة لمتطلبات البحث ستكون من سنة 2000 إلى 2014 وهذا لا يمنع من التطرق لفترات سابقة، و فيما يخص الحدود الموضوعية فقد حصرت الدراسة على انعكاسات تحرير التجارة الدولية على الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

- **منهجية الدراسة:**

حتى نتمكن من الإجابة على الأسئلة المطروحة أعلاه ودراسة الإشكالية وتحليل أبعادها ومحاولة اختبار صحة الفرضيات المتبناة، اخترنا المنهج الوصفي والتحليلي الذي يساعدنا في طرح القضية العامة ومعالجة البيانات والإحصائيات المستقاة من مصادر مختلفة. أما فيما يخص أسلوب البحث وجمع المعلومات فقد اعتمدنا على أسلوب المسح المكتبي، وذلك بهدف التعرف على المراجع والبحوث والدراسات التي لها صلة بموضوع بحثنا، ونظرا لحداثة البحث فإن معظم المراجع المعتمدة هي عبارة عن بحوث ودراسات نشرت في دوريات متخصصة أو قدمت في شكل أورق بحث في الملتقيات العلمية، بالإضافة إلى البحوث العلمية المقدمة في رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، وكذلك الدراسات والبحوث على شبكة الانترنيت.

- **الدراسات السابقة:**

من الدراسات التي تناولت الموضوع ما يلي:

1- خير الدين بلعز، التحديات الراهنة للتجارة الدولية وتاثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الاطراف(دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2015/2014.

لقد حاول الباحث من خلال دراسته تسليط الضوء على التحديات التي تواجه التجارة العالمية من جهة والنظام التجاري من جهة ثانية، وقام بإسقاط تأثير هذه التحديات على الدول النامية وكذا على الجزائر حيث توصل الباحث الى ان الأزمات الإقتصادية العالمية المتعاقبة أهم عامل في تراجع حجم التجارة العالمية مما يؤثر على هدف المنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة الدولية، وباعتبار الجزائر دولة نامية، وفي طريقها نحو الإنفتاح التجاري الكلي، فهي تواجه تحديات كبيرة، فالخلل الموجود في بنية التجارة الخارجية لها، بإعتمادها على الصادرات من المواد الطاقوية وكذا التبعية بالنسبة لوارداتها من المواد الغذائية يحتم عليها إعادة التفكير بجدية في بعض القضايا، لاسيما علاقاتها التجارية والإقتصادية مع الشركاء.

2-دراسة بالحبيب عبد الكامل، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة غرداية، 2011/2010.

تناول الباحث أثر تحرير قطاع التجارة الخارجية على متغير اقتصادي وهو الميزان التجاري من خلال أسباب قيام التبادل الدولي والغاية من تحرير قطاع التجارة الخارجية وأفضل السبل لذلك، حيث توصل الباحث إلى أنه بالرغم من إجراءات التحرير والإصلاح التي باشرتها الجزائر إلا أن الميزان التجاري يكشف مدى هشاشة الإقتصاد الجزائري بتبعية تتجاوز 97% إلى قطاع المحروقات وكدا تحيزا جغرافيا نحو من منطقة الاتحاد الأوروبي.

3-حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة(دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2012-2013.

تناول الباحث مجمل الإصلاحات التي قامت بها الجزائر منم اجل تحرير التجارة الخارجية لترقية الصادرات خارج المحروقات في إطار الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وقد توصل الباحث إلى أن الصادرات خارج المحروقات تمثل نسبة 3% من إجمالي الصادرات، إضافة إلى أن للصادرات الجزائرية خارج المحروقات نفس التركيب السلعي.

- **صعوبات الدراسة:**

تتمثل الصعوبات التي صادفتنا في إنجاز البحث في التضارب الكبير في الإحصائيات بإختلاف مصادرها من جهة إلى أخرى مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تناقض المعلومات وتعددها الشيء الذي أخذ من الوقت الكثير مما استوجب الدقة والتحرز قصد إنتقاء أفضل لما نراه اقرب من الصحة ولا يتناقض مع الواقع، إضافة إلى انعدام المراجع الحديثة المتعلقة بالموضوع في المكتبة الجامعية.

- **محتويات البحث:**

لتحقيق أهداف البحث، والإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات التي أثرناها فيما سبق، وإثبات مدى صحة الفرضيات المقدمة وتحليلها، ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول مترابطة ومتكاملة تسبقها مقدمة عامة، وتليها خاتمة عامة تتضمن ملخصا عاما عن البحث، متبوعا بأهم النتائج، تليه مجموعة من المقترحات، لتنتهي بذلك إلى تحديد الآفاق المستقبلية للبحث، ويكون ذلك على النحو التالي:

فيما يخص **الفصل الأول** فأردناه أن يكون ذا بعد نظري فخصصناه للتجارة الدولية تطرقنا من خلاله إلى ثلاث مباحث، سنتعرض في المبحث الأول إلى أساسيات حول التجارة الدولية، وفي المبحث الثاني سنلقي نظرة عامة عن النظريات المفسرة للتجارة الدولية في حين سنتطرق في المبحث الثالث إلى السياسات التجارية الدولية.

أما **الفصل الثاني** تحت عنوان تحرير التجارة الدولية والمنظمة العالمية للتجارة، فسنتناول فيه ثلاث مباحث، حيث سنوضح من خلال المبحث الأول ماهية تحرير التجارة الدولية وفي المبحث الثاني نتطرق إلى المنظمة العالمية للتجارة، في المبحث الأخير نحاول الوقوف عند الآثار المرتقبة لتحرير التجارة الدولية على اقتصاديات الدول.

والفصل الثالث والذي يحمل عنوان انعكاسات تحرير التجارة الدولية على الجزائر فأردنا من خلاله تحليل واقع التجارة الخارجية الجزائرية، وذلك في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني فتطرقنا إلى علاقة الجزائر بالتكتلات الإقتصادية أما المبحث الثالث فتم التطرق إلى الإنعكاسات المحتملة لتحرير التجارة الدولية على الإقتصاد الجزائري.

الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الدولية

المبحث الأول: أساسيات حول التجارة الدولية؛

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الدولية؛

المبحث الثالث: السياسات التجارية الدولية.

تمهيد:

المبادلات التجارية موجودة بين الأمم مند العصور الأولى للحضارات الإنسانية وهذا ما يؤكده تاريخ الوقائع الاقتصادية، وبمرور الزمن تعاظمت أهمية العلاقات التجارية الدولية، بسبب ارتفاع نسبة ما يشكله قطاع التجارة الدولية من الناتج الإجمالي للكثير من الدول المشتركة في المبادلات التجارية، وعلى الرغم من اختلاف سياسات وقوانين وإيديولوجيات الدول فالتجارة الخارجية تعتبر همزة وصل بينها، إذ أنه ليس بإمكان أي دولة العيش بمعزل عن العالم الخارجي.

ولقد تعددت المذاهب والمدارس في تفسير العلاقات الاقتصادية الدولية فظهرت نظريات مفسرة لقيام التجارة بين الدول، ويرى العديد من الاقتصاديين أن التجارة الدولية هي المعيار الذي يعتمد عليه لقياس درجة التطور الاقتصادي لأي دولة، لذلك نجد أن الدول في سبيل تنظيم وتسيير تجارتها الدولية تتخذ مجموعة من الإجراءات، إذ لا يمكن تصور دولة مهما اختلفت توجهاتها الاقتصادية لا تتدخل في تنظيم مبادلاتها مع العالم الخارجي وذلك عن طريق ما يسمى بالسياسة التجارية والتي تتراوح بين التقييد والحرية، وذلك حسب التوجه الاقتصادي للدولة.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول الإلمام بكل الجوانب المتعلقة بالتجارة الدولية وذلك بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث كما يلي :

المبحث الأول: أساسيات حول التجارة الدولية؛

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الدولية؛

المبحث الثالث: السياسات التجارية الدولية.

المبحث الأول: أساسيات حول التجارة الدولية

تعتبر التجارة من القطاعات الأساسية لإقتصاد أي بلد، لأنها تعتبر أحد مكونات النشاط الإقتصادي وهو المبادلة، فالتجارة هي الوسيلة التي يستخدمها الإنسان لتحقيق هذا النشاط، وبطبيعة الحال فإن التجارة تطورت مع المبادلة واتساع رقعتها بسبب توفر وسائل الاتصال والمواصلات، فلم تعد مقتصرة بين أفراد البلد الواحد بل تعدى الأمر إلى التبادل التجاري بين الدول أي التجارة الدولية التي تعتبر العمود الفقري للعلاقات الدولية لما لها من أهمية بالغة، وسنسلط الضوء على بعض جوانبها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: ماهية التجارة الدولية

تعتبر التجارة الدولية العمود الفقري للعلاقات الاقتصادية الدولية من خلال ما توفره من مكاسب لمختلف الأطراف المتبادلة، ولتحديد ماهية التجارة الدولية وطبيعتها فإن ذلك يستلزم توضيح المفاهيم المتعلقة بها وأهميتها في الإقتصاد.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الدولية

أولا: تعريف التجارة الدولية: يخضع المقصود بإصطلاح التجارة الخارجية foreing Trade لتباين كبير في الرأي حول مضمونه وفي هدا الخصوص يمكن التفرقة بين مصطلح التجارة الدولية بمعناه الضيق ومصطلح التجارة الدولية International Trade بمعناه الواسع، ويقصد بمصطلح التجارة الدولية بالمعنى الضيق كل من الصادرات والواردات المنظورة والغير المنظورة في حين يقصد بمصطلح التجارة الدولية بالمعنى الواسع كل من الصادرات المنظورة وغير المنظورة الحركات الدولية لرؤوس الأموال والهجرة الدولية. وفي ظل هدا التباين في المفاهيم اتجه بعض الكتاب إلى إستخدام إصطلاح التجارة الخارجية للدلالة على النطاق الضيق لها وبينما أطلق مفهوم التجارة الدولية للدلالة على التجارة الخارجية بالمعنى الواسع[1].

وللتجارة الدولية عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

– تمثل التجارة الدولية أهم صور العلاقات الإقتصادية التي يجرى بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات[2]؛

– يقصد بالتجارة الدولية عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل[3]؛

---

[1] سامي عفيف حاتم، **التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرفية اللبنانية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993 ص ص 36،37.

[2] حسام على داوود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان–الأردن،2002، ص13.

[3] حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص13.

– تعرف التجارة الدولية على أنها فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات التجارية والتبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي، في صوره الثلاث المتمثلة في انتقال السلع الخدمات والأفراد ورؤوس الأموال[1].

بالرغم من أن التجارة سواء الداخلية أو الخارجية هي نتيجة لقيام التخصص وتقسيم العمل إلا أنه توجد فوارق بينها سنوجزها فيما يلي[2]:

- ✓ التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية، في حين أن التجارة الدولية على مستوى العالم؛
- ✓ إختلاف العملة المحلية عن العملة الأجنبية، فنجد أن التجارة الدولية تتم بعملات متعددة ولكن التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة فقط؛
- ✓ التجارة الدولية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة في حين أن التجارة الداخلية في ظل نظام واحد؛
- ✓ وجود عقبات وموانع وتشريعات وقوانين تنظم التجارة الدولية تختلف عن تشريعات التجارة الداخلية؛
- ✓ إختلاف طرق النقل، حيث أن التجارة الدولية تتم بالنقل البحري وجزء بسيط منها يتم بالنقل البري على عكس التجارة الداخلية؛
- ✓ صعوبة إنتقال عناصر الإنتاج في حالة التجارة الدولية مقارنة بالتجارة الداخلية؛
- ✓ إختلاف طرق وأساليب التمويل.

ثانيا: أهمية التجارة الدولية: تعتبر التجارة الدولية من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها كل دول العالم وذلك للدور الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يتمثل الدور الهام للتجارة الدولية في المجالات التالية[3]:

1– المجال الاقتصادي: في هدا المجال تسعى التجارة الدولية إلى تحقيق ما يلي:

- ✓ تعتبر منفذ لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه والاستفادة من ذلك في تعزيز ميزانية الصرف الأجنبي؛
- ✓ تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة نتيجة لمبدأ التخصص الدولي

---

[1] موسى سعيد مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار الصفاء، عمان–الأردن،2001، ص 13–16.

[3] فتيحة بوقدح، **مساهمة التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة2012/2000** ، رسالة ماجستير في قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2014/2013، ص3.

[4] **المرجع نفسه**، ص ص 8، 9.

الذي تقوم عليه؛

- ✓ تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رؤوس أموال أجنبية يلعب دورا في زيادة الاستثمار وبناء المصانع وإنشاء البنية التحتية خاصة في الدول النامية وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية؛
- ✓ تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية وإرتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاسات ذلك كله على رصيد الدولة من العملات؛
- ✓ تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.

2- المجال الاجتماعي: في هدا المجال تسعى التجارة الدولية إلى تحقيق ما يلي:

- ✓ زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجال الإستهلاك؛
- ✓ تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغيير في البنية الإقتصادية؛
- ✓ إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية وبأسعار رخيصة نسبيا؛
- ✓ التأثير المتزايد للتجارة الدولية على حياتنا اليومية.

3- المجال السياسي: في هذا المجال تسعى التجارة الدولية إلى تحقيق ما يلي:

- ✓ تعزيز البني الأساسية الدافعة في الدول من خلال استراد أفضل ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا؛
- ✓ إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتواصل معها؛
- ✓ العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات، فهي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية كونية جديدة، وبذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيا ومسالك التجارة الدولية العابرة للحدود.

الفرع الثاني: أسباب قيام التجارة الدولية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الدولية بين الدول إلى جذور المشكلة الإقتصادية أو ما يسميه الإقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية فمن الحقائق المسلم بها في عالم اليوم أنه مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة فإنها لاستطيع إتباع سياسة الإكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن وذلك لأن إتباعها يدفع الدولة أن تنتج كل إحتياجاتها برغم أن ظروفها الإقتصادية والجغرافية لا تمكنها من

ذلك ومهما يكن ميل أي دولة إلى تحقيق هذه السياسة فإنها لاستطيع أن تعيش بمعزل عن غيرها من الدول الأخرى.

إن الدول كالأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع وإنما يتطلب الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والإقتصادية لإنتاجها، ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى لاتستطيع إنتاجها وإن إستطاعت إنتاجها تكن بتكلفة مرتفعة، ومن هنا يتضح أن ظاهرة التجارة الدولية ترتبط إرتباطا وثيقا بالتخصص وتقسيم العمل[1]. وتتمثل أهم أسباب قيام التجارة الدولية فيما يلي :

أولا: اللاتوازن في عملية توزيع عناصر الإنتاج والتكنولوجيا من دولة إلى أخرى: تقوم كل دولة بالتخصص في إنتاج السلع التي تتميز بها نسبيا عن البلدان الأخرى حتى تعود عليها بالفائدة طالما أن معدل التبادل يختلف عن ذلك المعدل الذي كان سائدا قبل قيام التجارة وهذا سبب رئيسي وجوهري للقيام بالتبادل، كما أن التكنولوجيا سببا في تطوير المنتجات والتغيرات التي تطرأ عليها مما يجعلها تتميز بالكفاءة العالية وذلك بالإستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية؛

ثانيا: تفاوت التكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة: في حالة تساوي التكاليف النسبية لإنتاج سلعتين في دولتين لما قامت التجارة الدولية، حيث تسعى كل دولة إلى التخفيض في تكاليف الإنتاج للسلعة داخل الدولة وذلك من خلال تحقيق وفرات الحجم* مقارنة بارتفاع تكاليف إنتاج نفس السلعة في دولة أخرى؛

ثالثا: البحث في زيادة الإنتاج المحلي: يتطلب البحث في أسواق خارجية لتسويق الإنتاج بشرط توفر كافة الظروف الملائمة للطلب على الإنتاج عالميا[2]؛

رابعا: البحث في زيادة الدخل القومي: كل دولة تريد أن تعتمد على الدخل من التجارة الدولية وذلك بهدف رفع مستوى المعيشة محليا وتحقيق الرفاهية الإقتصادية؛

خامسا: مختلف الميولات والأذواق: يؤثر التغير في الأذواق على منحنى الطلب التبادلي من خلال أثر التغيير في الأذواق على خريطة السواء الخاصة بالدولة، فالمستهلكين في كل دولة يسعون للحصول على السلعة ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة والعالية الجودة لتحقيق أقصى منفعة ممكنة منها؛

سادسا :الأسباب السياسية والإستراتجية : كل دولة تتميز بالندرة النسبية للسلعة المنتجة تريد تحقيق النفوذ

*يكون هناك اقتصاديات الحجم أو وفورات الحجم عندما يترتب على زيادة معينة من عناصر الإنتاج زيادة أكبر في كمية الإنتاج.

[1] رشاد العصار وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2000، ص 1–16.

[2] فليح حسن خلف، **الاقتصاديات الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004.

السياسي والمتاجرة بهذه السلع عالميا[1].

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الدولية

هناك عدة عوامل من شأنها التأثير على التجارة الدولية سواء كان في الدول المتقدمة أو النامية ومن أهم هذه العوامل نذكر:

أولا: سوء توزيع الموارد الطبيعية: نجد في بعض الدول تركز مصادر الثروة والذي يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الدولية، بحيث تتلخص صادرات عدد كبير من دول العالم في شكل سلعة واحدة أوسلعتين

وإذا كانت الدول التي تأخد فيها هذا التركيز في مصادر الثروة الطبيعية شكل مواد أولية قد استطاعت عن طريق التقدم العلمي أن تدخل كثيرا من التنويع على قائمة صادراتها من خلال التصنيع المبكر بالإضافة إلى العوامل السياسية التي تمكنها السيطرة وبسط نفوذها على دول تابعة كثيرة[2]؛

ثانيا: حجم الدولة: نقصد به المساحة الجغرافية التي تشغلها الدولة، والذي يؤثر في التجارة الدولية لها عن طريق تأثيره على درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية بالنسبة للدولة، بالإضافة إلى ما يوفره ذلك الحجم من مزايا الإنتاج الكبير، والذي يتطلب حد أدنى من سعة الأسواق في تفسير قيام التجارة بين الدول وخاصة بين الدول الصناعية[3]؛

ثالثا: المناخ: المناخ له ثاثير في تكاليف الإنتاج بصفة عامة ونفقات الإنتاج الزراعي بصفة خاصة فالحرارة ومتوسط كمية الأمطار والرطوبة تختلف من دولة إلى أخرى، ولذا فهي تؤثر تأثير ملحوظا في الإنتاج الزراعي الذي يؤثر بدوره في تحديد التخصص والتبادل الدولي فإنتاج المناطق الحارة لا يمكن إنتاجه بالمناطق الباردة، ورغم أهمية هذا العامل فإنه يضعف تدريجيا بسبب التقدم العلمي، فقد أصبح من الممكن إحداث تغيير مصطنع في الظروف المناخية لتتلاءم والظروف الإنتاجية المطلوبة[4]؛

رابعا: التفاوت في الموارد البشرية: تؤثر الطاقة البشرية في نوعية التخصص لدى دول العالم فوفرة الأيدي العاملة في بعض الدول تؤدي إلى زيادة عرض العمل وبالتالي انخفاض الأجور، ويؤدي ذلك إلى تفوق تلك الدول في إنتاج بعض السلع السهلة الصنع، أما الدول الأخرى التي تعاني من قلة عرض القوى العاملة فهي تتميز بارتفاع الأجور ونتيجة للتخصص في الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية إذا توافرت لديها مقومات هذه

---

[1] موسى سعيد مطر وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص17.

[2] عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة الإسكندرية، 2003، ص12.

[3] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص28.

[4] عادل احمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعية الجديدة، الاسكندية، 2002/2001، ص29.

الصناعات[1]؛

خامسا: التحكم في تكاليف الانتاج: كل دولة تحدد أسعار سلعها وخدماتها وتترك للمستهلك الأجنبي حرية الإختيار بين منتجات كافة دول العالم في الأسواق، إذ نجد أن السلع التي تنتج بتكاليف منخفضة وتباع بأسعار منخفضة تكون أكثر طلبا من بقية السلع الأعلى تكلفة وأسعارا أي أن قدرتها على المنافسة تتحدد في النهاية بالسعر كأحد العوامل المؤثرة على الطلب[2]؛

سادسا: الجودة والتخزين: يرتبط هذا العامل بالمنافسة في الأسواق العالمية التي تتأثر بصفة دائمة بالتطورات التكنولوجية الحديثة التي تجعل هناك فروقا في الجودة لذات السلعة المنتجة في أماكن مختلفة من العالم، كما أنه كلما كانت السلعة قابلة للتخزين كلما زاد حجم التبادل التجاري لها؛

سابعا: التفاوت في حجم رؤوس الأموال: عند توفر رأس المال بكثرة في دولة ما من المتوقع أن تتخصص في إنتاج السلع الإنتاجية كالآلات والأدوات وغيرها من سلع الإنتاج ذات الكثافة الرأسمالية طالما أن المقومات الأخرى لهذه الصناعات متوفرة لديها، وبالإضافة إلى ذلك تستطيع تصدير هذه الأموال للخارج لإستثمارها في مشروعات متعددة في دول أخرى يتوفر لديها المقومات الأخرى لهذه المشروعات وهذا ما تفعله دول البترول التي لديها فائض رأسمالي مثل بعض دول الخليج العربي؛

ثامنا: الندرة النسبية: إن جانب كبير من التجارة الدولية يقوم على الفوارق في المعرفة الفنية بين الدول بغض النظر عن ظروف كل منها أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج[3]؛

تاسعا: التجارة ونفقات النقل: إن انخفاض نفقات النقل تؤثر في انخفاض نفقات الإنتاج الإجمالية مما يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الدولية وعموما يعزى قيام التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية في جانب منه إلى نفقات النقل[4]؛

---

[1] **المرجع نفسه**، ص30.

[2] حمدي عبد العظيم، **مرجع سبق ذكره**، ص22.

[3] زينب حسن عوض، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 28، 29.

[4] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، بيروت، 1996، ص82.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الدولية

يعود الاهتمام بالتجارة الدولية كمحرك للنمو إلى إسهامات المدرسة التجارية التي سادت في القرن السابع عشر، حيث كان ينظر للتجارة الدولية على أنها مصدر ثروة الأمم، ولقد تعددت الآراء والنظريات المفسرة لأسباب قيام التجارة الدولية بين دول العالم، وذلك تبعا للعصر الذي ينتمي إليه كل مفكر أو المدرسة التي يؤمن بأفكارها، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى نظرة فاحصة عن تطور نظريات التجارة الدولية من القرن السابع عشر حتى الجزء الأول من القرن العشرين.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في تفسير التجارة الدولية

جاءت النظرية الكلاسيكية كرد فعل للمذهب التجاري وهي تدعو إلى حرية التجارة الدولية وترى بأن قوة الدولة تكمن فيما تملكه من معادن نفيسة وموارد إقتصادية وذلك في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر والتي تشمل على:

- نظرية الميزة المطلقة لأدم سميت؛
- نظرية الميزة النسبية لديفيد ريكاردو؛
- نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل.

الفرع الأول: نظرية الميزة المطلقة لأدم سميت

بين أدم سميت في كتابه ثروة الأمم الذي صدر سنة 1776 في نيويورك، أن ثروة الأمم لا تقاس بقدرتها على تجميع المعادن النفيسة، وإنما تقاس بقدرتها على الإنتاج، ولذلك فإن أي جهود تبدل لزيادة ثروة الأمة يجب أن تنصب على زيادة قدرتها الإنتاجية[1]. وقد اعتمد أدم سميت مبدأ تقسيم العمل في الإنتاج حيث اعتبره الركيزة الأساسية التي تحكم قدرة الدولة الإنتاجية، وتوجهها الوجهة الإقتصادية الصحيحة، ولهذا اعتبر سميت أن التكلفة الحقيقية للإنتاج تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة.

وتقوم نظرية الميزة المطلقة لأدم سميت على أساس أن أي دولة تتمتع بميزة مطلقة في سلعة معينة أي تنتجها بتكلفة مطلقة أقل من شركائها التجاريين بسبب وجود مزايا طبيعية أو مكتسبة فإن هذه الدولة تنتج هذه السلعة التي لديها فيها ميزة مطلقة، وتستورد السلع الأخرى، حيث أن قيام التجارة الدولية سيعود بفائدة أكبر على الدولتين من الأوضاع التي كانوا عليها من قبل قيام التجارة الدولية.

وتفترض هده النظرية أن التجارة الدولية تقوم بين دولتين فقط وأن كل من الدولتين تنتج سلعتين فقط

---

(1) A.smith , « **Recherche sur la mature et les coures de richesse des mations Gallimard** » , Paris, 1776, p141.

وتكاليف كل سلعة تقاس بعدد معين من ساعات العمل[1]، ويمكن إيضاح ذلك من خلال المثال التالي[2]:

الجدول رقم(01): نفقات الإنتاج المطلقة مقدرة بساعات العمل بين الدولتين

	القمح	القطن
كندا	5	10
مصر	10	5

المصدر: محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبنانية، بيروت، 2010، ص95.

ففي هده الحالة يمكن أن تقوم التجارة الدولية بين كندا ومصر على أساس:

- أن كندا تتخصص في إنتاج القمح.
- أن مصر تتخصص في إنتاج القطن.

ومعنى ذلك أن التكاليف المطلقة هي أساس التخصص وتقسيم العمل الدولي وبالتالي هي السبب في قيام التجارة الدولية بين البلدين، فكندا بناء لإستقرار التبادل الدولي على هذا النحو صارت تحصل على وحدة واحدة من القطن مقابل التضحية ب 05 ساعات عمل فقط وليس ب10 ساعات فيما لو أنتجت القطن بنفسها، وكذلك الأمر بالنسبة لمصر التي صارت تضحى ب 05 ساعات عمل فقط للحصول على وحدة واحدة من القمح وليس 10 ساعات فيما لو اضطرت لإنتاج القمح بنفسها وبناءا على ذلك نادت هذه النظرية بأن الدولة التي تتفوق تفوقا مطلقا في إنتاج سلعة معينة عليها أن تتخصص في إنتاج هذه السلعة وتقوم بتصديرها إلى الدول الأخرى.

وقد انتقضت هذه النظرية من طرف إقتصاديون ينتمون إلى نفس المدرسة الكلاسيكية والتي تتمثل فيما يلي[3]:

- إن نظرية الميزة المطلقة لا تستطيع تفسير قيام التجارة بين دولتين في حالة تمتع إحدى الدولتين بميزة مطلقة في إنتاج جميع السلع على الدولة الأخرى؛
- إن عدم إمكانية إنتقال العمل عبر الدول بسبب العوائق السياسية والقانونية أمام عنصرالعمل تعبر عن عدم مساواة معدل التبادل التجاري الدولي* للسلع المتاجر بها لنسبة العمل المستخدم في إنتاجها.

*يشير معدل التبادل إلى العلاقة الموجودة بين الصادرات والواردات، أي كم وحدة من السلع المستوردة تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة من السلع المصدرة.

[1] حسام على داوود وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص34.

[2] محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص ص95، 96.

[3] طالب محمد عوض، **التجارة الدولية نظريات وسياسات**، معهد الدراسات المعرفية، 1995، ص30.

الفرع الثاني: نظرية الميزة النسبية لديفيد ريكاردو

تعود هده النظرية إلى المفكر "ديفيد ريكاردو"، حيث توضح هده النظرية أنه لو امتازت إحدى الدول(ب) بظروف إنتاج أحسن من تلك السائدة في البلد الأخر(أ) فإن كلا البلدين يستفيدان من إقامة تبادل خارجي دون أن يقتضي ذلك تخصص البلد(ب) في إنتاج السلعتين وتخصص الدولة (أ) في الاسترداد. وفي رأى ريكاردو فإن قيمة أي سلعة إنما تتوقف على ما بدل في إنتاجها من عمل.على أساس أن هناك علاقة تربط بين قيمة السلعة وتكاليف إنتاجها، وهو في هذا يفترض أنه لا يوجد إلا عنصر واحد من عناصر الإنتاج وهو العمل وأن قيمة السلعة تتناسب مع حمل المبدول في انتاجها [1]. وتقوم نظرية الميزة النسبية على عدة فروض وهي[2]:

- التجارة الدولية تمارس بين دولتين والتبادل الدولي يتعلق بسلعتين فقط؛
- تكاليف الإنتاج بالنسبة للسلعتين تقاس بكمية العمل المستخدمة في إنتاجها؛
- التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج وصعوبة إنتقالها دوليا؛
- تكاليف النقل والتأمين لا تدخل ضمن حسابات تكاليف الإنتاج؛
- مقايضة السلع مع بعضها دون استخدام النقود.

ويمكن إيضاح ذلك من خلال المثال التالي[3]:

الجدول رقم(02): نفقات الإنتاج المطلقة مقدرة بالأيام العمل بين الدولتين

	وحدة المنسوجات	وحدة القمح
إنجلترا	100	120
البرتغال	90	80

المصدر: جمال الدين عويسات، **التجارة الدولية**، شبكة الأبحاث والدراسات الاقتصادية، الأردن،2010 ص12.

من خلال هذا الجدول يتضح أن التبادل لن يقوم بين إنجلترا والبرتغال وذلك لأن البرتغال تتفوق تفوقا مطلقا في إنتاج السلعتين، غير أن ريكاردو يقول على أنه بالرغم من أن البرتغال تتفوق تفوقا مطلقا على إنجلترا في إنتاج السلعتين إلا أن البرتغال تتفوق بدرجة أكبر من إنتاج القمح من المنسوجات وبعبارة أخرى

---

[1] David Recarde ,**Principe de l économie politique et de l import calmant** , paris , 1817, p231.

[2] عبد الرحمان يسرى، إيمان محب زكي، **الإقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص24.

[3] جمال الدين عويسات، **دروس في التجارة الدولية**، شبكة الأبحاث والدراسات الاقتصادية، ص12.

أن البرتغال تتفوق تفوقا نسبيا في إنتاج القمح من إنتاج المنسوجات بالنسبة لإنجلترا وهذا التفوق النسبي نتيجة لانخفاض التكاليف النسبية وهو الشرط الضروري لقيام التجارة بين البرتغال وإنجلترا، وعلى الرغم من أهمية نظرية ريكاردو إلا أنه وجهت لها الإنتقادات التالية[1]:

- اعتبرت أن العنصر الإنتاجي الوحيد هو عنصر العمل وأهملت العناصر الأخرى؛
- افترضت ثبات تكاليف عناصر الإنتاج وهذا غير واقعي؛
- افترضت عدم إمكانية انتقال عناصر الإنتاج (العمل) من دولة لأخرى؛
- بساطة فروض النظرية بما لا ينسجم مع الواقع؛
- تتجاهل النظرية تكاليف نقل السلع بين الدول، كما أنهاعجزت عن تحديد معدلات التبادل الدولي.

الفرع الثالث: نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل

جاءت نظرية "جون ستيوارت ميل " مكملة لنظرية "ريكاردو"، فقد كان اهتمام ميل منصب على جانب الطلب في التجارة الدولية وهو ما أهمله تحليل "ريكاردو"، وبصفة خاصة عن نسبة التبادل التي بمقتضاها يتم التبادل السلع دوليا، وحسب رأى "ميل" فإن نسبة التبادل ستقع داخل الحدود التي تقررها التكاليف النسبية في الدولتين وتتحدد بالطلب المتبادل للدولتين، كما أوضح أن القيمة الدولية للسلعة تتحدد عند المستوى الذي يحقق التعادل في الطلب المتبادل.

ويرى" ميل" أنه يوجد معدل فريد بين المعدلات الممكنة الذي يقع بين معدل التبادل الأدنى والأقصى الذي يحقق التعادل بين قيمة الواردات وقيمة الصادرات للبلدان باعتبار أن صادرات البلد الأول هي واردات البلد الثاني، وأن أي معدل أخر غير هذا يؤدي إلى الاختلاف بين الصادرات والواردات فيقع أحد البلدان في فائض والأخرى في عجز.وحسب "جون ستيوارت ميل" فإن توزيع النفع يتوقف على عاملين أساسيين هما:

- حجم الطلب المتبادل في كلتا الدولتين؛
- مرونة هدا الطلب.

لقد أخد "ميل" في الحساب تأثير نفقات النقل الذي له تأثير مزدوج على التجارة الدولية، فمن ناحية يؤدي حسابها في سعر التكلفة إلى زيادة تكلفة الواردات والذي سيؤدي بدوره إلى تغيير الطلب المتبادل بسبب اختلاف المرونات ومنه تغيير معدل التبادل، ومن ناحية أخرى تعد تكلفة النقل من التخصص الدولي للعمل لأن وجود النفقات يزيد من تكلفة السلعة المستوردة، مما يجعل إنتاجها محليا أفضل من استرادها.

وقد استخلص "ميل" إلى كون نسبة الاستبدال تميل إلى الاتجاه في صالح الدولة التي يكون طلبها

---

[1] نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2008، ص30.

على السلع الدولية الأخرى قليل المرونة هدا معناه أن حجم الطلب لا يتأثر بتغيير السعر والعكس في حالة السلع التي يكون الطلب عليها مرنا[1].

وقد انتقدت النظرية الكلاسيكية من خلال الفروض المؤسسة التي كانت تفترضها كما يلي[2]:

- إن التبادل التجاري بين الدول يتم على أساس المقايضة باعتبار حيادية النقود؛
- بالغت في التبسيط إذا انصبت كل من التحاليل على حالة دولتين لتنتجان إلا سلعتين؛
- أهملت نفقات النقل والتامين ووجود الحواجز الجمركية؛
- إن قيمة التبادل تتحدد على أساس العمل المبذول في إنتاج السلعة.

المطلب الثاني : النظرية النيوكلاسيكية في تفسير التجارة الدولية

اقتصرت النظرية الكلاسيكية في تفسير قيام التجارة الدولية إلى غاية الحرب العالمية الأولى وذلك انطلاقا من قانون التكاليف النسبية، حيث أن ما يدعو إلى قيام التبادل بين الدول هو اختلاف التكاليف النسبية، إلا أنها لم تتعرض إلى أسباب اختلاف التكاليف مابين الدول.

إلا أن نظرية النفقات النسبية ثم إعادة صياغتها من طرف النيوكلاسيك وذلك بإدخال المنفعة في تفسير التجارة الدولية والتخلي عن النفقة المحدودة على أساس العمل وإعطاء أسباب وجود التجارة عن طريق عوامل الإنتاج وأسباب وجود الاختلاف في الأسعار النسبية والأجور، وتشمل النظرية النيوكلاسكية على:

- نظرية تكلفة الفرصة البديلة لهابلر؛
- نظرية هيكشر– أولين؛
- النظرية لغز ليونيتيف (اختبار نظرية هيكشر– أولين).

الفرع الأول: نظرية تكلفة الفرصة البديلة

لقد حاول الإقتصادي هابلر تفسير نظرية المزايا النسبية دون الاعتماد عن نظرية القيمة في العمل باستخدام تكلفة الفرصة البديلة مستعينا بأداة هو منحنى "إمكانية الإنتاج" التي تمكن من التخلص من وحدات العمل فالذين يستخدمون منحنيات إمكانية الإنتاج يختارون أن يقسموا تكلفة سلعة بدلالة أخرى التي يجب أن يضحى بها للحصول على مزيد من السلعة الأولى، دون الحاجة إلى إفتراض أي إفتراضات خاصة شأن عنصر العمل، في هذه الحالة فإن الدولة التي تتمتع بإنخفاض تكلفة الفرصة البديلة لأحد السلع فإنها تتمتع

---

[1] سلطاني سلمى، **دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التخطيط والتنمية، جامعة الجزائر 2003/2002، ص18 .

[2] يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010، ص44.

بميزة نسبية في إنتاجها[1].

الفرع الثاني :نظرية هيكشر- أولين

يعتبر كل من هيكشر وأولين من رواد نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج حيث يندرج عملهم في الإطار العام لفرضيات النموذج الكلاسيكي، أي أن عوامل الإنتاج لا تنتقل من بلد إلى أخر وتعود فكرة الإختلاف في الندرة النسبية لعوامل الإنتاج إلى "هيكشر" حيث أنه يرى بأن ندرة عوامل الإنتاج شرط ضروري لإختلاف التكاليف النسبية بما يؤدي إلى ظهور التبادل الدولي. ويشير "هيكشر" إلى أن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج تكون نفسها في دولتين، ولا يمكن إحلال عامل بعامل أخر في دولة دون القيام بنفس العملية في الدولة الأخرى. يقوم أولين بتطوير أفكار هيكشر بتأكيد دور الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج وتعتبر مساهمة كل واحد منها صياغة لما يسمى بنظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج[2]. وتقوم هذه النظرية على الافتراضات التالية[3]:

- وجود دولتين تقومان بإنتاج سلعتين، يعتمدان على عنصرين من عناصر الإنتاج هما العمل ورأس المال واستخدام نفس الفن الإنتاجي على أن يتم إنتاج السلعتين في ظل ظروف ثابتة الغلة؛
- التخصص غير الكامل في الدولتين بعد التجارة وتماثل الأذواق في الدولتين؛
- سيادة ظروف المنافسة الكاملة في أسواق السلع وعناصر الإنتاج؛
- المرونة التامة لتحرك عناصر الإنتاج داخل كل دولة، إضافة إلى عدم وجود تكلفة نقل وغياب أي شكل من اشكال تقيد التجارة.

ومن الإنتقادات الموجهة إلى نظرية النفقات النسبية لعوامل الإنتاج نذكر[4]:

- أنها تتركز على عدم وجود إختلافات أخرى بين الدول من حيث الذوق والتكنولوجيا؛
- إن تبادل وإنتاج السلع والخدمات يتم في ظل شروط المنافسة الكاملة وهذا ما يؤدي بهده النظرية إلى عدم الأخد بعين الإعتبار إنتاج وتبادل السلع في ظل الأسواق الإحتكارية.

الفرع الثالث: نظرية لغز ليونيتف (اختبار نظرية هيكشر- أولين)

منذ صياغة نظرية هيكشر وأولين ظهرت عدة محاولات لاختبار صحتها، ومن أبرز المحاولات التي جرت لاختبار صحة نظرية هيكشر وأولين تلك المحاولة التي قام بها ليونيتف في عام 1951 حيث قام

---

[1] www.pdffactory.com.15/02/2016,09:15.

[2] محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص141-143.

[3] السيد محمد احمد السيرتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، 2009، ص22.

[4] سامي عفيف حاتم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص37، 38.

بإجراء اختبار علمي لنظرية هيكشر على الإقتصاد الأمريكي، فمن المعروف أن الو.م.ا تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال وندرة نسبية في عنصر العمل ولذلك من المتوقع طبقا لنظرية هيكشر وأولين أن تقوم الو.م.ا بتصدير السلع ذات الكثافة الرأسمالية، وتستورد السلع ذات الكثافة العمالية[1].

حيث قام ليونيتف بتقدير كمية العمل ورأس المال المطلوبة لإنتاج ما قيمته مليون دولار من سلع الصادرات والسلع المنافسة للواردات في الو.م.ا وإستخدام في تقدير جدول مدخلات ومخرجات للإقتصاد الأمريكي لعام 1947 وتتلخص النتائج التي توصل إليها في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): كمية العمل من رأس المال اللازمة لإنتاج ما قيمته 1مليون دولار

	الصادرات	**السلع المنافسة للواردات**
رأس المال(بالدولار بأسعار 1947)	255078	3097339
العمل(بالعامل في السنة)	182313	170004
رأس المال لكل عامل(لأقرب اقل دولار)	14000	18000

المصدر: عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية 2003 ص107.

يبين هدا الجدول أن إنتاج ما قيمته 1مليون دولار من الصادرات الأمريكية خلال سنة 1947 يحتاج لإستخدام كمية من رأس المال تقدر بحوالي 26مليون دولار، إلى كمية من العمل تقدر بحوالي 182ألف عامل، وأن إنتاج ما قيمته1مليون دولار من السلع المنافسة للواردات فإنه يحتاج إلى إستخدام كمية من رأس المال تقدر بحوالي 31مليون دولار من السلع المنافسة للواردات والى كمية من العمل تقدر بحوالي170 ألف عامل، وعليه وحدة واحدة من الصادرات تتطلب ما قيمته 14 ألف دولار من رأس المال لكل عامل. بينما وحدة واحدة من السلع المنافسة للواردات فإنها تتطلب ما قيمته 18ألف دولار من رأس المال لكل عامل.

ونستخلص من الجدول أن وحدة الصادرات تتطلب كمية من رأس المال أقل مما تتطلبه وحدة السلع المنافسة للواردات، وأن وحدة الصادرات تحتاج إلى كمية من العمل أكبر مما تحتاجه وحدة السلع المنافسة للواردات أي أن البيانات في الجدول تبين أن صادرات الو.م.ا كثيفة العمل بينما السلع المنافسة لوارداتها

[1] إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص ص97، 98.

كثيفة رأس المال[1].

المطلب الثالث: النظريات الحديثة في تفسير التجارة الدولية

هناك الكثير من الإقتصاديين الذين إندفعوا إلى البحث عن نظريات بديلة لنظرية هيكشر وأولين وذلك منذ التسعينيات، والتي تساعد على تفسير أسباب قيام التجارة تحت ظروف محددة ومختلفة عن تلك التي تقوم عليها نظرية هيكشر وأولين، إضافة إلى عدم قابليتها للتطبيق على أرض الواقع. وقد ظهرت النظريات الحديثة محاولة منها لتجاوز الإنتقادات الموجهة إليها والإقتراب أكثر من الواقع.

الفرع الأول : نظرية دورة الإنتاج

قام الإقتصادي فرنون بتطوير نموذج تحليل ديناميكي للميزة النسبية، ويرى فرنون أن التقدم التكنولوجي دائما يبدأ من أمريكا، وهدا نظرا لدورها الريادي في هدا المجال وبعد قيام الو.م.ا بإنتاج وتصدير السلع المنتج وتحقيق الربح، تتحفز الدول الأخرى لإنتاج هده السلع ثم تبدأ الدول الجديدة بإنتاج وتصدير المزيد من هده السلع وهذا يؤدي إلى ضيق سوق الو.م.ا مقابل زيادة إنتاج الدول الأخرى وذلك وصولا إلى الحد الذي تبدأ بعده الو.م.ا باستيراد هده السلع من الدول الأخرى وقد قسم فرنون دورة حياة المنتج إلى:

- مرحلة تطوير الإنتاج وتسويقه في السوق الأمريكية؛
- مرحلة نجاح المنتج وبداية تصديره إلى الخارج؛
- مرحلة تحفيز الدول الأخرى وشروعها في إنتاج وتصدير السلعة المنتجة؛
- مرحلة تحول الو.م.ا إلى مستورد.

وقد لا تقوم هده الدورة بسبب الابتكار الأمريكي، أو بسبب براءة الاختراع، أوبسبب وفرة الموارد لديها[2].

الفرع الثاني: نموذج المنافسة غير الكاملة

إن الهيكل الرئيسي لنظريات التجارة التقليدية يقوم على فرض سيادة المنافسة التامة، حيث تتكون كل صناعة من عدد كبير من الشركات المنتجة لسلع متجانسة، وقد أدى ذلك إلى عجز هده النظريات عن تفسير أنماط التجارة التي تفرزها هياكل سوق غير تنافسية، وفي الواقع نجد أن الأسواق غير التنافسية هي الشكل الراجح، فهناك أشكال متنوعة من إحتكار القلة والمنافسة الاحتكارية وتتأثر التجارة الدولية بهده

[1] عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **مرجع سبق ذكره**، ص ص107، 108.

[2] محمد نداء الصوص، **مرجع سبق ذكره**، ص ص،41، 42.

الهياكل.

ومن أبرز الكيانات الإقتصادية ذات الصفة الإحتكارية والعاملة في مجال التجارة الدولية الشركات المتعددة الجنسيات، حيث تتعامل هده الأخيرة في حجم هائل من المبادلات التجارية الدولية مما يعطيها قدرة السيطرة على الأسواق وتحريك محركات الأحداث الاقتصادية والسياسية في مناطق كثيرة من العالم. فالمنافسة العالمية تحيل كل منشأة في الدول الصناعية المختلفة أن تنتج نوعا واحدا وعلى الأكثر عددا محددا من نفس المنتج بدلا من أصناف وأنواع مختلفة [1].

الفرع الثالث: نظرية تشابه الأذواق

ثم وضع هده النظرية من طرف الإقتصادي" استيفان ليندر" الذي إفترض أن الدولة تصدر السلع التي تكون لها أسواق كبيرة ورائجة وذلك من أجل تمكين المنشأت المحلية لتحقيق وفرات حجم إقتصادية وتخفيض تكلفتها وبالتالي أسعارها بشكل كافي لتمكينها من غزو الأسواق الأجنبية، واعتقد ليندر أن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الذوق، واستنتج بالتالي أن فرص التصدير لكل دولة تكون في أسواق الدول الأخرى المتشابهة لها من حيث الدخل، ومن هنا جاء إسم النظرية.

إن التجارة الدولية وفقا لهذا الأسلوب تتركز في المنتجات الصناعية المتنوعة بين الدول المتشابهة من حيث الدخل وأنماط الطلب، وان هدا الأسلوب ينطبق فقط على السلع الصناعية المنوعة. أما السلع الأساسية والأولية فقط إعتقد أنها تنبؤات نموذج هيكشر وأولين، ويلاحظ على هده النظرية أنها تتنبأ بأن تكون التدفقات السلعية أكبر حجما كلما ازدادت درجة الإختلاف في الذوق والوفرة

وكذلك تتوقع أن تختلف صادرات الدولة عن مستورداتها. وما يعاب عن هده النظرية أنها لا تفسر سبب تركز إنتاج سلعة معينة في البداية في منشأة معينة في دولة معينة دون سواها ويترك لها وفرات حجم إقتصادية كافية لتمكينها من المنافسة التقديرية[2].

الفرع الرابع: نظرية تكاليف النقل والتجارة

إن إدخال تكاليف النقل إلى التحليل سيؤدي إلى إختلاف سعر السلعة في الدولة المستوردة مقارنة بالدولة المصدرة، وبالتحديد فإن في الدولة المستوردة سيزيد عن السعر في الدولة المصدرة بمقدار كلفة

---

[1] يوسف مسعداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص58.

[2] جمال جويدان، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الاكاديمي للنشر والتوزيع، عمان–الاردن، 2003، ص ص51،52.

الشحن على عكس التحليل السابق للتجارة الدولية الذي إفترض عدم وجودها مما أدى إلى تساوي أسعار السلع في الدول المختلفة.

ويلعب حجم تكلفة النقل دورا هاما في تحديد حجم التجارة والمكاسب منها فكلما كانت تكلفة النقل صغيرة مقارنة بسعر السلعة، فإن التجارة ستستمر ولكن بحجم اقل، وبالتالي تكون المكاسب من التجارة قليلة.أما إذا كانت السلعة منخفضة القيمة مقارنة بحجم السلعة، مما قد يلغي التجارة الدولية كليا، ومن الأمثلة على هده السلع الاسمنت والحجارة والإسفنج ما ينتج عنه إنخفاض حجم التبادل التجاري والحد من التخصص الدولي وتقسيم العمل[1].

[1] حسام على داوود وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص63، 64.

المبحث الثالث: السياسات التجارية الدولية

كما تناولنا سابقا هناك اختلاف في تفسير التجارة الدولية، وهدا الإختلاف في التفسير سيؤدي إلى اختلاف في التعامل أو في تنظيم هدا القطاع الحساس بالنسبة للإقتصاد الوطني وهدا الإختلاف يترجم على أرض الواقع بما يسمى بسياسة التجارة الدولية، وفي هدا المبحث سنتطرق إلى بعض التعاريف للسياسة التجارية، وأهدافها والعوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: ماهية السياسات التجارية الدولية

شهد مفهوم السياسات التجارية تطورا سريعا منذ بداية استعماله إلى يومنا هدا وذلك راجع لعدة عوامل من جهة وعلاقاته مع مختلف النشاطات الأخرى من جهة أخرى، لذا فالعوامل التي ساعدت على إعطاء الإهتمام الواسع في مجال تحديد مفاهيمه، يرجع أساسا للنظام الإيديولوجي المتبع من طرف كل دولة.

الفرع الأول: تعريف السياسة التجارية الدولية

هناك عدة تعاريف للسياسة التجارية الدولية ومنها نذكر:

– يقصد بالسياسة التجارية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف محددة ومبينة، وموقف الدولة إزاء العلاقات الاقتصادية التي ينشأها الأشخاص المقيمون على أرضها مع الأشخاص المقيمين بالخارج[1].

– كما يمكن تعريفها على أنها برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الأدوات أو الأساليب التي يمكن أن تؤثر على التجارة الخارجية خلال فترة معينة، بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف إقتصادية أو إجتماعية أو سياسية معينة يصعب أو يتعذر الوصول إليها طبقا لآلية السوق الحرة[2].

إنطلاقا من التعريفين السابقين يمكن إعطاء تعريف شامل لسياسة التجارية على أنها " مجموع القواعد والأدوات والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتحقيق العائد وكذا تحقيق تنمية إقتصادية من خلال العمل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن

---

[1] دلامي نجية، **دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلى، الشلف، الجزائر،2012/2011، ص ص24، 25.

[2] عبد الباسط وفا، **سياسة التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص12.

منظومة تحقيق الأهداف الإقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة[1].

الفرع الثاني: أهداف السياسات التجارية الدولية

تتمثل أهداف السياسات التجارية فيما يلي[2]:

– تحقيق موارد للخزانة العامة بهدف تمويل الإنفاق العام بأنواعه المختلفة، فعادة ما يتم الحصول على موارد مالية للخزينة عند مرور السلع عبر الحدود؛

– تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ولابد أن يتم إختبار الإجراءات التي تكفل تحقيق هدا الهدف مع عدم الإخلال بأهداف اخرى للإقتصاد القومي وقد يتطلب هدا مثلا تقليل الطلب على الواردات غير الضرورية بوسائل شتى، مع عدم المساس بالواردات من السلع الضرورية والعمل على تعظيم العوائد من العملة الأجنبية وتخفيض الطلب على الصرف الأجنبي؛

– حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية والمقصود هنا هو عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيرا ضارا على الإنتاج المحلي في بعض الفروع، وتستمر ضرورة الحماية في هدا المجال متى كانت النفقة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج؛

– توزيع الدخل القومي في اتجاه معين، فمثلا إصرار دول اروبا الغربية على حماية إنتاجها الزراعي إزاء المنافسة الأجنبية يتضمن فرص الحكومات في هده الدول على ضمان حد ادني لدخل المنتجيين الزراعيين فيها؛

– حماية الاقتصاد القومي من خطر الإغراق حيث يعتبر الاغراق* أحد أسلحة الحرب الاقتصادية إذ يعتبر وسيلة غير مباشرة لكسب السوق الخارجية لحساب المنتجيين المحليين في هده السوق وعلى حساب المنتجين الخارجيين الدين يصدرون إليه، ولذلك فإن الدولة التي تستشعر باي بادرة للإغراق تسارع لإتخاد الإجراءات الكفيلة بحماية إقتصادها القومي فتتدخل بفرض الرسوم الجمركية المرتفعة وأحيانا يمنع الاستيراد كليا ويلاحظ أن إثبات ممارسة الإغراق قد تكون امرا صعبا في الكثير من الحالات نظرا لأن الدول المختلفة عادة ما تقع في مفاهيم متباينة لقيود التكاليف؛

---

* يعرف نظام الإغراق بأنه بيع المنتجات أو السلع في الأسواق الأجنبية بأسعار أقل من الأسعار التي تباع بها في السوق الدولة الآم وذلك بغرض القضاء على الصناعات المحلية بالدول الأجنبية أو بغرض الربح.

[1] شرع نورة، **سياسات إصلاح التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستيرفي قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة الدولية، جامعة غرداية 2011/2010، ص17.

[2] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية،2007، ص117–121.

– حماية الصناعات الوليدة وتسمى أيضا الصناعة الناشئة والمقصود بها تلك الصناعة الحديثة العهد في البلد والتي يتوقع لها أن ترقى إلى مرحلة النضج إذا ما توفرت لها البيئة المناسبة، ولاشك أن منطق حماية الصناعة الوليدة منطق مقبول وخصوصا في الدول النامية وبعضها يتوافر له إمكانيات هائلة في مجال إنتاجي معين، ولكن إذا أنشئت هده الصناعة وتركت دون حماية لتنافس مثيلاتها في الدول التي سبقت على طريق التصنيع فلا شك أن انقضاءها مؤكد، والأمر يتعلق بالزمن ليس إلا.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في تحديد السياسات التجارية

تتأثر السياسات التجارية الدولية عند تحديدها بمجموعة من العوامل الأساسية نذكر أهمها فيما يلي[1]:

أولا: النظام الاقتصادي السائد وفلسفة الدول السياسية: ويقصد به ما إذا كانت الدولة تتبع النهج الرأس مالي أو الإشتراكي وطبيعة العلاقة بين القطاع العام والخاص في الدولة ويتم الإستدلال على ذلك بمؤشرات الاقتصاد الكلي كالدخل الكلى، الإنفاق الكلي ومساهمة القطاع العام أو الخاص في تراكم الثروة للبلد، أما فيما يخص فلسفة الدولة السياسية فيقصد به طبيعة النظام السياسي للبلد وعلاقاته الخارجية فنظرة النظام السياسي للدولة إلى بقية دول العالم وعلاقاته معهم سوف تأثر في تحديد السياسات التجارية التي سوف تحكم التعاملات فيما بين الدولة والعالم الخارجي؛

ثانيا: مرونة الجهاز الإنتاجي والقدرات التنافسية الذاتية على المبادرة والابتكار: إن الجهاز الإنتاجي في بلد ما يمكن أن يصنف حسب مدى استجابته لتغييرات الطلب في الأسواق المحلية والدولية، ونلاحظ أن الدول التي تتمتع بأجهزة إنتاجية عالية المرونة والاستجابة لاي تغيرات في السوق بسبب اعتمادها على يد عاملة ماهرة ووسائل إنتاج متطورة مما يجعل هده الدول المتقدمة تعمد إلى رسم سياسة تجارية تسمح لمنتجاتها بالولوج إلى الأسواق الدولية لثقتها بقدرتها على المنافسة والصمود أمام المنتجات الأجنبية، وفي المقابل نلاحظ إن الدول النامية تتميز بأجهزة إنتاجية جامدة ولا تستطيع الاستجابة والتكيف مع متغيرات السوق، مما يؤدي بها إلى تبني سياسات تجارية تتميز بالحذر بسبب عدم قدرة منتجاتها على المنافسة والصمود أمام منتجات الدول المتقدمة؛

ثالثا: درجة حساسية الإقتصاد المحلي تجاه تغييرات القطاع الخارجي: تبرز حساسية الاقتصاد المحلي اتجاه التغيرات التي تحدث في القطاع الخارجي نتيجة لاندماج هدا الاقتصاد الذي يعاني من التشوه الهيكلي بمركز أو مراكز معينة في الاقتصاد العالمي، ويمكن معرفة درجة الحساسية بالإعتماد على عدة مؤشرات

[1] هويشار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص383–391.

إقتصادية منها نسبة مساهمة قطاع التجارة الخارجية في الدخل الوطني الإجمالي نسبة صافي عوائد عوامل الإنتاج من والى الخارج إلى الدخل المحلي الإجمالي، وأيضا نسبة الديون الخارجية إذا كانت موجودة إلى الدخل الوطني؛

رابعا: تطور المعلومات ونسبة انتشارها: مما يساهم في تكريس الشفافية في التعاملات الاقتصادية الدولية وهدا ما كشف كثيرا عن مزايا وعيوب هده التعاملات على امتداد ساعات اليوم، حيث يمكن متابعة تقلبات الأسعار والكميات والأنواع لمختلف العروض المتنافسة وتقدير تغيرات الطلب العالمي والتنبؤ بالإتجاهات المستقبلية، وقد أدت هده التطورات إلى إرتفاع حالات التأكد وإنخفاض مخاطر التجارة الدولية خاصة بعد ربط البلدان بالشبكات المعلوماتية وإنخفاض تكاليف الاتصال ووفرة البرمجيات مما أدى إلى سهولة وسرعة التبادل؛

خامسا: الأطر التنظيمية للعلاقات الدولية: لقد ساهمت الجات والمنظمة العالمية للتجارة وغيرها من المنظمات العالمية في دعم سياسات الحرية الإقتصادية على المستوى الدولي وذلك من خلال المعلومات المتعددة الأطراف التي اختلفت تماما عن المفاوضات الثنائية، إضافة إلى تنظيمات تولدت عنها وذلك بناءا على قواعد ومبادئ مصادق عليها رسميا من قبل السلطات التشريعية في البلدان الأعضاء ولهدين الإطارين دورا هاما في تجنب المخاوف من تطبيق سياسات الحرية في التبادل.

المطلب الثاني: أنواع السياسات التجارية الدولية وحججها

لقد قسم الاقتصاديون السياسات التجارية الدولية إلى نوعين، سياسة الحماية التجارية التي تسمح للدولة بالتاثير على كمية أو أسعار أو اتجاه المبادلات الدولية، وسياسة الحرية التي تدعو إلى عدم التدخل في العلاقات الإقتصادية الدولية وحيث هدا وذلك يدافع كل فريق منهما عن وجهة نظره من خلال مجموعة من الحجج التي يتخذها لتبرير مبادئه، والتي سنبرزها فيما يلي:

الفرع الأول: سياسة تقييد التجارة الدولية وحججها

أولا: المقصود بسياسة تقييد التجارة الدولية: ظهرت نظريات الحماية في نفس وقت ظهور نظريات حرية التجارة الدولية، وقد جاءت هده النظرية لحماية المكاسب القومية للدول ومن هنا نتج ازدهار في الاقتصاد القومي للدول التي طبقت هده النظرية لحماية المكاسب القومية للدول وذلك على حساب دول أخرى متخلفة فعندما شعرت هده الأخيرة بوطأة الإستغلال رأت ضرورة حماية إقتصادها القومي من غزو السلع الأكبر حماية.

يقصد بسياسة تقييد التجارة أنها تلك السياسة التي تطبق وتنفد من خلال سن التشريعات والقواعد الهادفة إلى حماية الصناعة والسوق الوطنية من المنافسة الأجنبية[1].

ثانيا: حجج أنصار تقييد التجارة الدولية: يستند أنصار هدا المذهب إلى عدة حجج بعضها اقتصادي والبعض الأخر غير اقتصادي وتتمثل في[2]:

1-الحجج الغير اقتصادية: وهي تهدف إلى تحقيق أهداف تتمثل فيما يلي:

- ✓ **الإستقلالية:** تساهم الحماية في إستقلال إقتصاد أي بلد، ففي حالة قيام حرب أو أي أزمة اقتصادية لا تجد الدولة نفسها مرتبطة بالإقتصاد العالمي؛
- ✓ **حماية القطاع الزراعي:** تتدخل الدولة بفرض حماية القطاع الزراعي ودخول فئة المزارعين الوطنيين أضف إلى ذلك أن حماية القطاع الزراعي يعتبر من ضمن سياسة توفير المواد الغذائية لمواجهة احتمالات الحرب؛
- ✓ **حماية مستويات الأجور المحلية:** قد يكون الهدف من هده السياسة هو حماية مستويات الأجور المحلية من خطر السلع الأجنبية التي تستخدم الايدي العاملة منخفضة الأجر فالدول التي تتمتع بكثافة سكانية مرتفعة تنخفض فيها أجور العمال وبالتالي تكلفة الإنتاج مما يؤدي إلى منافسة للصناعات الوطنية في الدول الأخرى.

2-الحجج الاقتصادية: تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية تتمثل في:

- ✓ **حماية الصناعات الوطنية الناشئة:** تتلخص هده الحجة في أنه يجب على الدولة حماية الصناعات الناشئة لتمكينها من الصمود في وجه الصناعات الأجنبية الأكثر تطورا والتي تمتاز بتجربتها الطويلة وبالتنظيم وتتمتع باليد العاملة الماهرة الأمر الذي يمكنها من الإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وقانون تناقص الغلة؛
- ✓ **اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية:** إن حماية الأسواق المحلية قد تشجع الشركات الأجنبية في البلد الذي يتبع قوانيين الحماية وعلى إنشاء فروع لها فيه كي تتجنب عبء الرسوم الجمركية التي ستعرض على منتجاتها فيما لو ظلت تنتج في الخارج وتصدر إلى البلد المعني؛

---

[1] خديجة عبد اللاوي، **آلية المنظمة العالمية للتجارة لتقييم السياسات التجارية**، رسالة ماجستير في كلية الحقوق، تخصص قانون الأعمال المقارن، وهران، الجزائر، 2013/2012، ص28.

[2] عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ظل التغيرات الاقتصادية الحديثة**، رسالة ماجستير في قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، 2013/2012، ص ص137، 138.

- ✓ **تنويع الإنتاج:** يساهم التنويع في الإنتاج في الحد من الاعتماد على نشاط التجارة الدولية وإن السعي إلى هدا الهدف سوف يساهم في تحقيق الإستقرار الإقتصادي وتفادي بعض المشاكل الأخرى الناجمة عن التخصص؛
- ✓ **تحقيق إيراد عام للدولة:** يؤدي تقييد التجارة إلى الحصول على التعريفية الجمركية التي تعد إيراد هاما للدولة ويساعدها في تنفيذ وأداء مشاريعها والخدمات العامة التي تتحمل أعبائها؛
- ✓ **معالجة مشكلة البطالة:** ففرض الرسوم الجمركية على الواردات يرفع أسعارها، مما يحول الطلب الوطني إلى السلع المنتجة محليا والتي يمكن إحلالها محل الواردات كل ذلك يمكن أن يساعد على زيادة التوظيف والعمالة، وزيادة فرص الاستثمار المربح في الداخل؛
- ✓ **تعزيز موقع الدولة التفاوضي:** يرى البعض أنه يجب حماية الإنتاج الوطني بهدف تقوية مركز الدولة في التفاوض مع الدول الأخرى حول التبادل التجاري في حين أن الحرية التجارية وفتح الأسواق أمام منتجات العالم الخارجي يضعف موقع الدولة التفاوضي؛
- ✓ **تعويض التفاوت في ظروف الإنتاج:** يرى البعض أن الحماية وسيلة لتحقيق المساواة بين تكاليف الإنتاج المحلي المرتفعة وتكاليف الإنتاج المنخفضة في الخارج مما يجعل الإنتاج الوطني قادرا على منافسة السلع الأجنبية في السوق المحلية؛
- ✓ **حجة الإغراق السوقي:** حيث ينادي أنصار الحماية التجارية بضرورة فرض رسوم جمركية على الواردات في حالة ثبوت ممارسة المستثمر الأجنبي الإغراق السوقي، باعتبار أن الإغراق هو عبارة عن منافسة غير نزيهة وغير مشروعة إلا أن هده الحماية هنا تكون مؤقتة وتزول بزوال حالة الإغراق.

الفرع الثاني: سياسة الحرية التجارية الدولية وحججها

أولا: المقصود بسياسة حرية التجارة الدولية: تعرف سياسة الحرية التجارية على أنها جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية للحياد، بمعنى عدم ترك المجال لتدخل الدولة في الواردات والصادرات، وذلك عن طريق إزالة أو تخفيض القيود التعريفية وغير التعريفية من أجل دفع التجارة الدولية.

وتعرف أيضا على أنها عودة مرة أخرى لتطبيق المبادئ المثالية للنظرية الإقتصادية التي ترى أن أهم وظيفة للسوق هي تحقيق المنافسة، وهده الأخيرة تتضمن الكفاءة الاقتصادية، العدالة الإجتماعية، فالكفاءة الاقتصادية تحقق الحد الأقصى من الإنتاج والتوزيع الأمثل، أ ما العدالة الإجتماعية تحقق البدائل المختلفة

للمستهلك والأسعار المنخفضة والتنافس واتساع نطاق الاختيار[1].

ثانيا: حجج أنصار حرية التجارة الدولية: يعتمد حجج أنصار مذهب الحرية التجارية على مجموعة من الحجج والتي تعارض سياسة الحماية التجارية وتتمثل أهم هده الحجج فيما يلي[2]:

1-الحرية تتيح للدولة التمتع بمزايا تقسيم العمل والتخصص الدولي الذي يعتمد على سوق واسعة ويتبع حرية التبادل الدولي الذي يترتب عليه استغلال أفضل الموارد الدولية كما تبينه نظرية النفقات النسبية في التجارة الدولية. وأن الحماية ستؤدي إلى إنخفاض الدخل القومي نتيجة إتجاه عوامل الإنتاج إلى الفروع التي لا تتمتع فيها بإنتاجية مرتفعة؛

2-الحرية تؤدي إلى تحقيق الرفاهية الإجتماعية عن طريق إنخفاض أسعار السلع الدولية خاصة منها أسعار سلع لا يمكن إنتاجها محليا إلا بنفقات مرتفعة، وهدا يعتبر زيادة حقيقية في الدخل الوطني؛

3-يصعب في ظل حرية التجارة قيام وانتشار المنشأت والهيئات وذلك لأن الإحتكار الدولي والإقليمي لا يقوم إلا في ظل الحماية؛

4-تؤدي الحرية التجارية إلى تنافس الدول في إنتاج السلع، وهدا بدوره يعمل على زيادة تشجيع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج؛

5-للرسوم الجمركية العديد من العيوب والنتائج الإقتصادية الغير مرغوب فيها. فهي تفقد ثقة المتعاملين في ميدان التبادل الدولي في الأوضاع الإقتصادية كما أنها تجبر المستهلك على دفع ضريبة غير ضرورية مما يؤدي إلى زيادة النفقات؛

6-تؤدي الرسوم الجمركية إلى نقص ملموس في التجارة الدولية، فزيادة الواردات يؤدي بالتبعية وإلى نقص في الصادرات وفي نفس الوقت الحد من واردتها وعليه التقليل من التجارة الخارجية.

---

[1] فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الاورو متوسطية)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص60.

[2] دلامي نجية، **مرجع سبق ذكره**، ص28.

المطلب الثالث: أدوات السياسات التجارية

إن الإجراءات والأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير غلى تجارتها مع بقية دول العالم بطريقة مباشرة وغير مباشرة تتمثل في الأدوات السعرية، كمية وأدوات تنظيمية وإدارية.

الفرع الأول: الأدوات السعرية

هي الأدوات التي تؤثر على حجم واتجاه التجارة الدولية من خلال التأثير على أسعار السلع والخدمات التي يتم تبادلها بين الدول المختلفة وتتمثل فيما يلي[1]:

أولا:الرسوم الجمركية: ترتكز هده الأدوات أساسا على الإدارة الجمركية والنظم التشريعية والرسوم الجمركية وقد ازدادت أهمية هده السياسة في أعقاب نشأة منظمة التجارة العالمية والضريبة الجمركية تفرض على السلع والخدمات التي تدخل في دائرة التبادل الدولي وتتجسد في الصادرات والواردات. وتنقسم الضرائب الجمركية إلى ثلاثة فئات أساسية حسب معيار كيفية تقدير معدلها وذلك كما يلي:

1- الضرائب الجمركية النوعية؛

2- الضرائب الجمركية القيمية؛

3- الضرائب الجمركية المركبة.

ثانيا: الإعانات: يقصد بالإعانات المزايا والتسهيلات والمنح النقدية وغير النقدية التي تعطي للمنتج المحلي حتى يكون في وضع تنافسي أفضل سواء في السوق الداخلية أو الخارجية، وللإعانات أنواع قد تكون مباشرة أو غير مباشرة ونذكرها فيما يلي:

1- الإعانات المباشرة؛

2- الإعانات غير مباشرة.

ثالثا: الإغراق: تقوم بعض الدول بتصدير السلع إلى دول أخرى بأسعار تقل عن أسعار السوق الداخلية أو الخارجية بقصد التقلب على المنافسة والإستيلاء على الأسواق الخارجية، وتطبق سياسة الإغراق بشكل واسع من قبل الشركات دولية النشاط بغرض زيادة الصادرات والحد من قدرة الإنتاج المحلي على المنافسة في السوق الدولية، وكوسيلة لجني الأرباح الضخمة في السوق الداخلية نتيجة الحد من عرض السلع وبعد القضاء على المنافسين والإستيلاء على الأسواق عن طريق الإغراق تعمد الشركات دولية النشاط إلى رفع أسعار السلع.

[1] طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2010، ص120-133.

وينقسم الإغراق حسب دوافعه وأهدافه وكذلك حسب الظروف التي يتم فيها إلى:

1- الإغراق المؤقت: وهو الإغراق الذي يتم تحت تأثير دوافع عارضة وغير دائمة ويستمر لمدة مؤقتة تنتهي بزوال هده الدوافع، ويحدث هدا النوع من الإغراق عندما تواجه منتجات دولة ما ظروف كساد.

2- الإغراق الهجومي: يقصد بهذا النوع من الإغراق الإجراء الذي يهدف إلى غزو سوق أجنبية والقضاء على المنافسة الأجنبية، وقد يلجأ المغرق إلى البيع في السوق الأجنبية بخسارة على أن يعوضها المكسب في المستقبل.

3- الإغراق الدائم: ينتج هدا النوع من الإغراق عن سياسة دائمة، ويعني استمرار المغرق في بيع سلعة في الأسواق الأجنبية بثمن منخفض مع تحمله خسارة مباشرة.

رابعا: سعر الصرف: إن تغيير سعر صرف عملات الدول يعني تغيير في الأسعار النسبية للسلع والخدمات المتبادلة بين الدول، هدا التغيير يؤدي إلى التأثير في حجم الصادرات وكذلك الواردات كما أن مدى هدا التغيير يعتمد على مرونة الطلب الأجنبي على السلع الوطنية ومرونة الطلب المحلي على السلع المستوردة وكذلك على رد فعل الدول الأخرى لإتخاذ مثل هدا الإجراء.

الفرع الثاني: الأدوات الكمية

تستعمل هده الأدوات نظام الحصص*ونظام تراخيص الاستيراد ولنظام الحصص أثار اقتصادية إذ يؤدي إلى تفاوت بين الثمن في الخارج وفي الداخل، مما يخلف فرصة للحصول على ربح إضافي، أما من يحصل على هدا الربح فالأمر يتحدد على كيفية تنظيم نظام الحصص وعلى هيكل سوق السلعة الخاضعة لهدا النظام.

يتبع هدا النظام نظام تراخيص الاستيراد ويتبلور في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص سابق من الجهة الإدارية المختصة لذلك والتي تمنح هده التراخيص في حدود الحصة المقررة بلا قيد ولا شرط وقد تصدر تراخيص الاستيراد وفقا لأسس معينة كتحديد حصة التاجر على أساس المستورد من السلعة في فترة زمنية سابقة، وقد تعهد الدولة إلى بيع هده التراخيص بالمزاد مما يمنح اشتراك الدولة في الارباح الناتجة عن الاستيراد[1].

*يقصد بنظام الحصص نظام تحدد الدولة بمقتضاه كمية الواردات التى يجوز استيرادها من سلعة معينة خلال فترة معاومة من الزمن.

[1] زريمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، رسالة ماجستيرفي قسم التسيير الدولى للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص64.

الفرع الثالث: الأدوات التنظيمية والإدارية

تهدف هده الأساليب إلى وضع الإطار التنظيمي والإداري للسياسة التجارية للدولة، وتشمل ما يلي[1]:

أولا: المعاهدات التجارية: هي عقد بين دولتين بهدف تنظيم التجارة بينهما وفقا لما يعبر عن إرادتها المشتركة بهدف زيادة حجم المبادلات وتنميتها كل منهما وتحقيق مصالحها الاقتصادية ومن ثم السياسية المشتركة، وقد تكون المعاهدة التجارية جزئية تنظيم تبادل سلع محددة، وقد تكون شاملة تنظم العلاقات التجارية بين الدول المتعاقدة، وقد تكون المعاهدات التجارية ثنائية بين دولتين أو قد تكون متعددة الأطراف تنظم العلاقات بين عدد من الدول، أوقد تكون جماعية عامة كما هي الحال في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية.

ثانيا: الاتفاقيات التجارية: الاتفاقيات التجارية هي أداة تنفيذ المعاهدات التجارية، وتعتبر ذات طابع إجرائي وتنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة. فالمعاهدات الدولية تضع الضوابط العامة والاتفاقات التجارية تعمل على تنفيذها. وهده الاخيرة تكون قصيرة الأجل لمدة عام غالبا وتتسم بأنها تفصيلية حيث تشمل قوائم السلع المتبادلة وكيفية تبادلها والمزايا الممنوحة على متبادل.

ثالثا: اتفاقيات الدفع والسداد: هي اتفاقيات لتنظيم كيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين الدولتين، وتكون عادة ملحقة بالاتفاقيات التجارية وقد تكون منفصلة عنها لهدا يغلب على موضوعاتها كيفية أداء الحقوق والديون الناتجة عن العلاقات الإقتصادية الدولية، وأهم هده الموضوعات هي:

1- تحديد العملة التي يتم على أساسها التعامل؛

2- تحديد سعر الصرف الذي تسوى على أساسه الالتزامات؛

3- فتح حسابات بالعملات المحلية أو الدولية في البنوك المركزية وتسوية الفرق بين الجانب الدائن والجانب المدين؛

4- تحديد العمليات الداخلة في نطاق الدفع مثل عمليات التصدير والاستيراد؛

5- تحديد فترة الاتفاق وكيفية مده أو تعديليه.

رابعا: الإتحادات الجمركية: يعرف الإتحاد الجمركي بأنه إتفاق بين دولتين أو أكثر على إزالة الحواجز التي تعرقل تصدير السلع واستيرادها وتحرير التجارة بين الدول المنظمة إلى الإتحاد كليا أو جزئيا لتكوين منطقة

[1] طارق فاروق الحصري، **مرجع سبق ذكره**، ص137-142.

جمركية واحدة في مواجهة العالم الخارجي.

خامسا: المناطق الحرة: تعد المناطق الحرة نمطا استثماريا متميزا، وتمثل آلية هامة من آليات زيادة الصادرات، وزيادة الناتج القومي إلى جانب خلق فرص عمل جديدة نظرا لما تتمتع به من مزايا أهمها الإرتباط المباشرة بالعالم الخارجي، وتوافر أراضي مكتملة المرافق والبنية الأساسية إلى جانب خصوصية التعامل فيها من حيث النواحي الجمركية والاستيرادية والنقدية وغيرها والتي تتعلق بحركة البضائع دخولا وخروجا مما يسمح بقدر كبير من الحرية في المعاملات التي من شأنها جذب الإستثمارات الأجنبية والوطنية إليها، وللمناطق الحرة أنواع وهي:

1- المناطق الحرة العامة؛

2- المناطق الحرة الخاصة.

خلاصة الفصل

ثم التطرق في هدا الفصل إلى مفهوم التجارة الدولية، ورغم تعدد التعاريف المقدمة لها إلا أنها تتفق حول دورها الفعال في تحقيق التنمية والنمو وربط المجتمعات ببعضها البعض، ويمكن إرجاع السبب الرئيسي لقيام التجارة الدولية إلى مشكلة الندرة النسبية بالدرجة الأولى، كما أن هدا القطاع الاستراتيجي تؤثر فيه عوامل متعددة طبيعية كانت أو اقتصادية أو غيرها والتي قد تحد من تطوره وتوسعه.

وقد تعددت الآراء في تفسير أسباب قيام التجارة الدولية وذلك بدأ بالتجاريين الذين يعتبرون أول مفسرى التجارة الدولية، ولكن أرائهم لم ترقى لتصبح نظرية، وقد توالت بعدها كل من النظرية الكلاسيكية والنظرية النيو كلاسيكية والتي تعتبر الأساس النظري لقيام النظرية الحديثة وقد جاءت هده النظريات مكملة لبعضها البعض ومدعمة لمبدأ التخصص وتقسيم العمل، إضافة إلى تدعيم الربح.

وقد انقسم أصحاب هده النظريات إلى فريقين مختلفين، فالأول يدعو إلى التدخل المباشر للحكومة في قطاع التجارة الدولية وتقييد عمليات التبادل التجاري أو ما يسمى بالسياسة الحمائية التجارية مستخدما لمجموعة من الحجج منها حماية الصناعات الوطنية الناشئة والإقتصاد الوطني من الآثار السلبية، وفي المقابل هناك من يدعو إلى فك القيود على عملية التبادل التجاري أو ما يسمى بسياسة تحرير التجارة الدولية لما لها من أثار على عدة أصعدة، وهذا ما سنتطرق له في الفصل الموالى.

الفصل الثاني: تحرير التجارة الدولية والمنظمة العالمية للتجارة

المبحث الأول: تحرير الجارة الدولية؛

المبحث الثاني: من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة؛

المبحث الثالث: الآثار المرتقبة لتحرير التجارة الدولية على اقتصاديات الدول.

تمهيد

شهد العقد الأخير من القرن العشرين أحداثا هامة ومتلاحقة على جميع الأصعدة السياسية الإقتصادية والإجتماعية، وبدأ بعصر العولمة أو ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، متزامنا وتأسيس المنظمة العالمية للتجارة في منتصف شهر افريل عام 1994.

وبقيام هده المنظمة الجديدة ودخولها حيز التنفيذ مع بداية 1995، أسدل الستار على ما كان يعرف في قاموس النظام الاقتصادي الدولي بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "الجات"، بعد أن سادت هده الاتفاقية طيلة نصف قرن تقريبا، وحققت نتائج معتبرة كان لها أثرها الإيجابي على بعض الدول والسلبي على دول أخرى، وذلك عبر جولاتها المختلفة التي كانت عبارة عن عملية مد وجزر تتكيف والظروف الإقتصادية المتقلبة التي عرفها العالم طيلة هده المدة، ومن ثم فإن قرار إنشاء المنظمة العالية للتجارة يعد تكملة للثلاثية المفقودة الحلقة، ونقصد بالثلاثية في هدا المجال صندوق النقد الدولي البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة التي يكون بإنشائها يكون العالم قد استكمل أجهزته المسيرة والمؤطرة لسيرورة وميكانيزمات نشاطه. وهدا ما سنسلط عليه الضوء في هدا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تحرير الجارة الدولية؛

المبحث الثاني: من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة؛

المبحث الثالث: الآثار المرتقبة لتحرير التجارة الدولية على اقتصاديات الدول.

المبحث الأول: تحرير التجارة الدولية

يعد تحرير التجارة الدولية من كافة القيود التي تحد من انسياب حركة السلع والخدمات بين دول العالم، مبدأ أساسيا من المبادئ التي تقوم عليه منظمة التجارة العالمية OMC، حيث تسعى هده الأخيرة إلى محاربة كافة أشكال هده القيود، حيث سنتناول في هدا المبحث مفهوم تحرير التجارة الدولية والأهداف المرجوة من هده العملية إضافة إلى الشروط الواجب توفرها لتحقيق الأهداف والتسلسل الأمثل لتحرير التجارة الدولية.

المطلب الأول: ماهية تحرير التجارة الدولية

هناك اختلاف بين الإقتصاديين في تحديد مفهوم تحرير التجارة الدولية، وبالتالي سنحاول الإلمام بجوانب مختلفة لتحرير التجارة الدولية.

الفرع الأول: تعريف تحرير التجارة الدولية

يمكن تعريف تحرير التجارة الدولية كما يلي:

– يقصد بتحرير التجارة في الستينيات والسبعينيات التخلي بشكل عام عن قيود التجارة وأسعار الصرف[1].

– تعرف عملية تحرير التجارة الدولية على أنها جملة الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الدولية إلى اتجاه الحياد بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي اتجاه الواردات أو الصادرات، وهي عملية تستغرق وقتا طويلا[2].

– تحرير التجارة الدولية هو مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة، الكمية وغير الكمية، التعريفية وغير التعريفية على تدفقات التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة[3].

---

[1] حسان خضر، **برامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها** www.arab-api.org/course 25/pdf/c25-1pdf/13/01/2016.p13

[2] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص249.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 412.

الفرع الثاني:أسباب تحرير التجارة الدولية.

هناك عدة أسباب تدعو لتحرير التجارة الدولية ويمكن إبرازها فيما يلي[1]:

– تدهور شروط التبادل التجاري خصوصا فيما يتعلق بزيادة أسعار البترول واتجاه أسعار المواد الأولية الأخرى نحو الانخفاض مع مرور الزمن؛

– الضغوط التي مارستها وتمارسها المؤسسات الدولية وبعض الدول الغربية، حيث أجمعت على أن تحرير التجارة الدولية هو عنصر أساسي لإنعاش الاقتصاد العالمي، كمامارست ضغوطا على الدول النامية من خلال قروضها الشرطية؛

– تزايد عدد التجارب الناجحة، فيما يخص تحرير التجارة الدولية حيث تم التوصل إلى وجود علاقة قوية بين تحرير التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، وأن الدول التي ركزت على الإنفتاح التجاري وتشجيع الصادرات قد حققت نمو أكبر من الدول التي اتبعت سياسة إحلال الواردات المبنية على حماية الصناعات المحلية وكمثال على ذلك دول جنوب شرق أسيا.

الفرع الثالث: الهدف من تحرير التجارة الدولية

تسعى الدول من خلال تطبيق سياسة تحرير التجارة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكرمنها يلي:

– **رفع معدلات نمو الإنتاج وتحسينه:** إن مناخ المنافسة الذي تكلفه حرية التجارة يساعد على الارتفاع بمستوى الإنتاجية، وتؤدي الحرية إلى تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطورا وفعالية سعيا وراء زيادة الناتج وخفض النفقة وطرح السلع بأسعار منخفضة[2].

– **استغلال وفرات الحجم:** ومن الأسباب التي تؤدي بالدول إلي تبني عملية تحرير التجارة الدولية محاولة الاستفادة من وفرات الحجم واتساع السوق الدولية لتزداد احتمالات التسويق ويرتفع مستوى الطلب وعندئذ يمكن للمشروعات الصغيرة المتفوقة والمتخصصة أن تتحول إلى المشروعات الكبيرة وتستفيد من وفرات الحجم واقتصاديات السوق وتخفيض التكاليف وزيادة الإنتاج[3].

– **رفع معدلات التصدير:** عندما تتمتع دولة ما بقدرة على الإنتاج تفوق ما تتمتع به الدول الأخرى في ذلك يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج فيها وبالتالي تتخصص في إنتاجها وتصديريها، فتحرير التجارة الدولية

---

[1] حسن خضر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 16، 17.

[2] على عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان–الأردن، ص ص 280،281.

[3] مصطفى رشدي شيحة، **الأسواق الدولية**، دار الجامعية الجديدة، مصر، ص161.

يدفع الدول من أجل فتح منافذ لسلعها المحلية واختراق الأسواق الدولية مما يرفع معدلات تصديرها وهدا يؤدي إلى تحقيق عوائد لتمويل عمليات الاستيراد وتوفير العملة الصعبة وأيضا من أجل توفير السيولة لخزينة الدولة[1].

الفرع الرابع: مكاسب تحرير التجارة الدولية

تحقق الدول العديد من المكاسب بموجب تحرير تجارتها الدولية من أهمها نذكر ما يلي[2]:

أولا: المكاسب الساكنة: وتتمثل فيما تتيحه التجارة الدولية من زيادة في مستويات الإستهلاك دون تغير ومستويات الإنتاج أو إمكانياته، وتحدث تلك الزيادة لإعادة تخصيص الموارد داخل الدولة محل التبادل الدولي ومن تم تغير نمط الإنتاج، وتنقسم المكاسب الساكنة إلى نوعين:

1 – مكاسب في الاستهلاك؛

2– مكاسب في الإنتاج.

ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تحرير التجارة الدولية، حيث تتمكن كل دولة من إعادة توزيع مواردها على الإستخدامات المختلفة وبذلك يتم تحويل الموارد إلى إنتاج السلعة التي تكون إنتاجية عناصر الإنتاج فيها أعلى نسبيا من غيرها، وهدا يؤدي إلى زيادة حجم الناتج على المستوى الدولي.

ثانيا: المكاسب الديناميكية: ويقصد بها تلك الزيادة في الرفاهية الاقتصادية التي يحققها الاقتصاد الوطني لأن تحرير التجارة يعمل على زيادة حجم الموارد المتاحة للدولة، وبذلك تشير المكاسب الساكنة إلى ما يتحقق من زيادة في الاستهلاك والإنتاج بمجرد التخصص والتبادل الدولي، في حين تشير المكاسب الديناميكية إلى العلاقة بين تحرير التجارة والنمو الإقتصادي، فالإقتصاد يحقق النمو إما من خلال ما يحدث من زيادة في موارده وطاقاته الإنتاجية أو عن طريق التحسين في المستوى التكنولوجي أي إرتفاع إنتاجية المواد المتاحة لأن التقدم التكنولوجي من شأنه تحسين نوعية وكفاءة الموارد وتأخذ العلاقة بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي خمس مجالات أساسية:

1– تبادل المواد الخام أو السلع الاستهلاكية بسلع رأسمالية يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم زيادة الإنتاج من مختلف السلع والخدمات، وبذلك تؤدي إلى زيادة رصيد البلد من الطاقات الإنتاجية

---

[1] فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص31.

[2] أسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة الدولية**، رسالة ماجستير، اقتصاد دولي جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007/2006، ص ص 76، 77.

أكثر مما كان قبل تحرير التجارة الدولية؛

2- بمجرد حدوث التبادل الدولي يمكن تبادل مختلف الإختراعات والإكتشافات التي تحسن من الإنتاجية وترفع من الكفاءة لعناصر النتاج؛

3- تعمل التجارة الدولية على خلق المزيد من المنافسة، ويؤدي ذلك إلى مكاسب ديناميكية إما من خلال ما تؤدي إليه شدة المنافسة من تشجيع على الكفاءة في الإنتاج وتحسينه أو من خلال تحويل قدر أكبر من الموارد من الأنشطة الريعية إلى الأنشطة الإنتاجية؛

4- تتيح حرية التجارة الدولية للمشروعات مزيدا من التوسع وكبر الحجم مما يؤدي إلى مكاسب لتلك المشروعات ناتجة عن وفرات الحجم الكبير نتيجة إتساع الأسواق، مما يؤدي الى زيادة إنتاج المشروعات وقلت التكاليف وهو ما ينعكس على مستوى الأسعار في السوق؛

5- أخيرا تسمح حرية التجارة الدولية بالحصول على مكاسب ديناميكية عن طريق زيادة توسيع الأوعية الادخارية اللازمة لتمويل الاستثمارات وهدا عن طريق ارتفاع متوسط دخل الفرد الناتج عن النمو الاقتصادي الذي يتحقق بمعدل أسرع في ظل حرية التجارة الدولية.

الفرع الخامس: شروط نجاح سياسة تحرير التجارة الدولية

هناك مجموعة من الشروط التي يجب توفرها لنجاح عملية تحرير التجارة الدولية وتتمثل فيما يلي[1]:

- وجود سياسات اقتصادية كلية سليمة؛
- أن تكون السياسات الإقتصادية الأخرى في نفس اتجاه التحرير ودعمه؛
- توفر بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري، إن تحرير قطاع التجارة الخارجية يتطلب بيئة عالمية مشجعة وذلك من خلال التزام الدول بتحرير تجارتها تجاه بعضها البعض.

[1] عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 250، 251.

المطلب الثاني : خطوات تحرير التجارة الدولية.

عندما تقوم الدولة بتحرير تجارتها الدولية تتبع في ذلك خطوات عدة سنبرزها فيما يلي:

الفرع الأول: الخوصصة وتأهيل المؤسسات العمومية

-يمكن تعريف الخوصصة بأنها عملية تقوم بها الحكومات من أجل تقليص دورها في تملك أو إدارة المؤسسات العامة بهدف إشراك أو إيجاد دور أكبر للأفراد والمشروعات الخاصة في تنمية الاقتصاد القومي[1].

-كما يمكن تعريفها بأنها الانتقال التام أو الجزئي للملكية العامة لصالح الخواص أو تمكينهم بموجب عقد من إدارة المؤسسات[2].

عملية الخوصصة يجب أن تكون مرافقة لعملية تحرير التجارة الدولية وذلك بهدف منح فرص متساوية للمنتجات المحلية والمنتجات الأجنبية عن طريق رفع الدعم عن المؤسسات العمومية.أما بالنسبة لتأهيل المؤسسات فهو عبارة عن برنامج على مستوى المؤسسة الاقتصادية يهدف إلى تحسين النوعية ووضع آليات تطوير وتوقع وتحليل نقاط ضعف المؤسسة وبالتالي مواجهتها، فعملية تحرير التجارة الدولية تتطلب أيضا تأهيل المؤسسات المحلية من أجل رفع قدراتها التنافسية والصمود أمام المؤسسات والسلع الأجنبية المنافسة عند رفع القيود عن حركة التجارة بين الدول وتأهيل المؤسسات عن طريق الاستثمار في العنصر البشري بتكوينه وتدريبه على أعلى مستوى، واقتناء معدات حديثة للإنتاج من اجل توفير منتجات ذات جودة تنافسية وضمان القدرة على التصدير للخارج[3].

الفرع الثاني: تحرير الأسعار

وهي عملية إطلاق قوى السوق مع إلغاء الدعم الحكومي على الأسعار وجعلها في نفس مستوى السوق العالمية، تستخدم سياسة تحرير الأسعار قصد إزالة التشوهات السعرية وتحرير قيمها وحركتها ولن يكون

---

(1) World Bank ،**world development report 1991**،p31.

(2) موسى سعداوي، **دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، فرع تخطيط اقتصادي، جامعة الجزائر 2007/2006 ص68.

(3) عبد المجيد قدى، **مرجع سبق ذكره**، ص246.

لتحرير التجارة نفع في ظل تدخل الدولة في الأسعار فإن دعم الدولة للأسعار يكلفها أعباء ونفقات هي في غنى عنها إذا استوردتها من الخارج حيث يمكنها أن توفرها بأسعار أقل، وكذلك إلغاء التحديد الإداري للأسعار يؤدي إلى التخصيص الأمثل للموارد، حيث أن الأسعار تصبح تعكس اتجاه السوق بدقة، كما أن غياب حرية الأسعار سوف لن يسمح للمؤسسات الاقتصادية تقدير أرباحها بشكل سليم[1].

الفرع الثالث: تعويم أسعار الصرف

هي العملية التي يتم بمقتضاها استبدال عدد من الوحدات من العملة بعملة واحدة من العملة الأجنبية وهو بهدا يجسد أداة الربط بين الإقتصاد المحلي وباقي الإقتصاديات فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة ومن ذلك التضخم والعمالة وفي الواقع هناك طريقتين للتسعير هما، التسعير المباشر ويقصد به عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية[2]. أما التسعير غير المباشر فيقصد به عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، وتستخدم هده الطريقة من طرف أغلب دول العالم بما في ذلك الجزائر أي أن سعر الصرف هو عبارة عن سعر مبادلة عملة بأخرى حيث أن احدى العملتين تمثل سلعة والأخرى تمثل الثمن النقدي لها.

تؤدي الواردات إلى الطلب على العملات الأجنبية كما تؤدي إلى عرض العملات الأجنبية في السوق الوطني، وهناك ثلاثة أنظمة لتحديد سعر الصرف وهي سعر الصرف الثابت، نظام المرونة المقيدة لأسعار الصرف، سعر الصرف الحر، حيث أن في ظل سعر الصرف الثابت تقوم السلطة النقدية في الدولة بتحديد سعر الصرف الرسمي على أساس قدرتها الاقتصادية واحتياطاتها من العملات الأجنبية، وفي نظام المرونة المقيدة تقوم السلطات النقدية بتثبيت سعر الصرف مع السماح له بالتذبذب إرتفاعا وإنخفاضا بحدود معينة بينما أسعار الصرف الحرة تتحدد وفق قوى العرض والطلب على العملة المحلية والأجنبية.

إذا فسعر الصرف يعتبر محددا رئيسيا في تحديد أسعار الصادرات والواردات بالنسبة للدولة في قطاع

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 247.

[2] عطاء الله بن طيرش، **اثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية(دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير في قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية، الجزائر، 2011/2010، ص ص 46، 47.

التجارة الخارجية وهو عنصر مهم في عملية التحرير فهذه الأخيرة لا يمكن أن تتم بدون إجراء تعديلات على نظام تحديد أسعار الصرف، وأيضا أسعار الصرف هي الكفيلة بتحديد الفائدة من التجارة الخارجية عن طريق معدل التبادل التجاري من أجل معرفة مقدار المكسب من التجارة الدولية. إضافة إلى ذلك على الدولة توفير العملة المحلية والعملة الأجنبية بقدر كافي من أجل إتمام صفقات الاستيراد والتصدير لأن أي قيد على عملية تحويل العملة يؤثر على حرية التجارة الدولية وحجمها[1]

الفرع الرابع: تحرير التجارة الدولية

قطاع التجارة الدولية مهم جدا وله تأثيرات على المتغيرات الإقتصادية الكلية في الدولة، ولذلك عند البداية في عملية تحريره يجب تهيئة وإعداد بقية القطاعات الإقتصادية للتأقلم الجيد مع النظام الجديد للتجارة الدولية تغيير في أسعار السلع النسبية مما ينتج عنه أثار على القطاعات تبعا لاتجاهات الأسعار فيها وهدا من شأنه التأثير على الإنتاج والطلب والتشغيل وفي النهاية إعادة توزيع الدخول[2].

وهناك العديد من الأسباب التي تدعو للقلق فيما يتعلق بتحرير التجارة ونذكر منها ما يلي[3]:

- يقال أن تحرير التجارة يعرض الصناعات المحلية للخطر، وأن سياسات الحماية المتبعة في الدول الأخرى تقيد فرصة زيادة صادرات الدول النامية؛
- هناك خشية من أن يؤدي تحرير التجارة إلى التقليص من السيطرة الحكومية والإعتماد على نحو غير ملائم على العوامل المجهولة في السوق؛
- إن قيام الدولة منفردة وبدافع من نفسها بتحرير التجارة أمر غير متسم بالحكمة لأن ذلك يقلل الحوافز للدول الأخرى.
- وتعتبر السرعة في تنفيذ برنامج تحرير التجارة الدولية أحد القضايا القابلة للنقاش والتساؤل هل من الأفضل أن يكون هناك تحرير تدريجي للتجارة الدولية؟ أو تحرير سريع على شكل صدمات متلاحقة؟ وهناك رأيين هما[4]:

الرأي الأول: البعض يرى أن تحرير التجارة الدولية بالشكل التدريجي (الذي يستغرق أكثر من سنتين)يعتبر

---

[1] عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 235.

[2] **المرجع نفسه**، ص249.

[3] حسان خضر، **مرجع سبق ذكره**، ص1.

[4] **المرجع نفسه**، ص 60-63.

إلى حد ما أفضل وذلك للأسباب التالية:

- إن تعريض الصناعات المحلية للمنافسة الخارجية فجأة قد يؤدي إلى فشل أو اختفاء هده الصناعات، مما ينعكس على نسبة البطالة والنشاط الاقتصادي؛
- الطريقة التدريجي تعطى هده الصناعات الفرصة الكافية للتعامل مع الظروف الجديدة وهناك دول اتبعت هده الطريقة مثل تركيا والمغرب؛

الرأي الثاني: وهناك من يرى انه من الأفضل التحرير السريع على شكل صدمات لبرامج التجارة الخارجية وذلك للأسباب التالية:

- تعطيها مصداقية أكبر وتوحي بقطع العلاقة مع الماضي والبداية من جديد؛
- الطريقة التدريجية تعطى الفرصة لجماعات المعارضة لإحباط برامج التحرير وتصبح المسالة هنا قضية سياسية، وهناك دول اتبعت هده الطريقة مثل المكسيك وغانا.

الشكل رقم (1): تسلسل عناصر تحرير التجارة

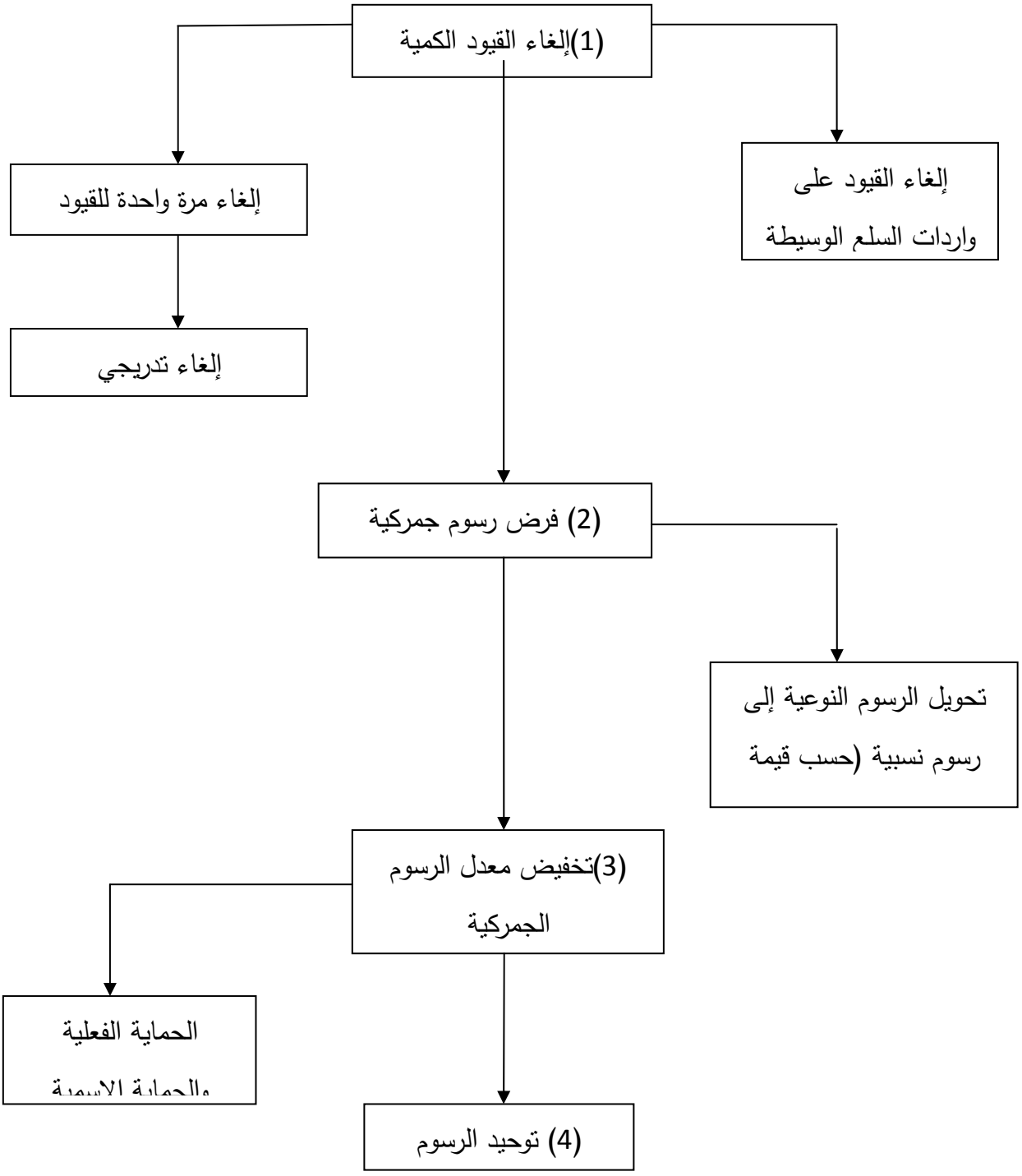

المصدر: حسان خضر، برنامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص61 محمل على الموقع www.arab.org /course 25 /c25- 2htm

المبحث الثاني: من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

لقد كانت هناك رغبة قوية للدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية في التوسع في التجارة العالمية وزيادة نصيبها منها عن طريق تحرير النظام التجاري الدولي وإقامة نظام للتجارة الحرة بين الدول يكفل لها أكبر إستفادة من المبادلات التجارية الدولية، وحتى تضمن السيطرة والهيمنة إقترحت إنشاء مؤسسة تدير التجارة الدولية عن طريق المفاوضات بين الدول حتى تصل إلى نظام يرضي جميع الأطراف.

المطلب الأول: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "GATT"

تعتبر الجات مجرد اتفاقية يتم من خلالها عقد المفاوضات التي يطلق عليها اسم "الجولات" لمناقشة مسائل التجارة الدولية والعمل على إزالة المشاكل التي تعيق سبيلها، وتحريرها وفي الواقع تعتبر أهم إتفاقية تجارية في تاريخ العالم، وتمثل حلقة في سلسلة التغيرات المستمرة والتي بدأ العالم يشهدها منذ منتصف الثمانينات والتي تتنبأ بظهور نظام اقتصادي عالمي جديد.

الفرع الأول: مفهوم الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية"GATT"

أولا: نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركيةGATT : في أعقاب الحرب العامية الثانية فكرت البلدان الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في التوسع في التجارة العالمية من خلال إقامة نظام للتجارة الحرة بين الدول، ولتحقيق ذلك اقترحت الولايات المتحدة بدء مفاوضات دولية لإقامة نظام تجاري دولي متعدد الأطراف وبناء على هدا الإقتراح انعقد مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف في لندن عام 1946 واستكمل أعماله في جينيف عام 1947 ثم اختتامه بهافانا في 1948/03/24بصدور ما يسمى بميثاق هافانا أو ميثاق التجارة الدولية والذي رفضته الولايات بعد ذلك.

وفي الوقت الذي كانت تدور فيه المفاوضات لإنشاء منظمة التجارة العالمية كانت الولايات المتحدة تقود مؤتمرا دوليا في جينيف 1947 بمشاركة 23* دولة للتفاوض حول تخفيض الرسوم الجمركية وتخفيض القيود الكمية على الواردات التي كانت تعترض التجارة الدولية وأسفرت المفاوضات على التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والتي أطلق عليها تسمية الجات "GATT" وذلك نسبة للأحرف

*امريكا، بريطانيا، استراليا، نيوزيلندا، كندا، فرنسا، بلجيكا، هولندا، لكسمبورغ، النرويج، سوريا، لبنان، تشيكوسلوفاكيا، البرازيل الشيلي،كوريا، جنوب رودسيا، جنوب إفريقيا، الهند، باكستان، الصين، سيلان، يورما.

الأولى من تسمية هده الاتفاقية بالغة الانجليزية GENERAL AGREEMENT ON TARIFFS AND TRADE وذلك في1947/10/30 لتصبح سارية المفعول من 1948/01/01[1].

ثانيا: تعريف الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة: تعرف اتفاقية الجات على أنها معاهدة متعددة الأطراف، تنص على نظام عالمي من الحقوق والالتزامات التي تحكم التجارة الدولية والتي تقبلها طوعا الدول الأعضاء، بهدف تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية التي تحد من انسياب السلع بين الدول وتعيق حركة التجارة الدولية، ولقد أبرمت هده الاتفاقية في 30 أكتوبر1947 وأصبحت سارية المفعول مند أول جانفي 1948 بعضوية 23 دولة فقط، ومقرها الرئيسي بجينيف (سويسرا) إلا أن ما تجدر الإشارة إليه أن هده الاتفاقية (الجات) قد تم إبرامها قبل البدء في المفاوضات الخاصة بميثاق التجارة الدولية التي بدأت فعليا في 1947/11/21 وانتهت 3/24/ 1948 [2].

ثالثا: وظائف الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية GATT

لقد تحددت وظائف الجات في ثلاثة وظائف رئيسية هي على النحو التالي[3]:

1-الإشراف على تنفيذ المبادئ والقواعد والإجراءات التي تضعها الاتفاقات المختلفة التي تنطوي عليها الجات والتي تتعلق بتنظيم التجارة الدولية بين الأطراف المتعاقدة في الجات؛

2-تنظيم جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من أجل إحراز مستويات أعلى لتحرير التجارة العالمية، ومن أجل جعل العلاقات الإقتصادية الدولية والعلاقات التجارية الدولية تحديدا بين الدول أكثر شفافية وأكثر قابلية للتنبؤ ومن ثم أقل إثارة للمنازعات؛

3-العمل على الفصل في المنازعات التي تثور بين الدول في مجال التجارة الدولية من خلال البحث والنظر في القضايا التي يرفعها طرف متعاقد في الجات ضد طرف أخر من الأطراف الأخرى المتعاقدة.

---

[1] سليمان ناصر، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة (دراسة حالة الجزائر)**، الملتقى الدولي حول الجزائر النظام العالمي الجديد للتجارة، ورقلة، الجزائر، 29-30 افريل، 2002، ص82.

[2] اسامة المجذوب، **الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش**، ط3، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2002 ص ص 37، 38.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وأليات منظمة التجارة العالمية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003/2002 ص ص29، 30.

الفرع الثاني: أهداف الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ومبادئها

أولا: أهداف الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة

تتلخص أهم أهداف الاتفاقيات العامة للتعريفة الجمركية فيما يلي[1]:

1-إقامة نظام تجارة دولية حرة يقضي إلى رفع مستويات المعيشة في الدول المتعاقدة والعمل على تحقيق مستويات التوظيف الكامل بها؛

2-السعي إلى تحقيق زيادة تصاعدية ثابتة في حجم الدخل القومي؛

3-الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية والعمل على تطويريها؛

4-تنمية وتوسيع الإنتاج والمبادلات التجارية السلعية الدولية والخدمات ؛

5-تشجيع الحركات الدولية لرؤوس الأموال وما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات العالمية؛

6-سهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية ؛

7-تشجيع التجارة الدولية من خلال إزالة القيود والحواجز التي تعترض طريقها؛

8-انتهاج المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية وفض المنازعات بين الأطراف المتعاقدة.

ثانيا: مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية: هناك ثلاثة مبادئ أساسية بنيت عليها هده الاتفاقية وهى:

المبدأ الأول: عدم التمييز بين الدول الأعضاء: المقصود بهذا المبدأ أن كل دولة عضو في الجات تحصل على كافة المزايا التي يتم الإتفاق عليها بين باقي الأعضاء على المستوى الثنائي ويستثنى من ذلك المزايا التي تمنحها أي دولتين لبعضهما البعض في إطار أي شكل من أشكال

التكامل الاقتصادي، وفي هده الحالة فقط لا تنتقل هده المزايا إلى باقي أعضاء الاتفاقية[2].

المبدأ الثاني: إزالة كافة القيود على التجارة: وهده القيود سواء كانت قيود جمركية أو غير جمركية ولكن يستثني من دلك تجارة السلع الزراعية وتجارة الدول التي تعاني من عجز جوهري ومستمر في ميزان المدفوعات حيث يحق لها في هده الحالة فرض القيود اللازمة على تجارتها.

المبدأ الثالث: اللجوء إلى التفاوض: يتم اللجوء إلى التفاوض وذلك بغرض فض المنازعات التجارية الدولية

---

[1] عاطف السيد، **الجات والعالم الثالث**، مطبعة رمضان وأولاده، الإسكندرية، ص14.

[2] فطيمة حمزة، **تأثير التكتلات الاقتصادية على توجيه قرارات المنظمة العالمية للتجارة (الاتحاد الأوروبي نموذجا)**، أطروحة دكتوراه تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص 100-102.

بدلا من اللجوء إلى الإجراءات الإنتقامية التي تتسبب في تقليل حجم التجارة الدولية[1].

الفرع الثالث: جولات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية

كان من الضروري إجراء سلسلة من المفاوضات في صور جولات متعاقبة، سنبرزها فيما يلي:

أولا: جولات الجات مابين 1947– 1961: خصصت جولات المفاوضات الخمس الأولى لتخفيض وتبادل التنازلات الجمركية بين الدول المشاركة وبرز هدا التوجه بشكل جلي خلال الجولة الثالثة، وفيما يلي نستعرض تواريخ ومكان ونتائج الجولات الخمس الأولى

الجدول رقم(4) تواريخ ومكان ونتائج الجولات الخمس الأولى للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية

اسم الجولة	تاريخ الانعقاد	الدول المشاركة	أهم النتائج المحققة
– جول سويسرا Genève	1947	23 دولة	تخفيض 45000 تعريفة جمركية بما قيمته 10 مليار دولار
– جولة Annecy بفرنسا	1949	13 دولة	تخفيض 5000 تعريفة جمركية على السلع الصناعية
– جولة Torquayبانجلترا	1951	38 دولة	تخفيض 78000 تعريفة جمركية بما يعادل 55% من مستوى التعريفة عام 1949
– جولة Genèveالثانية	1958	36 دولة	تخفيض التعريفة الجمركية للسلع تبلغ قيمته 2.5 مليار دولار
– جولة Dillon بجينيف	1960	26 دولة	تخفيض 4400 تعريفة جمركية بقيمة 4.9 مليار دولار

المصدر: رواء زكي يونس الطويل، **الاقتصاد السياسي**، ط1، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص292.

ثانيا: جولة كيندي Kennedy Round: سميت هده الجولة بجولة كيندي رغم أنها جرت بجينيف في

[1] محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999 /2000، ص ص 397، 398.

سويسرا، وذلك اعترافا بمجهودات الرئيس الأمريكي جون كيندي في مجال التجارة الدولية[1]، عقدت عام 1967، واشتركت فيها 53 دولة، وتضمنت هده الجولة ضرورة القيام بمفاوضات لإجراء تخفيضات في الرسوم الجمركية والحواجز الأخرى وإلغاء الإجراءات لتستفيد من ذلك جميع الدول الأعضاء في الجات، وهده الجولة اختلفت عما هو متبع من قبل وذلك في كون التفاوض في التخفيض يتم على أساس "سلعة بسلعة" واتفق المجتمعون على أن يكون التخفيض بنسبة معينة لمجموعات من السلع وتدور مفاوضات كيندي على ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

1-تخفيض الرسوم الجمركية بأقصى قدر ممكن؛

2-تحسين وسائل وصول المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية؛

3-إعطاء إمتيازات للدول النامية دون مطالبتها بإعمال مبدأ المعاملة بالمثل، ولقد وافقت 37 دولة تمثل تجارتها 75% من التجارة العالمية على إجراءات التخفيضات بينما لم توافق بعض الدول عليها، ومن الآثار الناتجة عن جولة كيندي هي أن المتوسط لإنخفاض التعاريف الجمركية قدر بحوالي 8% بالنسبة للمنتجات الصناعية وحوالي 10% بالنسبة للمنتجات الصناعية التحويلية وحوالي 8% بالنسبة للسلع الصناعية الوسيطة[2].

ثالثا: جولة طوكيو للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف (1973- 1979). وتعد هده الجولة من المحاولات الجادة والهادفة لتوسيع وتحسين اتفاقية الجات، وذلك من خلال قيامها بصياغة أول مجموعة مبادئ غير جمركية لإدارة تقديم الدعم والرسوم التعويضية والمستويات الحكومية وتقييم الجمارك وتراخيص الاستيراد والمستويات ورسوم مكافحة الإغراق والطيران المدني ومنتجات الألبان واللحوم كما كان من أهم نتائج الاتفاقية التوصل إلى اتفاق سمح بتصنيف نظام الأفضليات التجارية المصممة والتي تمنحها البلدان المتقدمة للبلدان النامية من دون معاملة بالمثل، أي من دون تطبيق قاعدة الدولة الأولى بالرعاية[3].

رابعا: جولة الاورجواي (1993): بدأت هده الجولة في عام 1986 في اورجواي حيث شارك فيها في البداية ممثلو 107 دولة وانتهت بتصديق 117 دولة عليها، وقد أدى احتدام الخلاف بين أمريكا واروبا حول السلع الزراعية والدعم المقدم للمزارعين والمصدرين وتجارة السمعيات والبصريات إلى تأجيل الجولة عدة مرات في

---

(1) Michel Rainelli , **l'Organisation mondiale du commerce,** 6édition، Edition LA Découverte, Paris, 2002 p54.

(2) عبد الناصر نزال العبادي، **منظمة التجارة العالمية(wto)**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 1999، ص40-43.

(3) سمير لقماني، **منظمة التجارة العالمية**، دائرة المطبوعات للنشر، الرياض، 2003، ص31.

ديسمبر 1991، افريل 1992، ديسمبر 1993 وتتميز هده الجولة بأنها أكثر جولات الجات طموحا حيث انحصرت موضوعات التفاوض فيما يأتي :

1-التجارة الزراعية؛

2-المنسوجات؛

3-النفاد للأسواق؛

4-الخدمات؛

5-حماية الملكية الفكرية؛

6-تسوية المنازعات والمسائل التأسيسية.

هده الجولة تعرضت لأول مرة في تاريخ المفاوضات للتفاوض حول موضوع التجارة في السلع الزراعية، كما تم إدخال قطاع الخدمات لأول مرة في مجال التفاوض[1]. ويمكن تلخيص أهم الاتفاقيات التي تم التوصل إليها والتي تعالج كل موضوعات المفاوضات في النقاط التالية [2]:

1-إنشاء منظمة التجارة العالمية التي سبق للمجتمع الدولي أن اخفق في إنشائها من مؤتمر هافانا؛

2-تعزيز خطوات تحرير التجارة من خلال المزيد من تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية؛

3-إضافة موضوعين مستحدثين لم تشملهما المفاوضات وهما : العلاقة بين التجارة والبيئة ومعايير العمل والإغراق الاجتماعي.

المطلب الثاني: المنظمة العالمية للتجارة OMC

لقد تم الإتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية في دورة الاورجواي عام 1994 وبدأت المنظمة نشاطها أول يناير 1995، والحقيقة أن فكرة إنشائها تعود إلى قبل ذلك بكثير وذلك عندما تناول الفكر الاقتصادي فكرة حرية التجارة من أجل تحقيق رفاهية أكبر لكافة الدول، وتعددت المحاولات لتحرير التجارة الدولية ولعل أقوى هده المحاولات هي اتفاقية الجات التي استمرت في عملها حتى دورة الأورجواي 1994 وفي هده الدورة تم

[1] سميرمحمد عبد العزيز، **التجارة العالمية**، مطبعة الإشعاع الفنية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص ص31، 32.

[2] هند رمضان عبد المجيد السيد، **مدى فعالية السياسات التجارية على ميزان المدفوعات المصري**، أطروحة دكتوراه، اقتصاد دولى جامعة عين شمس، القاهرة، 2006، ص ص 38، 39.

إنشاء منظمة التجارة العالمية وبدأت نشاطها عام 1995 وحلت OMCمحل GATT.

الفرع الأول: تعريف المنظمة العالمية للتجارة ومهامها

أولا: تعريف المنظمة العالمية للتجارة: للمنظمة العالمية للتجارة عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

- تعرف منظمة التجارة العالمية بأنها منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال إنتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول وما يترتب على ذلك من أثار إقتصادية وسياسية وإجتماعية وثقافية وبيئية وحماية الملكية الفكرية[1].
- المنظمة العالمية للتجارة هي المنظمة الوحيدة التي تهتم بالقواعد التي تنظم التجارة بين الدول وضيفتها الرئيسية هي التعزيز بالقدر الممكن النفاد إلى الأسواق، القدرة على التنبؤ وتحرير التبادلات بهدف تحسين الرفاهية لشعوب الدول الأعضاء.

ويمكن إيضاح الفرق بين الجات والمنظمة العالمية للتجارة فيما يلي[2]:

1-الجات تمثل اتفاقية قانونية متعددة الأطراف، أما المنظمة العالمية للتجارة فهي منظمة عالمية وجهاز للإشراف والمراقبة وحل النزاعات بين الأعضاء؛

2-قواعد الجات تطبق بشكل مؤقت أما قواعد المنظمة العالمية للتجارة فهي شاملة ودائمة وبالتالي فإن قواعد الجات لم تكن ملزمة غالبا، أما قواعد المنظمة فإنها ملزمة للأفراد لأن لها جهاز دائم لحل النزاعات وتسويتها؛

3-اتفاقية الجات كانت تنظم التعامل في التجارة بالسلع، في حين أن المنظمة العالمية للتجارة تغطي اتفاقياتها التعامل في السلع والخدمات والملكية الفكرية.

ثانيا: مهام المنظمة العالمية للتجارة: تتولى المنظمة العالمية للتجارة المهام التالية [3]:

1-الإشراف على تنفيذ مجموعة الاتفاقات المتعددة الأطراف المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى الاتفاقيات الجماعية؛

---

[1] حسين فتلاوي سهيل، **منظمة التجارة العالمية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص46.

[2] مجدى محمود شهاب، سوزي عدلى ناشر، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الجلي الحقوقية، بيروت، 2006 ص ص276، 277.

[3] احمد حسن صالح قادر، **ظاهرة العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على أسواق المال العالمية**، عالم الكتب الجديد للنشر والتوزيع الأردن 2013، ص ص91، 92.

2-تنظيم المفاوضات بين الدول الأعضاء حول موضوعات قواعد السلوك التجاري الدولي التي تم الإتفاق عليها في جولة الاورجواي بهدف تحقيق المزيد من تحرير التجارة بوجه عام؛

3-تسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية وفقا للتفاهم الدى تم التوصل إليه في هدا الشأن؛

4-إستعراض السياسات التجارية للدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها، بما يضمن توافق هده السياسات مع القواعد والأسس الواردة في نصوص الاتفاقيات؛

5-التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف ضمان المزيد من التنسيق في عملية صنع السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي.

وتجدر الإشارة إلى أن المنظمة العالمية للتجارة عقدت مند تأسيسها عدة مؤتمرات ندكر منها مايلي[1]:

1-المؤتمر الأول: ديسمبر 1996 في سنغافورة؛

2-المؤتمر الثاني: ماي 1998 في جينيف بسويسرا؛

3-المؤتمر الثالث: ديسمبر 1999 في سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية؛

4-المؤتمر الرابع: نوفمبر 2001 في الدوحة بقطر.

الفرع الثاني: أهداف المنظمة العالمية للتجارة

تسعى المنظمة العالمية للتجارة إلى تحقيق جملة من الأهداف نبرزها فيمايلي[2]:

-خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد؛

-تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي؛

-تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم وزيادة الإنتاج المتواصل والاتجار في السلع والخدمات بما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك؛

-توسيع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية؛

-توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة لمختلف مستويات التنمية؛

---

[1] هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، **آليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي**، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان-الأردن، 2009، ص 418.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006، ص 95.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة والية عملها

أولا: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة: يتكون الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة من مجموعة من الهيئات التالية :

الشكل رقم (2): هيكل المنظمة العالمية للتجارة

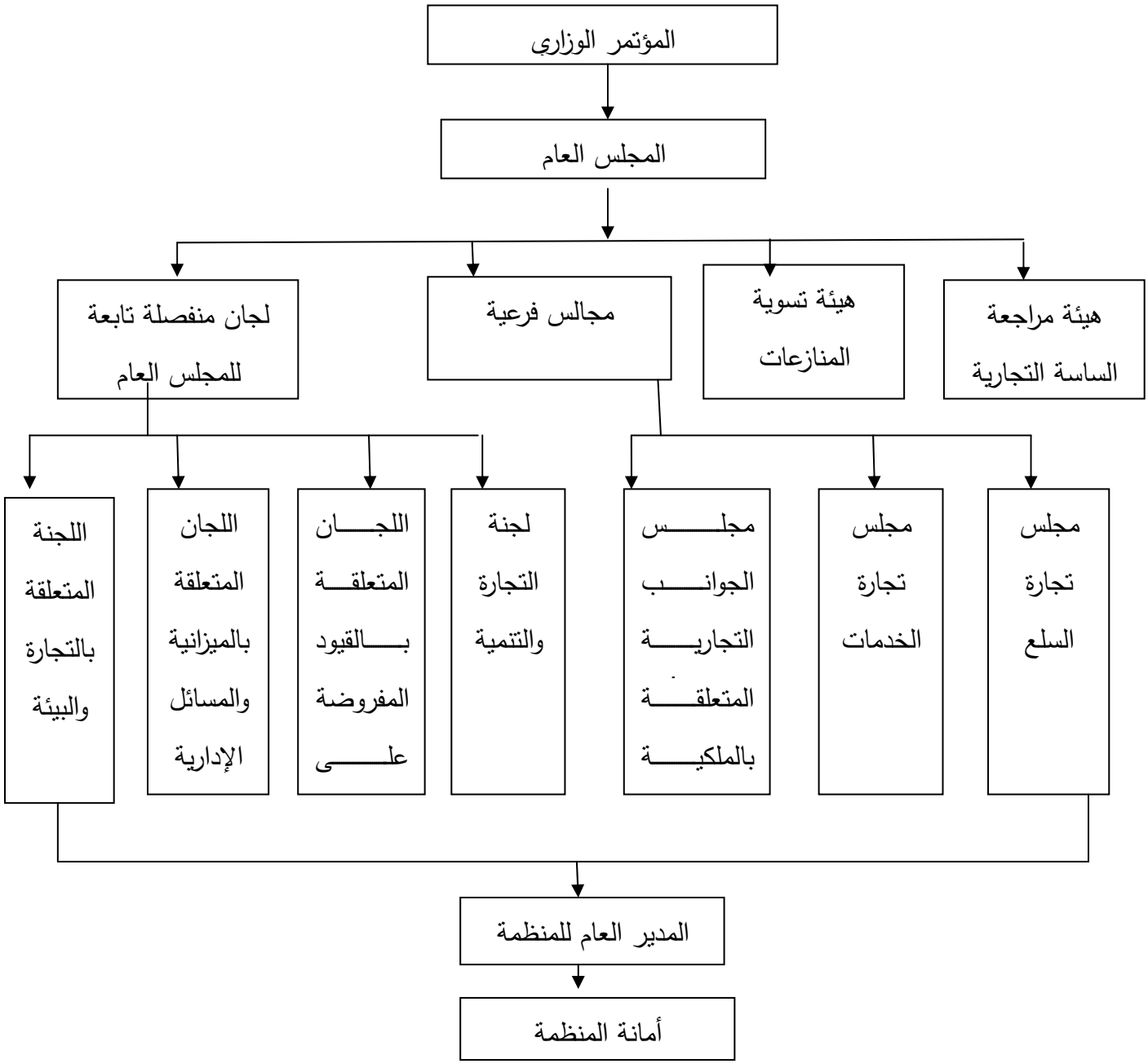

المصدر: رانيا محمود عبد العزيز عمارة، **تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات**، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع الإسكندرية، 2008، ص55.

وسنقوم بإيضاح مختلف الأجهزة المكونة للهيكل فيما يلي[1]:

1- المؤتمر الوزاري: يتكون المؤتمر الوزاري من ممثلي جميع الأعضاء، ويضطلع بالمهام الرئيسة للمنظمة وله سلطة إتخاذ القرارات في جميع المسائل مثل منح العضوية وتعديل الاتفاقات، الإعفاء من الالتزامات إنشاء اللجان.

2- المجلس العام: يمارس مجمل نشاطات المنظمة، من أنشطة إدارية ومراجعة السياسات التجارية وتسوية المنازعات والإشراف على أعمال المجالس النوعية والتشاور والتنسيق مع المنظمات الأخرى.

3-هيئة مراجعة السياسات التجارية: تهدف هده الهيئة إلى إنشاء آلية لاستعراض السياسات التجارية لتحقيق فهم وتقدير منتظم لكامل السياسات والممارسات التجارية لمختلف الأعضاء بهدف القيام بتقويم عام وشامل للعلاقات بين السياسات والممارسات من ناحية والنظام الدولي التجاري من ناحية أخرى.

4-هيئة تسوية المنازعات: تشمل هده الهيئة كافة المنازعات الدولية التجارية المتعلقة بكل من اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وكذلك الاتفاقيات الأخرى كتلك المتعلقة بالتكامل الإقليمي.

5- المجالس المتخصصة أو الفرعية: وتتضمن مجالس تجارة السلع، مجلس تجارة الخدمات مجلس الجوانب المتعلقة بالملكية الفكرية، تقوم هده المجالس بالإشراف على سير الاتفاقات المتعلقة بهده المجالات الثلاثة السابقة، وعضوية هده المجالس مفتوحة لجميع الدول الأعضاء.

6-اللجان المنفصلة: وهي لجان منفصلة عن المجالس الأخرى، ولكنها تتبع المجلس العام وهي أربع لجان ويحدد مهام هده اللجان المجلس العام بينما يختص المؤتمر الوزاري بإنشائها.

7- أمانة المنظمة: تتمثل مهمتها في القيام بجميع المسائل الإدارية للمنظمة، ويقوم المؤتمر الوزاري بتعيين المدير العام الذي يرأسها ويساعده أربع مساعدين، كما يقوم المدير العام بتعيين موظفي الأمانة ويحدد واجباتهم وللأمانة دور مهم في مساعدة هيئة تسوية المنازعات وتقديم الدعم الفني والمشورة .

8- المدير العام للمنظمة: يمارس بعض الإختصاصات كوضع مشروع الميزانية السنوية للمنظمة ويودع لديه وثائق الاتفاقات والتعديلات التي تطرأ عليها، ويتلقى الإخطار الكتابي من أية دولة عضو ترغب في الانسحاب من المنظمة.

---

[1] فريق من خبراء المنظمة، **الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005، ص 53-55.

ثانيا: آليات عمل المنظمة العالمية للتجارة: تعتمد المنظمة على آليات هامة تمكنها من تحقيق الأهداف المنشودة، وتنفيذ المهام والوظائف التي أوكلت إليها وتتمثل هده الآليات فيما يلي :

1-آلية صنع القرارات داخل المنظمة العالمية للتجارة: يتم صياغة القرارات في المنظمة العالمية للتجارة عن طريق إجماع الآراء، أما في حالة عدم الحصول على إجماع فيتم اللجوء إلى التصويت على القرارات باعتباره العرف السائد، وتمثل كل دولة بصوت واحد، وهناك أربعة أساليب تصويتية لاتخاذ القرارات في أجهزة المنظمة والمتمثلة في توافق الآراء، أسلوب الأغلبية، أغلبية الثلاثة أرباع وأخيرا أسلوب أغلبية الثلثين[1].

2-آلية فض المنازعات: تعتبر هده الآلية هي الأكثر فعالية بالمقارنة بما كانت عليه الأوضاع قبل إنشاء المنظمة، وذلك نظرا لغياب الهيئة القضائية المخولة بالإشراف على تنفيذ الأحكام ومنه تمارس الدول الكبرى ما يحلو لها من ضغوط على الدول الأخرى، وتهدف هده الآلية إلى فض المنازعات التجارية ودلك للتوصل إلى حل ايجابي للنزاع التجاري [2].

3-آلية مراجعة السياسات التجارية: يتولى الجهاز مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصورة دورية وبشفافية، حيث يقدم كل عضو تقارير منتظمة إلى الجهاز تتضمن وصف السياسات والممارسات التجارية ويراعي الجهاز في هدا الخصوص ظروف الدول النامية والأقل نموا بحيث توفر لها أمانة المنظمة المساعدات الفنية وتهدف هده الآلية إلى مراجعة السياسات التجارية وزيادة التزام جميع الأعضاء بالقواعد والضوابط والتعهدات[3].

المطلب الثالث: مستقبل المنظمة العالمية للتجارة OMC

سنستعرض مستقبل المنظمة العالمية للتجارة من خلال التطرق إلى كل من الإنضمام للمنظمة والإنسحاب منها إضافة إلى أهم انجازاتها وتحدياتها.

الفرع الأول: الإنضمام والإنسحاب من المنظمة العالمية للتجارة

أولا: الإنضمام: لقد حددت المنظمة العالمية للتجارة تحقيق عدد من الأمور للدولة الراغبة في الإنضمام كما

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **الجات واليات منظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره**، ص ص 217، 218.

[2] **المرجع نفسه**، ص220-224.

[3] **المرجع نفسه**، ص 236-244.

جاءت في وثيقة بروتوكول واهم هده الأمور هي[1].

1-أن تعيد الدولة الطالبة للإنضمام النظر في سياساتها الإقتصادية والإنمائية بصورة تنسجم وأحكام اتفاقية الجات، ومن هيكلية مؤسساتها المصرفية والنقدية؛

2-إعتماد نظام الجودة والمواصفات العالمية والرقابة في عمليات الإنتاج وتحسين المناخ الإستثماري في البلد مع توفير الحماية اللازمة للملكية الفكرية وتطوير البنية الإنتاجية الصناعية والزراعية بما يتلاءم وتحرير التجارة والصناعة؛

3-دعم وتشجيع القطاع الخاص وتقليص القطاع العام إلا في أمور الخدمات العامة الهامة والبني التحتية التي تسهل عمليات الاستثمار؛

4-أن تستعهد الدولة بخفض التعريفة الجمركية وأن لا ترفعها مستقبلا إلا بعد التفاوض مع الدول الأعضاء وأن تلتزم بسقوف تثبيت تعريفاتها الجمركية؛

5-اختيار القطاعات الخدمية التي ترغب الدولة الإلتزام بفتحهاو تسهيل دخول الاستثمارات.

وتنظم الدولة إلى المنظمة عن طريق المفاوضات التي تجريها حيث تقدم طلب الإنضمام إلى المنظمة ويتم النظر في هدا الطلب العام وإذا قبل تعين لجنة عمل للتفاوض مع الدولة الطالبة للإنضمام، حيث تقوم بتقديم مذكرة عن الإقتصاد الوطني ونظام التجارة الخارجية وتوزع على الدول الأعضاء في المنظمة، إذا تم الاتفاق النهائي يتم إعداد التقارير النهائية وقرارها بقبول الدولة للعضوية وتعد مسودة مشروع بروتوكول الانضمام مع ملحقاته، وترفع للمجلس العام والمجلس الوزاري للموافقة عليها، ومتى تمت الموافقة عليها يبلغ العضو بذلك ويصبح الإنضمام نافد المفعول بعد30يوم من توقيع البروتوكول[2].

ثانيا: الإنسحاب: وفيما يتعلق بالإنسحاب من المنظمة العالمية للتجارة فقد نظمت تلك العملية المادة 15 من الاتفاقية حيث يحق لأي عنصر الانسحاب من المنظمة، والإنسحاب من المنظمة واتفاقياتها يؤدي تلقائيا إلى إسقاط حق الطرف المنسحب في كافة الامتيازات والمعاملات التفضيلية التي كان يحصل عليها بموجب التزامات الدول الأخرى الأعضاء، ومن ناحية أخرى يصبح العضو المنسحب بعيد عن كافة الالتزامات سواءا

---

[1] هيفاء عبد الرحمان ياسين التركيني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 419.، 420.

[2] الهام محمد مبارك محمد على، **الايجابيات والسلبيات لانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية**، رسالة ماجستير في قسم العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، جامعة الخرطوم، 2010، ص41.

التي تفرضها أحكام الاتفاقيات أو التي يلتزم بها من خلال جداول تنازلاته في مجال السلع والخدمات وغيرها ولقد حددت المنظمة المهلة اللازمة لسيران الانسحاب للسماح للاعضاء الآخرين بالتشاور مع العضو المنسحب بهدف الحفاظ على مصالحهم[1].

الفرع الثاني: انجازات المنظمة العالمية للتجارة وتحدياتها

أولا: انجازات المنظمة العالمية للتجارة: يمكن استعراض أهم انجازات المنظمة فيمايلي[2]:

1-اتفاقية تكنولوجيا المعلومات: تعتبر هده الاتفاقية من ابرز الاتفاقيات التي أنجزتها المنظمةحيث أقرها المؤتمر الوزاري الأول عام 1996، ووقعت عليها 43 دولة معظمها من الدول المتقدمة والتي تنتج 93% من حجم التجارة العالمية في منتجات تكنولوجيا المعلومات وتنص هده الاتفاقية على أن تقوم الدولة الموقعة بالإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على منتجات تكنولوجيا المعلومات.

2-اتفاقية الخدمات المالية: بدأت منظمة التجارة العالمية مفاوضات الخدمات المالية في أفريل 1997 وتوصلت إلى اتفاقية في ديسمبر من نفس العام، وهدا يعتبر أحد الانجازات الهامة التي حققتها المنظمة ويشتمل قطاع الخدمات المالية على:

- ✓ قطاع التأمين والخدمات المتعلقة به؛
- ✓ البنوك والخدمات المالية الأخرى.

ولقد وقعت الدول التي وقعت الاتفاقية على جملة من الالتزامات أهمها :

- فتح أسواقها أمام البنوك الأجنبية والشركات التي تتعامل بالأوراق المالية وكذلك شركات التأمين، بحيث تعمل جنبا إلى جنب مع الشركات والمؤسسات الوطنية؛
- إلتزام الشركات المالية وشركات التأمين في دولة معينة بأن تبيع خدماتها إلى عملاء في دول أخرى، بمعنى أن الوجود المادي لهده الشركات في الدولة المضيفة ليس ضروريا؛
- السماح للشركات والمؤسسات المالية المشتركة بأن تزاول أعمالها في الدول المضيفة.

هده الاتفاقية ستجعل الأسواق الدولية مفتوحة أمام العالم الخارجي وبالتالي الإستفادة من التدفقات الرأسمالية

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 106. 107.

[2] فضل على مثنى، **الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية**، مكتبة مدوبلى للنشر والتوزيع، القاهرة 2000 ص78.

التي تتجه إليها بالإضافة إلى استفادتها من التكنولوجيا المتقدمة في عالم المال والبنوك.

أولا: إعطاء مزايا تفضيلية للدول النامية: وذلك بتنفيذ برامج مساعدة للدول النامية محدودة الدخل لزيادة قدرتها على زيادة تجارتها الدولية، حيث قررت دول الإتحاد الأوروبي عدم فرض رسوم جمركية على صادرات الدول النامية محدودة الدخل، كما قررت الولايات المتحدة الأمريكية تسهيل دخول صادرات الدول النامية.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عناصر قوة في عمل منظمة التجارة العالمية يمكن حصرها فيما يلي[1]:

1-يعد النظام الذي تقوم عليه المنظمة من أهم عناصر قوتها، وقد راعى نطاقها القانوني إلى حد كبير التعايش بين مسألتي التماثل والتنوع في التعامل مع الدول الأعضاء الأكثر رعاية والمعاملة الوطنية لرعايا الدول الأخرى مع منح كل الدول ذات الحقوق القانونية في إطار عضويتها للمنضمة، أما التنوع فيبدو ظاهريا بإقرار الإعفاءات من تطبيق أحكام الاتفاقيات متعددة الأطراف كما أن المنظمة تمنح إعفاءات للدول الأقل نموا إضافة إلى استثناءات.

2-يعد المناخ الذي تمارس فيه المنظمة عملها ملائما لتحقيق أهدافها فلم تعد هناك مواجهة إيديولوجية بين الدول التي تنتمي إلى نظام اشتراكي وأخرى إلى نظام رأسمالي.

3-المجال الذي تتعامل فيه يعتبر عنصر قوة في أدائها لمهامها فشمولية اختصاصها لكل قطاعات التجارة الدولية سيمكنها من إدارة النظام التجاري الدولي.

4-الوسائل التي تستخدمها المنظمة والتي وضعتها اتفاقية مراكش تساعدها لأدائها مهامها وتحقيق أهدافها، كما وضعت مجموعة من الأجهزة التي تمتلك الاختصاص للقيام بالمهام المسندة إليها، ويضاف إلى ذلك أسلوب التوافق والتراضي في اتخاذ القرارات.

ثانيا: تحديات المنظمة العالمية للتجارة: مستقبل المنظمة منوط بنوعين من التحديات، تنظيمية تتعلق بالمنظمة ذاتها، وأخرى واقعية تتصل بواقع كل من المسائل محل التنظيم والدول ذاتها [2]:

1-التحديات التنظيمية: تواجه المنظمة تحديات تنظيمية تتعلق بأساس العمل وإطاره، حيث أن المنظمة تعتبر امتداد لاتفاقية الجات، فاتفاقية مراكش نصت على أن تسترشد المنظمة بالقرارات والإجراءات

---

[1] أسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، رسالة ماجستير في قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لحضر بباتنة، الجزائر، 2006 /2007، ص 111-114.

[2] السعيد خويلدي، **اجهزة النظام الاقتصادي الدولى**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، جامعة قاصدى مرباح، ورقلة، الجزائر جوان 2013، ص 357.

والممارسات المعتادة التي تتبعها الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الجات، وتصبح الأجهزة التي أنشأت في إطارها أجهزة للمنظمة، ومديرها مدير للمنظمة، أصبحت تتعامل مع عدد كبير من الأعضاء وتراعى ظروف كل دولة وهو ما يتطلب عملا مكثفا، فلابد من تحقيق تناسق وإنسجام بين عمل الأجهزة الرئيسية والفرعية وغيرها حتى لا يحدث إصطدام بين كثرة المهام وتعددها وتشابكها.

2-التحديات الواقعية: تواجه المنظمة تحديات واقعية إذ لابد أن تدرك هده الأخيرة أنها تتعامل في إطار مسائل إقتصادية تتعارض فيها المصالح لكل دولة، وتحاول كل دولة أن تنمى من قدراتها التنافسية في العلاقات الدولية التجارية، ولذلك فإن أسلوب الجزاء نتيجة مخالفة الدول لالتزاماتها لن يجدي بل لا بد من اللجوء للتفاوض بدلا حدوث مواجهة وقطيعة بين الدول الأعضاء وحتى تستطيع الدول الوفاء بالتزاماتها أن تطلب من المنظمة من أجل الإعفاءات الخاصة أو العامة من حيث المدة أو النطاق، ولقد أتبث الواقع أن كثيرا من الإعفاءات أو الإستثناءات قابلة للاستمرار أو الإمتداد مراعاة ونزولا على واقع الدول المختلفة بحيث أصبح هناك ما يسمى بالتحليل المشروع من الالتزامات الدولية.

المبحث الثالث: انعكاسات تحرير التجارة الدولية على إقتصاديات الدول

هناك جدل كبير بين المفكرين والإقتصاديين حول إندماج الدول ضمن المنظومة التجارية العالمية إذ هناك من يدعو إلى عدم تفويت الفرصة وتعظيم المنافع من هذا الإندماج، في حين هناك من يعتبر أن النظام التجاري العالمي سوف يعود بانعكاسات سلبية على الدول المنظمة، وهدا ما سنحاول التطرق إليه في هدا المبحث.

المطلب الأول: انعكاسات تحرير التجارة الدولية على الدول المتقدمة

تتميز البلدان المتقدمة بالتطور الإقتصادي وإمتلاك التكنولوجيا وإرتفاع مستويات الدخل وتوفر رؤوس الأموال الضخمة مع توفر العوامل الطبيعية واليد العاملة المؤهلة، هذه العوامل سوف تجعل من تحرير التجارة العالمية مغنما مهما لها، وعلى سبيل المثال فإن الولايات المتحدة سوف تسعى إلى الهيمنة إقتصاديا على العالم خاصة وأنها البلد الأقوى إقتصاديا سواء في إطار المنظمة العالمية للتجارة أو في إطار معاهدة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة وذلك بما تملكه من إمكانيات هائلة في تصدير السلع الزراعية والمواد المصنعة.

أما دول الاتحاد الأوربي فإنها سوف تكون المنافس الأقوى للولايات المتحدة في جني ثمار هذا النظام العالمي الجديد بما تملكه من قوة شرائية ضخمة ماليا وبشريا، خاصة وقد توحدت في إطار ما يسمى بالسوق الأوربية المشتركة وذلك بمحاولة السيطرة على أسواق البلدان النامية ومحاولة دخول السوق الأمريكية نفسهاغير أنها تخشى في نفس الوقت من سيطرة إنتاج الولايات المتحدة الزراعي على أسواقها.

وعموما فإن الدراسات الاقتصادية الحديثة بشأن النتائج المتوقعة لتحرير التجارة العالمية في إطار إنشاء المنظمة العالمية للتجارة تشير إلى أن الناتج العالمي سوف يزداد في سنة 2002 بحوالي 216 مليار دولار موزعة على مجموعات أربعة كما يلي:

- 126 مليار دولار نصيب الدول المتقدمة؛
- 37 مليار دولار نصيب الصين؛
- 37 مليار دولار نصيب دول أوربا الشرقية (سابقا)؛
- 16 مليار دولار نصيب 100 دولة نامية.

وطبقا لهذه المعلومات فإن الدول المتقدمة سوف تحصل على 58,3 % من هذه الزيادة، مقابل 7,4 %

تحصل عليها المجموعة الأخيرة (البلدان النامية)، في حين تحصل المجموعتين الباقيتين (الصين ودول أوربا الشرقية سابقا) على 34,2 % من هذه الزيادة[1].

كما كان لتحرير التجارة الدولية انعكاسات عدة تتمثل فيما يلي:

- نتيجة لتحرير التجارة الدولية تم تحويل القيود غير التعريفية المفروضة على السلع الزراعية إلى قيود تعريفية، وهدا يعنى إلغاء كافة القيود غير التعريفية كما تم تخفيض التعريفية الجمركية بنسبة 36% من الدول المتقدمة[2].
- يؤدي تحرير التجارة الدولية بما يصاحبه من تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية إلى زيادة حجم وحركة المبادلات الدولية وبالتالي زيادة حجم الإنتاج القومي في معظم الدول المتقدمة التي كانت تعانى من ركود حادا، فالتقديرات الأولية أشارت إلى زيادة الناتج القومي العالمي بما يعادل نحو 300 مليار دولار نتيجة زيادة حركة التجارة العالمية من خلال تنفيذ الاتفاقيات[3].
- نتج عن تحرير التجارة في السلع الصناعية إلى تخفيض في التعريفات الجمركية على واردات الدول الصناعية المتقدمة من السلع الصناعية بنسبة 38% في المتوسط، الأمر الذي ينزل بمستوى التعريفة من 6،3% إلى 3،9% في المتوسط أي أن مستوى التعريفة على واردات الدول الصناعية سيكون في حدود ربع ما كان عليه في أواخر الأربعينات[4].
- تحرير التجارة الدولية سيؤدي إلى زيادة حجم التشغيل والعمالة، حيث قدرت بعض الدراسات أن حوالي من 1% إلى 2% من حجم القوة العاملة ستحتاج إلى تغيير أعمالها نتيجة تحرير التجارة حيث لن تستطيع بعض المنتجات منافسة السلع المستوردة، مما يتطلب تصفيتها وبالتالي تقوم الدول خاصة المتقدمة بزيادة معدلات التشغيل لتعويض ذلك[5].
- إن اتفاقيات الجات قد وضعت لتأمين مصالح الدول الصناعية الكبرى بزعامة الولايات المتحدة

---

(1) سليمان ناصر، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة(دراسة حالة الجزائر)**، مجلة الباحث، العدد01، ورقلة، 2002، ص84.

(2) بن عيسى شافية، **أثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري**، رسالة ماجستير في قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية،جامعة الجزائر03، 2011/2010، ص30.

(3) سمير صارم، **معركة سياتل حرب من اجل الهيمنة**، دار الفكر المعاصر للنشر والتوزيع، دمشق، 2000، ص48.

(4) إبراهيم العيساوي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 69، 70.

(5) Graham Dunkle, **the free Trade Adventure-The WTO**, the Uruguay Round and Globalism-A Critique، Zed Book-London , 1997, p154.

الأمريكية والدول الأوروبية واليابان بعد أن إتفقت فيما بينها وحصنت أسواقها برسوم جمركية تحت مسمى الصحة العامة والبيئة والدليل على ذلك أن التقارير الصادرة عن المؤسسات الإقتصادية المالية الدولية تشير إلى أن تحرير التجارة سيؤدى إلى كسب يتراوح بين 121 و150 مليار دولار وذلك بين السنوات 1995 – 2001، وهكذا سيكون الكسب المادي من نصيب الدول المتقدمة بالمقابل ستكون خسارة البلدان النامية أكثر من 600 مليون دولار سنويا[1].

- إن الاتفاقيات العامة للجات كانت قد أشارت إلى تنظيم الملكية الفكرية وهدا بالتأكيد أمر يتعلق ويهم الدول الصناعية والتي عملت جاهدة على وضع الصيغ والقواعد المناسبة لها وخاصة فيما يتعلق بحماية حقوق المؤلفين وبراءة الاختراع[2].

كما تشير دراسة أخرى إلى أن الأرباح المتوقعة للدول الغنية من وراء تحرير التجارة في حقوق الملكية الفكرية هي كما يلي[3]:

- المجموعة الأوربية : 61 مليار دولار سنويا؛
- الولايات المتحدة الأمريكية : 36 مليار دولار سنويا؛
- اليابان : 27 مليار دولار سنويا؛
- الصين : 37 مليار دولار سنويا.

المطلب الثاني: انعكاسات تحرير التجارة الدولية على الدول النامية

منحت الاتفاقات متعددة الأطراف للدول النامية فترة إنتقالية بغية تطبيق أحكام ولوائح المنظمة وبذلك تكون على إستعداد للإستفادة من المزايا الممنوحة لها، بالإضافة إلى تحمّل جميع الأعباء، وفيما يلي بعض الآثار المترتبة على تحرير التجارة الدولية.

الفرع الأول: انعكاسات تحرير التجارة الدولية على السلع الصناعية

تلتزم الدول الأعضاء في المنظمة بالتقليص التدريجي للرسوم الجمركية وإزالة القيود الكمية كما أن جولة الأرغواي أدت إلى تقليص الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المصنعة بنسبة 38 %في الدول الصناعية

---

[1] سمير محمود ناصر، **جماعات الضغط الاقتصادية الدولية وأثارها السلبية على التطور الاقتصادي**، دار الفر قد للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2005، ص 57.

[2] سمير صارم، **مرجع سبق ذكره**، ص37.

[3] حسين شحاتة، **النظام الاقتصادي العالمي واتفاقية الجات**، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، 1998، ص 73.

و19 %في البلدان النامية، إن هاتين النسبتين توحي بأن المجموعة الأولى خفضت رسومها بنسبة عالية تعادل ضعف نسبة التخفيض في المجموعة الثانية في حين أن هناك ضرائب أخرى مطبقة في الدول تفرض على الواردات من الدول النامية بما فيها العربية، ولم تستطع هذه البلدان بسبب ضعفها وتشتتها التفاوض مع الدول الصناعية بشأن تقليصها وعلى هذا الأساس من المحتمل أن يترتب عن تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية الإستخدام الأمثل للمواد المتاحة، والتوسع في قاعدة تقسيم العمل والتخصص، مما يؤدي إلى تقليص التكاليف وزيادة الطلب على السلع الصناعية بالإضافة إلى إمكانية إستفادة المستهلك من المنتجات بأسعار منخفضة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد يترتب على تحرير تجارة السلع زيادة منافسة الواردات للمنتجات المحلية، مما يؤول إلى تقليص حجم نشاط المنشآت الصناعية ومن ثم إرتفاع معدل البطالة، وما ينجر عنه من قيود إجتماعية وإقتصادية كما أن الدول المتقدمة وبحجّة احترام معايير الجودة والصحة من المرجح أن تلجأ إلى فرض حماية أسواقها من السلع الواردة من الدول النامية[1].

الفرع الثاني: انعكاسات تحرير التجارة الدولية على المنسوجات والملابس

يعد قطاع المنسوجات والملابس ذا أهمية في إقتصاديات البلدان النامية حيث بلغ عدد العاملين في هذا القطاع في الدول العربية 854 ألف شخص طبقا لاتفاقية منظمة التجارة العالمية، تم إلغاء اتفاق الألياف لعام 1974وتحرير تجارة المنسوجات في ظل اتفاق متعدد الأطراف وذلك بغية السماح بفرص أوسع للنفاد إلى الأسواق العالمية.

إن الاتفاق الجديد لم يحرّر كليا تجارة هذه السلع، بل تعين المرور بأربع مراحل مدتها عشر سنوات، يتم خلالها وعلى التوالي تحرير16%، 17%، 18%و 49% من قيمة الواردات الكلية لتلك السلع. إن الدول النامية تعبّر في أكثر من مناسبة عن امتعاضها الشديد لعدم احترام الدول الصناعية لالتزاماتها. كما أن تحرير جزء من واردات المنسوجات والملابس أدى تلقائيا إلى إرتفاع الرسوم الجمركية تحت غطاء مكافحة الإغراق، أو ضرورة الإجراءات الوقائية، بالإضافة إلى أن خفض وإلغاء المعاملة التفضيلية التي تمنحها الدول المتقدمة لبعض الدول النامية سيجعلها تواجه منافسة شديدة من قبل دول أخرى أكثر كفاءة مثل الدول المصنعة

[1] على حافظ منصور، **تقدير وتحليل اثار المتعلقة بالتجارة في السلع**، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، سطيف، 29، 30 اكتوبر، 2001، ص 11.

حديثا(الدول الآسيوية) [1].

الفرع الثالث: انعكاسات تحرير التجارة العالمية على قطاع الزراعة

بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة بسنة واحدة تم الاستعاضة عن ما نسبته 30% من القيود الكمية التي كانت مفروضة على المنتجات الزراعية برسوم جمركية، وبذلك التزمت الدول النامية بتقليص هذه الرسوم تدريجيا خلال عشر سنوات بنسبة معدلها 25 %، أما الدول الأقل نموا فهي غير مجبرة على تقليص رسومها الجمركية المفروضة على الواردات الزراعية. نشير هنا إلى أن الصادرات الزراعية لبعض الدول النامية تعتمد على اتفاقات تفضيلية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين مثل الاتحاد الأوروبي وبالتالي لا تتأثر هذه الصادرات بعمليات تحويل القيود إلى رسوم أو بتقليص الرسوم إلا بعد انقضاء مدة تلك الاتفاقات، لكنها تتأثر سلبا حال انفتاح الأسواق وزيادة حدّة المنافسة للدول غير المنتمية لتلك الاتفاقات، وبالتالي سوف تتضرر صادرات الدول التي تفتقر إلى الميزة التنافسية.

إن تحرير التجارة بموجب الاتفاقات متعددة الأطراف يدفع بالدول الصناعية إلى رفع الدعم على المنتجات الزراعيةالأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، وبالتالي تتكبد الدول النامية خسائر كبيرة وهدا يزيد من مديونيتها الخارجية بسبب تزايد القروض المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي، ومن جهة أخرى قد يترتب على تحرير السلع الغذائية بعض الانعكاسات الإيجابية مثل إعادة الإعتبار للقطاع الزراعي وتنمية الميزة التنافسية نتيجة زيادة الحافز الاستثماري إلاّ أنّ الأمر يتوقف على ضرورة الإعتماد على سياسة زراعية تأهيلية مدعّمة من قبل الدولة[2].

الفرع الرابع: انعكاسات تحرير التجارة العالمية على قطاع الخدمات

لم تتجاوز صادرات البلدان النامية من الخدمات سنة 2000 ما قيمته 30مليار دولار أي 2.1% فقط من صادرات الخدمات في العالم، وتبلغ وارداتها 3 مليار دولار أي2.7% من الواردات العالمية، واستنادا إلى المبادئ العامة التي تسري على جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، إذ على كل عضو أن يمنح حالا وبدون شروط معاملة متساوية لجميع الأعضاء كما هو ملزم بمعاملة خدمات دولة أخرى معاملة الخدمات المحلية وعليه أيضا نشر القوانين والإجراءات التفصيلية المرتبطة بالخدمات. وقد شهدت بعض الدول النامية نموا في

---

[1] ليث محمود حسن حطاطبه، **قضايا منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على الدول العربية**، بحث مقدم إلى برنامج كرسي منظمة التجارة العالمية كلية اللغات الأجنبية، الجامعة الأردنية، 2011، ص 19.

[2] محمد قويديري، **انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية**، مجلة الباحث، العدد01، 2002، ص 21.

قطاع الخدمات وتكوين حصيلة هامة من النقد الأجنبي، إلا أنها لا تزال تعاني من ضعف مؤسساتها العاملة في هذا المجال نظرا لعدم تمتعها بالمزايا التكنولوجية التي تمتلكها الشركات الأجنبية، وبالتالي فقدرتها على عرض خدماتها في الأسواق العالمية ضعيفة.

إن تحرير التجارة الدولية في مجال الخدمات المالية والمصرفية ينتج عنه خسائر عديدة للدول النامية، بما يعنيه من إتاحة الفرصة للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، سواء عبر الحدود أو عن طريق إنشاء فروع لها داخل الدول النامية، هذه الخسائر تتعلق بتأثير سياسات البنك الأجنبي على السياسة الإقتصادية للدولة، كما يمكن أن تتأثر الصناعات المالية الوليدة بالمؤسسات الوطنية.

في مجال السياحة تؤدي عملية تحرير تجارة الخدمات إلى زيادة إستثمارات الشركات الأجنبية في المركبات السياحية والمنتجعات والفنادق، دون مراعاة أولويات التنمية في الدول النامية، مما يخلق فجوة بين طبقات المجتمع سدّها وعلى العموم فإن وضع الدول النامية بما فيها الدول العربية يتطلب التدرج في تحرير قطاع الخدمات، يتم من خلالها تهيئة المناخ الاقتصادي والاجتماعي حتى تتجانس مع المتغيرات الجديدة بالإضافة إلى ضرورة ترتيب الأولويات والحرص على المصالح الأمنية والاقتصادية الإستراتيجية[1].

الفرع الخامس: انعكاسات تحرير التجارة الدولية على حقوق الملكية الفكرية

في هذا السياق تعد صناعة الدواء في الدول النامية من التحديات الكبيرة نظرا للقيود التي تفرضها الدول صاحبة الإختراع وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدول النامية إستهلكت سنة 1997 ما قيمته 3840 مليون دولار من الأدوية الأمر الذي يتم عن التبعية للدول المتقدمة. وعلى هذا الأساس طالبت الدول النامية بقيادة الهند والبرازيل من الدول المتقدمة، السماح لها بإنتاج أدوية خارج براءات الاختراع، في إطار سياستها للصحة العامة، وذلك بغرض مواجهة الأمراض والأوبئة مثل الإيدز والسل والملاريا.....إلخ.

إن مقدرات الدول النامية لا تسمح لها في الوقت الراهن بإكتساب ميزة تكنولوجية وإبتكاريه، إذ الأمر يتطلب ضرورة الإستثمار في مجال البحوث والتطوير ، وذلك يعد مشروعا جدّ مكلف وعليه قد تكون مشروعات الشراكة مع الطرف الأجنبي مسألة إستراتيجية لتضييق الفجوة التكنولوجية، والحد من التبعية المطلقة للعالم المتقدم[2].

---

[1] **المرجع نفسه**، ص18.

[2] **المرجع نفسه**، ص19.

المطلب الثالث: انعكاسات تحرير التجارة الدولية على الدول العربية

لقد كان لتحرير التجارة الدولية انعكاسات على الدول العربية شأنها شأن الدول الأخرى، وهدا ما سنوضحه فيما يلي:

الفرع الاول: انعكاسات تحرير التجارة الدولية على قطاع الزراعة

لتحرير التجارة الدولية عدة انعكاسات على قطاع الزراعة نوجزها فيما يلي:

- ارتفاع تكلفة الواردات من المنتجات الزراعية وذلك نتيجة إلغاء الدعم في البلدان المتقدمة؛
- زيادة معدلات التضخم نتيجة إرتفاع أسعار الواردات الزراعية؛
- ستتأثر برامج التنمية الزراعية بتنفيذ اتفاقية الملكية الفكرية التي ستحد من إمكانية الحصول على البذور والشتلات المحسنة والهندسة الوراثية وغيرها من الأساليب التكنولوجية الجديدة بسبب إرتفاع تكلفتها؛
- تخفيض قيمة احتياطات النقد الأجنبي والإيرادات العامة للدول بسبب ارتفاع أسعار الواردات الزراعية والخفض التدريجي للتعريفات الجمركية المقررة للمنتجات الزراعية.

ورغم الانعكاسات السلبية التي تمس خصوصا جانب الواردات، إلا أنه على مستوى الصادرات من الممكن للدول العربية المصدرة للمنتجات الزراعية الإستفادة من التخفيضات في التعريفة الجمركية على الواردات من هذه السلع في الدول المتقدمة، كما يمكن للدول العربية الملتزمة باتفاقات منظمة التجارة العالمية الإستمرار في دعم جوانب مهمة من زراعتها، وكذلك صناعتها الغذائية الناشئة دون التعرض لإجراءات وتدابير انتقامية من جانب الدول الأخرى[1].

الفرع الثاني: انعكاسات تحرير التجارة الدولية على قطاع الصناعة

من المتوقع أن ترتفع تكلفة بعض المصنوعات العربية بسبب إلغاء الدعم الإنتاجي، وإلغاء دعم الصادرات وإرتفاع تكلفة الفحص قبل الشحن، وإرتفاع تكلفة القيود الفنية الأخرى، إضافة الى عوامل أخرى والتي ستؤدي إلى إختفاء بعض الصناعات نتيجة عدم قدرتها على مواجهة المنافسة الدولية، مما سيزيد معدلات البطالة في الأجل القصير، من ناحية أخرى تستفيد الصناعات القائمة في العديد من الدول العربية من قواعد النظام التجاري العالمي الجديد المتعلقة بمكافحة الإغراق والدعم وإجراءات الوقاية من الواردات، فطالما عانت الصناعات العربية من منافسة غير عادلة من قبل واردات السلع المدعمة أو منخفضة السعر بشكل مبالغ فيه

[1] بلعور سليمان، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، العدد06، جامعة ورقلة، 2008 ص58.

خاصة من الدول الأسيوية.

وباعتبار قطاع المنسوجات والملابس من الفروع المهمة في الصناعة العربية لبعض الدول، فإن الانعكاست على هذا القطاع تتمثل في:

– دخول تجارة الغزل والمنسوجات والملابس العربية في منافسة حادة وخطيرة مع باقي الدول المصدرة وهذا في البنود التي يتم تحريرها؛

– فقدان الشركات الأجنبية الدافع الرئيسي للاستثمار في البلدان العربية، نظرا للتوجه نحو إلغاء نظام الحصص والقيود الكمية، ذلك أن الاستثمار الأجنبي في البلدان كان وسيلة الهروب من القيود الكمية ونظام الحصص المفروضة على صادرات البلدان من المنسوجات والملابس[1].

الفرع الثالث: انعكاسات تحرير التجار الدولية على قطاع الخدمات

تعاني معظم الدول العربية من ضعف في مجال الخدمات بسبب تخلف المؤسسات العاملة في هذا القطاع، كما أن ميزان الخدمات لمجموع الدول العربية يعاني من عجز مستمر، وبالرغم من أن بعض البلدان سجلت سابقا فائضا في ميزان خدماتها كمصر والأردن وتونس، فإن دول الخليج العربي تبقى المستورد الأكبر للخدمات، وفي ظل تحرير تجارتها في إطار هذه الاتفاقية فمن المتوقع أن يسجل ميزان الخدمات العربي مزيدا من العجز[2].

الفرع الرابع: انعكاسات تحرير التجارة الدولية على حقوق الملكية الفكرية

ستواجه صناعة الأدوية في الدول العربية تحديات كبيرة نتيجة تنفيذ الاتفاقية التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية، وبالرغم من أهمية هذه الاتفاقية إلا أنها تتسبب في إرتفاع رسوم إقتناء براءات الإختراع التي تدفع للشركات العالمية مما يؤثر سلبا على تكاليف إنتاج الدواء في الدول العربية، كما أن تأثير تنفيذ تلك الاتفاقية على صناعة الدواء في البلدان العربية سيكون من خلال تضييق فرص البحث والتطوير لمنتجات نهائية تتمتع ببراءة إختراع سارية المفعول، ومن خلال إمكانية قدوم منافسين أجانب بمنتجات مثيلة وأسعار أقل ومواصفات أوقى، وتعميق الفجوة التكنولوجية بسبب حرمان المنطقة في حقها في الحصول على المعرفة

---

[1] **المرجع نفسه**، ص59.

[2] سليمان ناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص86.

التكنولوجية أو حتى إجراء الأبحاث العلمية والمعرفية، نتيجة ارتفاع تكاليفها. وكل هذا يهدد صناعة الدواء العربية والتي تعتبر صناعة ناشئة، وبالنسبة للآثار الإيجابية للاتفاقية فإنها تنحصر في:

- تشجيع الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا من خلال الترخيص والمشروعات المشتركة؛
- تشجيع الابتكار والإبداع التكنولوجي والفني وتطوير المنتجات الجديدة؛
- حماية المستهلك وذلك بحماية العلامات التجارية للشركات وعلامات الخدمة وغيرها من الإشارات المميزة[1].

[1] بلعور سليمان، **مرجع سبق ذكره**، ص61.

خلاصة الفصل:

لقد ازدادت الدعوات إلى تحرير التجارة الدولية خاصة بعد تبني سياسة التحول إلى اقتصاد السوق بما يعنيه من تحرير للتجارة الدولية حيث تسعى الدول إلى تحرير تجارتها الخارجية إيمانا منها بكون قطاع التجارة الخارجية محرك للتنمية الإقتصادية ومحفز لها، وتحرير التجارة الدولية يمر عبر المنظمة العالمية للتجارة لأن أغلبية المبادلات التجارية الدولية تتم بين الدول الأعضاء في المنظمة، وعلى الدولة التي ترغب في تحقيق أكبر المنافع من تحرير التجارة الخارجية أن تنجز العملية تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة، حتى تحفظ حقوقها من خلال الاتفاقيات المبرمة بين الدول الأعضاء في المنضمة، والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة عملية طويلة ومليئة بالتفاصيل الدقيقة والشروط التي يجب أن تستوفيها الدولة الراغبة في العضوية حتى يقبل طلبها، فالمنظمة تشترط على الدولة القيام بالكثير من التغييرات في سياساتها الاقتصادية خاصة التجارية. واقتصاديات الدول النامية لا تتميز بالمرونة المطلوبة لظهور نتائج الإصلاحات على أرض الواقع، حيث تأكد على أكثر من صعيد أن اندماج الدول النامية خاصة الدول العربية في النظام التجاري العالمي هي أقل المستفيدين من نمو التجارة الدولية الذي يتيحه تحريرها بل أن بعضها لا يتحصل على أي شئ، على عكس الدول المتقدمة التي حل سعيها لتحرير التجارة إنما بغرض تعظيم منفعتها على حساب مقدرات الدول النامية.

الفصل الثالث: انعكاسات تحرير التجارة الدولية على الجزائر.

المبحث الاول: واقع التجارة الجزائرية الخارجية؛

المبحث الثاني: الجزائر واهم التكتلات الاقتصادية العالمية؛

المبحث الثالث: الانعكاسات المحتملة لتحرير التجارة الدولية على الاقتصاد الجزائري.

تمهيد

لقد عرف الاقتصاد العالمي تحولات عميقة من خلال ما فرضته العولمة الاقتصادية من إعادة توحيد النظام الاقتصادي العالمي على أسس اقتصاد السوق وتحرير التجارة الدولية وكذا بروز ما يعرف بالتكتلات الإقليمية، والجزائر تحاول إيجاد مكانا لها في ظل هذه التحولات خاصة وأنها لازالت في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق والذي أدى إلى تحرير قطاع التجارة الخارجية، واليوم وفي إطار التحرر الاقتصادي تسعى الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي وعدم البقاء بمعزل عن التطورات الاقتصادية العالمية، ويبرز ذلك من خلال توقيعها لاتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي وكذا محاولتها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ومما لاشك فيه أن هذه الخطوات التي أقدمت عليها الجزائر سيترتب عليها آثار وانعكاسات كبيرة على الاقتصاد الوطني على المدى القصير، المتوسط والطويل وهو ما يتطلب انتهاج سياسات اقتصادية فعالة تقوم على تهيئة الاقتصاد الوطني، وبناء على ما تم ذكره سابقا ثم تقسيم هدا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية الجزائرية؛

المبحث الثاني: الجزائر واهم التكتلات الاقتصادية العالمي؛

المبحث الثالث: الانعكاسات المحتملة لتحرير التجارة الدولية على الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية الجزائرية

إن الوضعية الصعبة التي مرت بها الجزائر ابتداء من منتصف الثمانينات إلى غاية التسعينات دفعتها إلى تنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي تهدف أساسا إلى استرجاع الاستقرار في توازناتها الاقتصادية الكلية خاصة الخارجية منها بحيث تضمنت بشكل عام توجهها نحو اقتصاد السوق بتقليص هيمنة القطاع العام على الاقتصاد وتوجهه أكثر نحو القطاع الخاص إلى جانب رفع القيود على المبادلات التجارية، حيث سنطرق في هذا المبحث إلى مراحل تحرير التجارة الخارجية الجزائرية إضافة إلى دراسة التوزيع السلعي والجغرافي لها ومؤشر ميزان المدفوعات الجزائري.

المطلب الأول: مراحل تحرير التجارة الخارجية الجزائرية

لقد تزامن إصلاح وتحرير التجارة الخارجية الجزائرية مع نهاية الأزمة النفطية عام 1986، ولقد مرت عملية التحرير في الجزائر بثلاث مراحل ابتداء من سنة 1990 وهدا ما سنتطرق له في هدا المطلب.

الفرع الأول: مرحلة التحرير المقيد للتجارة

تميزت السياسة التجارية خلال هذه الفترة بالاعتماد على نمط التسيير الاقتصادي الذي ساد آنذاك حيث منحت الحكومة حقوقا للاستيراد احتكارية إلى مؤسسات عامة معينة وتخضع باقي المؤسسات إلى ترخيص مسبق من البنك المركزي لدفع قيمة السلع المستوردة وكذلك إقرار الترخيص الإجمالي للواردات إضافة إلى إشعارات الصرف التي تحكم المؤسسات. كذلك إقصاء الوسطاء والخواص في مجال التجارة الخارجية. وتوسيع نظام الرقابة على الواردات (نظام الحصص)، مما استدعى إصدار القانون رقم88-29 لسنة 1988، وبالرغم من تكريسه لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية، إلا أنه غير معمق في جوهر النظام القديم، وقد اتبع هذا القانون بالمرسوم رقم 201/88 المؤرخ في أكتوبر 1988 الذي ادخل بعض التعديلات على تنظيم التجارة الخارجية بالجزائر.

أما الإجراءات التي اتخذتها الجزائر بعد سنة 1989 التي أدخلت بعض التعديلات على تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر والتي تعتبر من أبرز معالم التخلي عن النظام السابق، والتي أقرت إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية ما عدى الميادين الإستراتيجية وتحرير عمليات الاستيراد والتصدير لكل المتعاملين الاقتصاديين المقيمين وغير المقيمين. ولقد اندرج هذا التعديل في إطار الإصلاحات الاقتصادية والسياسية

التي باشرتها السلطات العمومية في تلك الفترة نتيجة لتطورات طرأت على المستوى الوطني والدولي أهمها وقوع البلد في أزمة مالية خانقة جراء انخفاض أسعار البترول باعتباره المورد الأساسي لجلب العملة الصعبة وكذا الاندماج المتزايد الذي أصبحت تعرفه العديد من الاقتصاديات الوطنية ضمن الاقتصاد العالمي[1].

الفرع الثاني: مرحلة التحرير الجزئي

تبدأ هذه المرحلة مع صدور قانون النقد والقرض 90-10 في 14 أفريل1990 الذي كرس مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وإلغاء التنظيمات الاستثنائية المعمول بها سابقا، كما أنه يعيد الاعتبار لوظيفة التوزيع وتجار الجملة والوكلاء المعتمدين هذا وقد تبع القانون 90-10 قانون المالية التكميلي لعام 1990 والذي يمكن اعتباره أول خطوة ملموسة نحو تحرير سياسة التجارة الخارجية، إذ أعاد هذا القانون التكميلي الاعتبار لكل من الخواص وتجار الجملة. كما استحدث نظام يتمثل في شركات الامتياز وشركات البيع بالجملة، والدي يهدف إلى تحسين العرض وتوفير خدمات ما بعد البيع داخل الاقتصاد الوطني. كما أصبح لأي شخص طبيعي أو معنوي مدرج في السجل التجاري الجزائري الحق في استيراد السلع بغرض بيعها وذلك ابتداء من أفريل1991. وكان الهدف من هذا القانون أو النظام تشجيع عملية المنافسة، كما أعطى الحق للمستوردين في الحصول على العملة الصعبة وبالسعر الرسمي ووفق شروط ملائمة، كما أصبحت عمليات الاستيراد تتم عبر البنوك من أجل تيسير العملية كما تم إلغاء تراخيص الاستيراد، مع بقاء الرقابة الإدارية على بعض السلع. إلا أن تطبيق هذه الإجراءات قد واجهتها عدة عراقيل من طرف المؤسسات الوطنية والأجنبية الممارسة لعمليات الاستيراد والتصدير وهي:

-عدم إمكانية إجراء منافسة بين البنوك في تمويل عمليات الاستيراد والتصدير، فيما أصبحت عملية الحصول على العملة الصعبة من السوق الموازية عملية سهلة؛

-التزام أصحاب الامتياز غير المقيمين والذين حددهم القانون 90-03 بالتكفل بإنتاج السلع المحلية.

ونظرا لهذه الصعوبات العملية، تم تعديل هذا النظام بمقتضى المرسوم رقم137/91 المؤرخ في

---

[1] حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ضل التطورات الدولية الراهنة(دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجيستير قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص ص87، 88.

1991/02/13الذي اعتمد على فتح باب الاستيراد والتصدير أمام كل متعامل طبيعي، أو معنوي مقيم أو غير مقيم دون قيد أو شرط، باستثناء شرط التوطين البنكي، ومعنى هذه الشرط هو وجوب تمرير كل عملية تجارية عبر بنك تجاري معتمد لدى البنك المركزي الجزائري.

وبالرغم من المجهودات المبذولة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني فإن المنافع المحتملة لعملية التحرير والإصلاح لم تتحقق في مجموعها، ففي عام 1992 تباطأت خطى الإصلاحات واتسع نطاق الاختلالات الاقتصادية الكلية نتيجة لتطورات سياسية خطيرة أدت إلى انعدام اليقين السياسي والصراع المدني وتضاؤل فرص الوصول إلى التمويل الخارجي فقامت السلطات العمومية الجزائرية بوضع قيود مشددة على منح العملة الأجنبية، وعلى توسيع مجال الواردات، حيث شهدت نهاية سنة 1992 تطبيق قواعد صارمة على التمويل، وصارت المعاملات التي تزيد قيمتها عن 100 ألف دولار تخضع للموافقة من قبل لجنة خاصة كما أصدرت السلطات تعليمات تمنع الواردات التي ليست لها أولوية في تسهيلات النقد الأجنبي كما تم تقسيم الواردات إلى واردات ذات أولوية، واردات تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية والواردات المقيدة. وحسب هذه الفئات يتم ترتيب الأولوية في الحصول على النقد الأجنبي لتسوية المدفوعات اللازمة للواردات.هذا وقد قامت السلطات العمومية الجزائرية بإخضاع الواردات إلى ما يلي:

-رسم استيراد يتكون من ست درجات.

-ضريبة إضافية على قيمة الواردات.

-رسم إضافي بمعدل2.4% على أساس إصلاح التعريفات الجمركية، وتم التنسيق مع التعريفات الدولية، حيث تم عدد معدلات التعريفة الجمركية من18 إلى 6 تعريفات كما يلي:

0.3 %، 7%، 15%، 25%، 40%،60% كما تم تخفيض الحد الأقصى من التعريفة من 120% إلى 60%، هذا وفي سنة 1993 أثمرت هذه الإجراءات الهادفة إلى ترشيد الواردات في تقليص قيمتها حيث وصلت إلى ثلث ما كانت عليه سنة1985[1].

[1]بلحبيب عبد الكامل، **اثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجيستير في قسم العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011/2010، ص 120-123.

الفرع الثالث: مرحلة التحرير التام

تميزت هده المرحلة بتطبيق الجزائر برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي وهدا بعد اتفاق تم مع المؤسسات النقدية والمالية الدولية، ويعتبر قطاع التجارة من أهم القطاعات التي مسها هدا البرنامج بحيث كانت تتمحور سياسة التجارة الخارجية حول محورين أساسيين:

– تحرير التجارة الخارجية وإجراءات تشجيع الصادرات خارج المحروقات.

– الإسراع في إجراءات اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي والبحث عن مكانة للتقسيم الدولي الجديد للعمل محاولة بدلك الخروج من إطار الاقتصاد الريعي.

ففيما يخص عمليات التصدير تم فتح المجال واسعا لزيادة الصادرات وتنويعها، إذ نجد عدا للسلع المنصوص عليها في القرار الوزاري المشترك ليوم 9 أفريل 1994 والذي حدد قائمة السلع الممنوعة من التصدير، أما فيما يتعلق بعملية الاستيراد فقد تم مواصلة العمل بقائمة الواردات السالبة، كما ثم تحرير عشر سلع يخضع استرادها لمعايير فنية ومهنية. وبصدور التعليمة 13/94 القاضية بتحرير التجارة الخارجية دون قيود، اصدر بنك الجزائر تعليمة رقم 20/94 والتي بموجبها أصبح كل شخص معنوي وطبيعي يمارس نشاط تجاري ومسجل في السجل التجاري إمكانية الحصول على العملة الصعبة وبالتالي يمارس نشاط الاستيراد.

ومواصلة للإصلاحات ثم إلغاء الحضر على الواردات تماما في منتصف 1995 ومن جانب الصادرات الغي تقريبا كل الحضر السابق حيث انه في جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية خالي من كل القيود الكمية. كما عرف النصف الأخير من عشرية التسعينيات بإنشاء العديد من الصناديق والهيئات والوكالات التي تسعى كلها إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات وتشجيعا لذلك قامت السلطات بإقرار إعفاء مؤقت لمدة خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات وإعفاء من الدفع الجزافي لصالح المؤسسات التي تقوم بعملية تصدير السلع والخدمات، كما قام الإصلاح الأخير لسنة 2001 بإعادة هيكلة كلية للتعريفة الجمركية والتي أصبحت تتميز بانخفاض معدلاتها، كما شهد التشريع والتنظيم المسيرين للتجارة الخارجية إعادة تأهيل للوصول إلى إطار قانوني لتجارة خارجية مطابق لقواعد المنظمة العالمية للتجارة والذي كرس بإصدار الأمر 40/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 والمتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات البضائع وتصديرها إضافة إلى انه أقام إطار تشريعيا شفافا سواء بالنسبة للمتعاملين المحلين أو الشركاء

الأجانب.

ونشير في الأخير إلى أن الإصلاحات التي طبقتها الجزائر بالتنسيق مع الهيئات المالية الدولية قد كرست مبادئ وقواعد اقتصاد السوق الحر، كما يتضح من خلال كل ما سبق ذكره أن السلطات الجزائرية قد عملت بكل ما تملك من قوة خلال هده المرحلة من اجل تحرير تجارتها الخارجية [1].

وعلى الرغم من هده الإصلاحات الجذرية والترسانة القانونية التي صدرت في هدا المجال، إلا أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد في الأساس على تصدير المحروقات، مما يجعلنا نقول أن الآليات التشريعية ضرورية، إلا أنها غير كافية لوحدها بل على أصحاب القرار الاقتصادي في الجزائر أخد الأمور بجدية وتهيئة المناخ المناسب بإزالة المعوقات والحواجز التي تحول دون انطلاق القوى الإنتاجية لكيلا تصبح هده الترسانة القانونية مجرد حبر على ورق[2].

المطلب الثاني: هيكل التجارة الخارجية الجزائرية

سيتم من خلال هدا المطلب تحليل حركة التدفقات السلعية المصدرة والمستوردة، ومعرفة التركيبة السلعية لكل منهما وأهم ما نصدر للبلدان الأخرى وإبراز أهم المناطق التي نستورد منها وأهم الشركاء والزبائن الأساسيين المتعامل معهم.

الفرع الأول: التوزيع السلعي والجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2014

أولا: التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية: إن الأمر الذي لا يختلف فيه اثنان هو أن التركيب السلعي للصادرات الجزائرية يبقى يميزه الطابع الأحادي حيث تبقى المحروقات دائما تهيمن على حجم الصادرات وهدا ما سنوضحه من خلال الجدول التالي:

---

[1] آيات الله مولحسان، **المنضمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر-مصر)**، أطروحة دكتوراه، اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011/2010، ص 142-145.

[2] عطاء الله بن طيرش، **مرجع سبق ذكره** ، ص 98.

الجدول رقم (05): التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: مليون دولار

البيان / السنوات	المواد الغذائية	الطاقة والمحروقات	مواد خام	منتجات نصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحية	سلع التجهيز الصناعية	سلع استهلاكية	المجموع
2000	30	21061	42	447	12	44	15	21651
2001	30	18531	39	413	22	42	14	19091
2002	35	18109	56	403	20	50	27	18700
2003	47	23988	49	316	01	29	35	24465
2004	66	31548	97	432	-	50	15	32208
2005	67	45588	136	481	-	37	19	46328
2006	73	53608	195	765	01	44	44	54730
2007	88	59605	170	640	01	46	35	60585
2008	119	77194	334	834	01	67	32	78581
2009	113	44415	169	393	00	42	49	45186
2010	315	56121	94	498	01	30	30	57089
2011	337	71662	151	685	00	33	14	72882
2012	315	70584	168	618	00	32	19	71736
2013	404	63663	109	492	00	29	16	64713
2014	323	58362	110	1173	01	16	11	59996

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- التقارير الإحصائية السنوية لبنك الجزائر: 2004 ، 2009، 2014.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) تلك الهيمنة والمكانة الكبيرة التي تحتلها صادرات المحروقات والتي نالت الحصة الكبيرة من إجمالي الصادرات الجزائرية، إذ تستحوذ على أكثر من 98 %من إجمالي

الصادرات الجزائرية وبالمقابل نلاحظ أن قيمة الصادرات خارج المحروقات لا تتعد في أحسن الأحوال نسبة 2% أمام صادرات المحروقات، كما نلاحظ من الجدول أن صادرات المحروقات شهدت تزايد مستمر خلال تسعة السنوات الأولى من فترة الدراسة أي من 2000-2008 حيث سجلت أعلى قيمة لها في سنة 2008 بمقدار 77194 مليون دولار أي بنسبة 98.23 % إلى إجمالي الصادرات، بعدما كانت في عام 2000حوالى21061 مليون دولار أي أن هناك زيادة قدرت بحوالي 56133 مليون دولار ويعود سبب هدا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار النفط والتي انتقلت من 27.6 دولار للبرميل سنة 2000 إلى94.4 دولار للبرميل سنة 2008.

ثم نلاحظ انخفاض صادرات المحروقات في السنة الموالية أي سنة 2009 إلى 44415 مليون دولار أي بمقدار النصف تقريبا مقارنة بسنة 2008، ورغم هدا الانخفاض تبقى صادرات المحروقات تحتل المرتبة الأولي من إجمالي الصادرات ويرجع هدا الانخفاض إلى انخفاض أسعار البترول التي بلغت 61 دولار للبرميل سنة 2009 ويرجع ذلك بدوره للأزمة المالية العالمية وما سببته من كساد اقتصادي عالمي.

إلا أنه بداية من سنة 2010 إلى نهاية فترة الدراسة نلاحظ تذبذب في صادرات المحروقات وهدا راجع إلى تغير وتذبذب أسعار النفط في السوق الدولية. أما الصادرات خارج المحروقات فعلى الرغم من اتجاهها التدريجي نحو الارتفاع إلا أن مستواها يبقى ضعيفا، حيث بالكاد بلغت 1387 مليون دولار في أحسن الأحوال وذلك في سنة 2008، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على عدم تنافسية الاقتصاد الوطني إضافة إلى الضعف الحاد في ديناميكية النشاط الاقتصادي في الحقل الإنتاجي خارج المحروقات.

ففيما يخص المنتجات النصف مصنعة فهي تحتل المرتبة الثانية في الصادرات الجزائرية بعد صادرات المحروقات، حيث أنها سجلت 447 مليون دولار سنة 2000 إلى 1173 مليون دولار سنة 2014.

لتأتى المواد الغذائية في المرتبة الثالث في الصادرات خارج قطاع المحروقات وهي تساهم بنسبة ضئيلة جدا في الصادرات وبلغت أقصاها في سنة 2013 بمقدار 404 مليون دولار.

أما باقي البنود من الصادرات الجزائرية كسلع التجهيز الفلاحية، الصناعية، الاستهلاكية إضافة إلى المواد الخام فإن مساهمتها كانت بأحجام صغيرة جدا وهدا راجع إلى فقدان السلع الجزائرية للميزة التنافسية وقلة الجودة الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة الجزائر على اقتحام الأسواق الخارجية.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الجزائر بلد نفطي يعتمد اعتماد شبه أن يكون كلي على قطاع المحروقات ومنه يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري مرهون بباسطة بسعر البترول وتقلباته في السوق الدولية، حيث تكون علاقة طردية بين سعر البرميل وحالة الصادرات.والشكل المولي يوضح ذلك.

الشكل رقم (03): تغير قيمة الصادرات الكلية بالنظر لتغير قيمة صادرات المحروقات للفترة 2000-2014

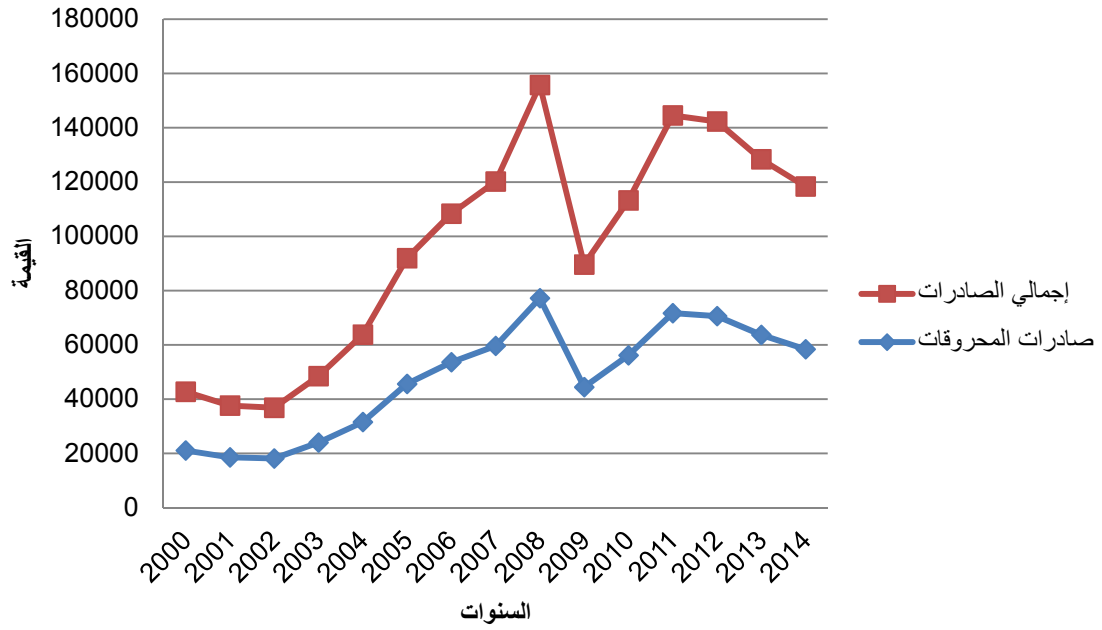

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05).

ثانيا: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية: ترتبط التجارة الخارجية الجزائرية كغيرها من الدول العربية والدول النامية بأسواق الدول الصناعية المتقدمة وعلى هدا الأساس سوف نتناول التوزيع الجغرافي للصادرات خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم(06):التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2012

الوحدة: مليون دولار.

السنوات والبيان	الاتحاد الأوربي	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	بلدان أوربية أخرى	أمريكا الجنوبية	أسيا دون البلدان العربية	البلدان العربية دون المغرب العربي	بلدان المغرب العربي	باقي الدول الإفريقية	المجموع
2000	13792	5825	181	1672	210	55	254	42	22031
2001	12304	5149	77	1037	276	65	175	06	19129
2002	12100	4602	130	951	456	248	250	50	18787
2003	4503	7631	123	1220	507	355	260	13	24612
2004	18325	10068	174	1480	699	604	337	26	31713
2005	25593	14963	15	3124	1218	621	418	49	460010
2006	28750	20546	07	2398	1792	591	515	14	54613
2007	26833	25387	07	2596	4004	479	760	42	60108
2008	41246	28614	10	2875	3765	797	1626	365	79298
2009	23186	15326	07	1841	3320	564	857	93	45194
2010	28009	20278	10	2620	4082	694	1281	79	57053
2011	37307	24059	102	4270	5168	810	1586	146	73448
2012	39797	20029	36	4228	4683	958	2073	62	71866

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-المديرية العامة للجمارك الجزائرية والمركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك C.N.I.S.

من خلال قراءة الجدول أعلاه يتضح لنا الأهمية والمكانة التي تحتلها بلدان الاتحاد الأوربي كسوق لتصريف السلع الجزائرية طيلة فترة الدراسة، حيث شكلت في المتوسط حصة بحوالي 15106من إجمالي

الصادرات وبذلك فهي تعتبر أهم زبون للجزائر ففي سنة 2000 صدرت الجزائر نحو الاتحاد الأوربي 13792 مليون دولار لينخفض بعد ذلك حجم الصادرات حتى وصل إلى 4503 مليون دولار سنة 2003 ليعاود الارتفاع ابتدءا من سنة 2004 ليصل حجم الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي إلى أقصى قيمة له سنة 2008 بقيمة 4146 مليون دولار، وهدا راجع إلى الانتعاش الذي كانت تشهده دول الاتحاد الأوروبي والتي تعتبر من أكثر الدول تقدما وأكبر البلدان استهلاكا للمواد الخام كمدخلات لصناعاتها كما يمكن تفسير النسبة المرتفعة لصادرات الجزائر الموجهة نحو دول الاتحاد الأوربي إلى عدة أسباب منها[1]:

- الموقع الجغرافي الذي تحتله الجزائر بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، مما يقلل من تكاليف النقل؛
- اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية الذي يساهم في زيادة التبادل التجاري بين طرفي الاتفاق؛
- كذلك الرصيد التاريخي الاستعماري الذي يربط الجزائر بالبلدان الأوروبية.

إلا أن صادرات الجزائر اتجاه دول الاتحاد انخفضت سنتي 2009 و2010 وهدا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول مما أدى بالبلدان الأوروبية بتقليص وارداتها من هده المادة والتي تحصل عليها بشكل كبير من الجزائر، والاتجاه للبحث عن بدائل طاقوية أخرى.

كما أن دول منضمة التعاون والتنمية الاقتصادية لها مكانة هامة كسوق احتل المرتبة الثانية بعد دول الاتحاد الأوروبي، حيث أن أعلى قيمة لصادرات الجزائر اتجاه هده المنطقة كانت سنة 2008 بمقدار 28614 مليون دولار أمريكي.

وتأتى دول أمريكا الجنوبية في المرتبة الثالثة من ناحية امتصاص الصادرات الجزائرية تميزت قيمة الصادرات نحو هذه المجموعة بالتراجع عام 2009 مسجلة قيمة1841 مليون دولار أمريكي، وسجلت ارتفاع عام 2010 و2011 على التوالي بقيمة 2620 مليون دولار أمريكي و4270 مليون دولار أمريكي، لتتراجع عام 2012 بقيمة 4228مليون دولار أمريكي لتصل عام 2013 إلى 2965 مليون دولار أمريكي.

كما عرفت منطقة آسيا إقبال متزايد على الصادرات الجزائرية بلغت أقصاها عام2011 بقيمة 5168 مليون دولار أمريكي، ثم انخفضت عام 2012 بقيمة 4683 مليون دولار أمريكي.

أما فيما يتعلق بالتبادل مع الدول العربية دون المغرب العربي فيمكننا القول أن الجزائر لم تستفد كثيرا منها حيث بلغت صادرات الجزائر نحوها ما قيمة 958 مليون دولار عام 2012 وهي أعلي قيمة خلال فترة

[1] عطاء الله بن طيرش، **مرجع سبق ذكره**، ص ص129، 130.

الدراسة.

أما بالنسبة لدول المغرب العربي فالتبادل معها يبقي محتشما على الرغم من التحسن المسجل، والدي وصل إلى اعلي قيمة له سنة 2012 بقيمة2073 مليون دولار أمريكي.

أما فيما يخص الصادرات الموجهة لباقي الدول الإفريقية فتمثل نسبة ضئيلة جدا، حيث بلغت أدنى قيمة لها سنة 2001 بمقدار 6 مليون دولار أمريكي، وأعلى قيمة لها سجلت عام 2008 بقيمة 365 مليون دولار أمريكي.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الجزائر تصدر بالدرجة الأولى إلى أسواق الدول الصناعية الكبرى المتقدمة (قارتي أوروبا وأمريكا) في حين نجد صادراتها منخفضة اتجاه أسواق البلدان النامية عموما والأسواق العربية خاصة ويمكن إرجاع ذلك إلى[1]:

- بدائية التركيب القطاعي لهياكل الإنتاج في البلدان النامية عموما والعربية خصوصا وأحاديته وغلبة طابع الإنتاج الأولى عليها؛
- عامل المحاكاة الذي له اثر في إضعاف التجارة البينية؛
- إتباع غالبية البلدان العربية سياسة الانفتاح، وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على الأسواق العربية وإغراقها؛
- ضعف البنية الأساسية التي تخدم حركة التبادل التجاري بين الدول العربية.

[1] ايات مولحسان، **مرجع سبق ذكره**، ص159.

الشكل رقم(04): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المجموعات الاقتصادية لسنة2012

الوحدة: %

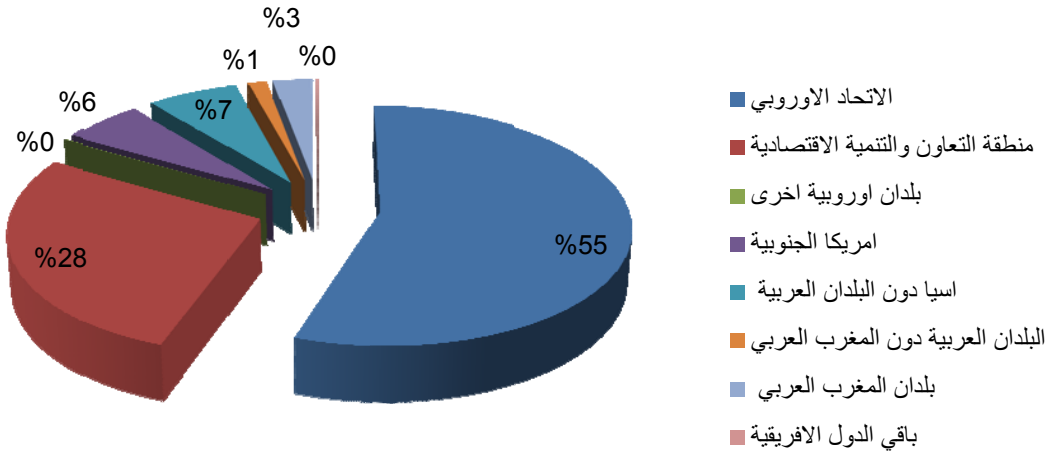

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(06).

على ضوء ما تم تقديمه من تحليل للتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية يتضح أن أهم زبائن الجزائر يتموقعون في قارتي أوروبا وأمريكا وهدا ما يوضحه لنا الجدول الموالى والذي يبين الزبائن العشر الأوائل لسنة 2012.

جدول رقم(07): الزبائن العشر الأوائل للجزائر لسنة 2012

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الرتبة	البلد	القيمة
01	ايطاليا	71866
02	الولايات المتحدة الأمريكية	11513
03	اسبانيا	10778
04	فرنسا	7809
05	هولندا	6124
06	كندا	5257
07	بريطانيا	5082
08	البرازيل	3668
09	تركيا	3395
10	الصين	2625

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ أن إيطاليا تحتل صدارة المتعاملين مع الجزائر في إطار التصدير لسنة 2012، حيث تستورد من الجزائر ما قيمة 71866 مليون دولار أمريكي، وتليها في المراتب الموالية كل من الولايات المتحدة الأمريكية، إسبانيا، فرنسا، هولندا وكندا التي تستورد من الجزائر ما قيمته على التوالي 11513، 10778، 7809، 6124، 5257 مليون دولار أمريكي، أما المراتب الأربعة الأخير لهذا العام نجد على الترتيب كل من بريطانيا، البرازيل، تركيا، الصين التي تصدر لها الجزائر ما قيمته على التوالي 5082، 3668، 3395، 2625 مليون دولار أمريكي.

الفرع الثاني: التوزيع السلعي والجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2014

أولا: التوزيع السلعي للواردات الجزائرية: إن التوزيع السلعي للواردات في الجزائر لا يختلف عن غيره من التوزيعات السلعية للدول النامية، والتي تشكل فيها السلع المصنعة والتجهيزات والمواد الغذائية الجزء

الأكبر من إجمالي الواردات، والجدول التالي يوضح لنا التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم(08): التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: مليون دولار

السنوات / البيان	المواد الغذائية	الطاقة	مواد خام	منتجات نصف	سلع التجهيز الفلاحية	سلع التجهيز الصناعية	سلع استهلاكية	المجموع
2000	2356	106	495	1690	84	2773	1841	9345
2001	2346	97	445	1747	154	3293	1400	9482
2002	2572	132	490	2186	139	4146	1649	11314
2003	2516	41	607	2683	121	4654	1984	12606
2004	3385	158	733	3422	157	6681	2610	17146
2005	3374	199	706	3845	150	7950	2922	19146
2006	3572	230	792	4637	90	8015	2830	20166
2007	4656	305	1245	6678	137	9361	3546	25928
2008	7397	560	1318	9502	164	12344	6172	37457
2009	5515	516	1128	9557	219	14141	5868	36941
2010	5696	898	1325	9494	321	16200	4119	38053
2011	9261	1094	1676	10047	364	17074	4907	44423
2012	8483	4659	1729	9994	310	12793	9400	47368
2013	9013	4139	1932	10642	477	15233	10539	51775
2014	10550	2720	1812	12301	629	1816	9894	56021

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- التقارير الإحصائية السنوية لبنك الجزائر: 2004، 2009، 2014.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) أن الهيكل السلعي للواردات الجزائرية يتميز بالثبات النسبي

لمكوناته حيث نجد سيطرة التجهيزات الصناعية والمواد الغذائية وتليهما السلع نصف المصنعة والسلع الاستهلاكية على الواردات الجزائرية حيث تستحوذ هذه البنود على حوالي 94 %من الواردات المنظورة الجزائرية.

نلاحظ من الجدول أن سلع التجهيز الصناعي قد احتلت المرتبة الأولى من إجمالي الواردات وهي في تزايد ملحوظ ومستمر طيلة فترة الدراسة، واكبر القيم التي سجلتها الواردات من سلع التجهيز الصناعي كانت سنة2009، 2010،2011 بمقدار14141، 16200، 17074 مليون دولار أمريكي على التوالي وهدا الارتفاع يعود إلى ضعف صناعات سلع التجهيز في الجزائر خاصة الصناعية منها، ويؤكد أن نتائج الجهد المبذول في مجال التوطين التكنولوجي وبناء القاعدة الإنتاجية لا يزال محدودا، ثم انخفضت بعد ذلك لتصل إلى أدنى قيمة لها في سنة 2014.

أما فيما يتعلق بالواردات من المواد الغذائية فهي تحتل المرتبة الثانية من إجمالي الواردات، وهي تستمر في النمو والزيادة بمرور السنوات حيث بدأت عام 2000 بقيمة 2356 مليون دولار لتسجل عام 2008 قيمة 7397 مليون دولار أي بمقدار الضعف مقارنة بعام2007 ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول التي بلغت 9404 دولار للبرميل ويرجع هدا الارتفاع أيضا إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي الجزائري لتصل إلى أقصاها عام 2014 بمبلغ 10550 مليون دولار من الواردات. أما فيما يخص السلع الاستهلاكية فقد كانت بالمثل مع بقية المنتجات الأخرى حيث كانت تتزايد إلى أن بلغت أقصاها في 2013 بقيمة 10539مليون دولار. وفيما يتعلق بالواردات السلعية من المواد الأولية والطاقة فقد احتلتا المرتبة الخامسة والسادسة على التوالي لتأتي في المرتبة الأخيرة من حيث استيراد سلع التجهيز الفلاحي التي سجلت نسبا ضئيلة نسبيا قياسا بالواردات الأخرى وهذا راجع الى تدهور القطاع الفلاحي الجزائري.

الشكل رقم (05):التوزيع السلعي للواردات الجزائري خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: مليون دولار

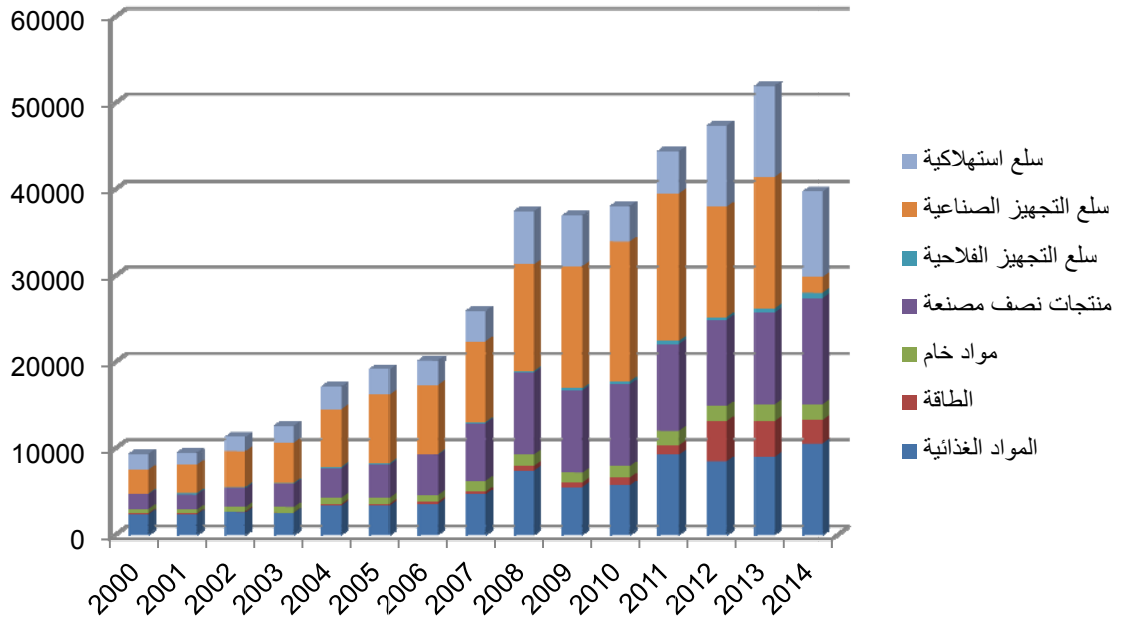

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(08).

ثانيا: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية

لقد انحصرت الواردات الجزائرية في يد مجموعة قليلة من المناطق يترأسها الاتحاد الأوربي وذلك خلال طول فترة الدراسة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(09): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2012

الوحدة: مليون دولار

السنوات / البيان	الاتحاد الأوربي	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	بلدان أوربية أخرى	أمريكا الجنوبية	أسيا دون الدول العربية	البلدان العربية دون المغرب العربي	دول المغرب العربي	باقي الدول الإفريقية	المجموع
2000	5256	2194	603	142	599	144	52	119	9109
2001	5903	2225	636	169	579	179	72	85	9848
2002	6732	2485	757	385	943	366	127	87	11882
2003	7954	2242	855	567	1206	418	120	125	13487
2004	10109	3110	1526	1071	1554	447	160	129	18133
2005	11219	3506	1088	1248	2504	427	217	148	20357
2006	11729	3738	777	1281	3055	493	235	148	21456
2007	14427	5366	715	1672	4318	621	284	231	27631
2008	20985	7245	659	2279	6916	705	395	395	39479
2009	20772	6435	728	1866	7574	1089	478	350	39292
2010	20704	6519	338	2380	8280	1262	544	396	40473
2011	24616	6219	579	3931	8873	1760	691	578	47247
2012	26333	6160	1652	3590	9538	1555	807	741	50376

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-المديرية العامة للجمارك الجزائرية والمركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك C.N.I.S.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاتحاد الأوروبي يسيطر على الواردات الجزائرية، أخذت الواردات اتجاه الاتحاد بالتزايد المستمر حيث بلغت سنة 2006 ما قيمته 11729 مليون دولار أمريكي بعدما كانت في سنة 2000 تقدر ب 5256 مليون دولار أمريكي أي أنها ارتفعت إلى الضعف تقريبا وهد راجع إلى دخول اتفاقية الاتحاد الأوروبي مع الجزائر حيز التنفيذ، لتواصل بعد ذلك في الزيادة لتصل إلى أقصى قيمة

لها في سنة 2012 بقيمة 26333 مليون دولار أمريكي أي بنسبة مساهمة في الواردات الإجمالية قدرت ب 52.27%.

تأتى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية" OCDE" في المرتبة الثانية بعد الاتحاد الأوروبي في تموين الاقتصاد الجزائري، حيث بلغت واردات الجزائر من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنة 2000 قيمة 2194 مليون دولار أمريكي أي ما يمثل نسبة 24.08% من إجمالي الواردات، لتستمر في الزيادة في السنوات الموالية إلى أن بلغت أقصاها سنة 2008 وسجلت قيمة قدرت ب 7245 مليون دولار أي بنسبة 18.35% لتنخفض بعد ذلك وتستمر في الانخفاض إلى غاية 2012 والتي قدرت ب 6160 مليون دولار أمريكي أي بسنة 12.22% ويرجع سبب هدا الانخفاض إلى تراجع احتياطات الصرف للجزائر بسبب انخفاض أسعار البترول في السوق الدولية وهدا بسبب تأثرها بالأزمة المالية العالمية.

أما بالنسبة للدول الأوروبية الأخرى فقد تميزت واردات الجزائر منها بالتذبذب بين الزيادة والانخفاض حيث سجلت أدني قيمة لها في 2010 بقيمة 338 مليون دولار أمريكي ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى أزمة الديون السيادية. أما أعلى قيمة لها فقدرت ب 1652 مليون دولار أمريكي سنة 2012. وكذلك الأمر بالنسبة لدول أمريكا الجنوبية فأخذت هي الأخرى قيم مختلفة طيلة فترة الدراسة حيث سجلت أدني قيمة لها سنة 2000 ب 142 مليون دولار أمريكي ولم تتجاوز قيمة 3931 مليون دولار أمريكي والتي حققتها 2011. وكذلك الأمر بالنسبة لدول أسيا دون الدول العربية حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2001 بقيمة 579 مليون دولار أمريكي أما أقصى قيمة لها فكانت في سنة 2012 بقيمة 9538 مليون دولار أمريكي.

أما واردات الجزائر اتجاه الدول العربية ودول المغرب العربي وباقي الدول الإفريقية فقد شهد تزايد مستمر إلا أنه يبقى ضعيف في كل الأحوال وهدا راجع إلى تشابه الهياكل الاقتصادية والإنتاجية لهده الدول إضافة إلى الخلافات والصراعات السياسية التي تتخبط فيها هده الدول.

على ضوء ما تم تقديمه يمكن القول أنه رغم تعدد وتنوع التوزيع الجغرافي لمصادر الواردات الجزائرية إلا أنها تتميز بتركزها في منطقة واحدة، واستحواذ عدد قليل من الدول بالسوق الجزائرية وهي مجموعة دول الاتحاد الأوروبي مما يمكن أن يخلق نوعا من الاحتكار، ويعرض السلع في الجزائر إلى خطر ارتفاع الأسعار أو الندرة في حال تعرض دول الاتحاد الأوروبي إلى أزمة وبشكل مباشر وسريع.

ويمكن تلخيص ما سبق ذكره في الشكل التالي:

الشكل رقم (06) التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر حسب المجموعات الاقتصادية لسنة 2012

الوحدة: %

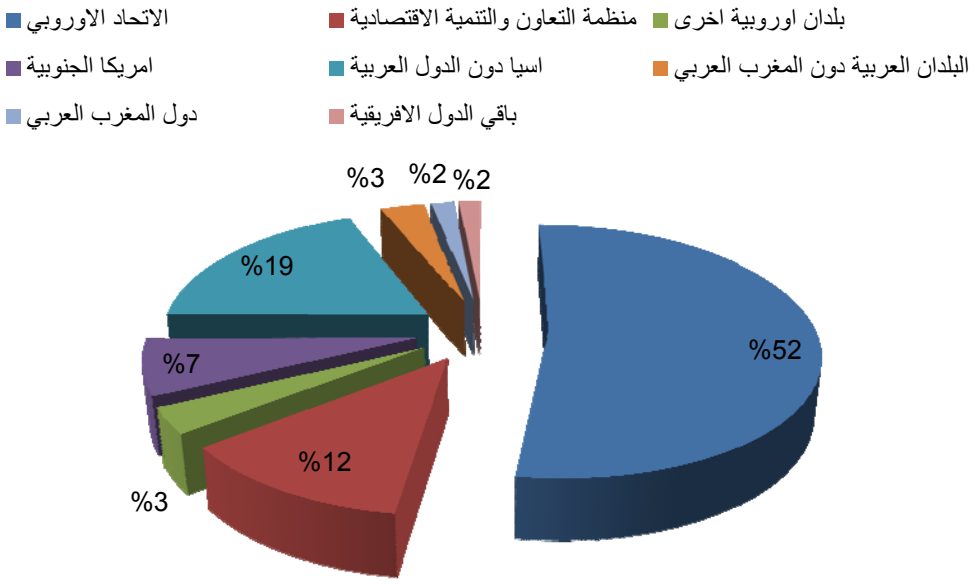

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(09).

ولمعرفة أهم الموردين الأساسين للجزائر فالجدول الموالى يبين لنا الشركاء العشر الأوائل لسنة 2012.

الجدول رقم (10): أهم الشركاء العشر للجزائر لسنة 2012

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الرتبة	البلد	القيمة
01	فرنسا	6092
02	الصين	5965
03	ايطاليا	4569
04	اسبانيا	4194
05	ألمانيا	2595
06	الأرجنتين	1803
07	تركيا	1798
08	الولايات المتحدة الأمريكية	1651
09	البرازيل	1344
10	كوريا	1260

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-المركز الوطني للإحصائياتO.N.S.

من خلال الجدول رقم(10) نلاحظ أن فرنسا تحتل المرتبة الأولى من حيث تصديرها للجزائر لسنة 2012 حيث تصدر للجزائر ما قيمته6092 مليون دولار أمريكي، ثم تليها في المرتبة الثانية الصين التي تصدر للجزائر ما قيمته 5965 مليون دولار، لتليها بعد ذلك كل من إيطاليا، إسبانيا، ألمانيا والأرجنتين لتصدر للجزائر ما قيمته 4569، 4194، 2595، 1803مليون دولار على التوالي، لتأتى بعد ذلك كل من تركيا الولايات المتحدة الأمريكية، البرازيل وكوريا لتحتل المراتب الأخيرة في قائمة الدول المصدرة للجزائر في هذا العام وذلك ما قيمته 1798، 1651، 1344، 1260 على التوالي.

المطلب الثالث: تحليل تطور ميزان المدفوعات الجزائري

الجدول رقم (11): تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: 10^9 دولار

السنوات	ميزان الحساب الجاري	الميزان التجاري	حساب رأس المال	الرصيد الإجمالي
2000	8 ,930	12,300	−1,360	7,57
2001	7,06	9 ,61	−0 ,87	6,19
2002	4,37	6,70	−0,71	3,66
2003	8,84	11,14	−1,37	7,47
2004	11,12	14,27	−1,87	9,25
2005	21,72	26,81	−4,78	16,94
2006	28 ,95	34,06	−11,22	17,73
2007	30,54	34,24	−0,99	29,55
2008	34,45	40,60	2,54	36,99
2009	0,41	7,78	3,45	3,86
2010	12,149	18,205	3,117	15,33
2011	17,766	25,961	2,375	20,06
2012	12,416	20,167	−0,361	12,057
2013	0,999	9,727	−0,865	0,134
2014	−9,434	0,326	3,554	−5,880

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2009.

-تقارير صندوق النقد العربي.

- Banque d'Algérie, Rapport Annuel 2004,2014.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أن الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عرف رصيدا موجبا طوال فترة الدراسة حيث قدر سنة 2000 ب 7.57مليار دولار ليسجل اكبر فائض له سنة 2008 بقيمة

36.99مليار دولار ويعود ذلك إلى التحسن الملحوظ في رصيد الميزان التجاري بسبب ارتفاع أسعار النفط أين حققت صادرات المحروقات أكبر رصيد لها بقيمة 77.19مليار دولار، كما تجدر الإشارة إلى أن سنة 2008تعتبر المرة الأولى التي يكون فيها رصيد حساب رأس المال والعمليات المالية موجبا وهذا تحت تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي قدرت بمبلغ 2,33 مليار دولار في سنة2008، بينما سجلت سنة 2007 مبلغ 1,37 مليار دولار فقط استثمارات أجنبية مباشرة. لاسيما وأن قيمة هذه الاستثمارات في 2006 تمثل ثلاث مرات المبلغ المسجل خلال سنة 2003، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على مدى جاذبية السوق الجزائرية بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

وبالرغم من التسديدات المسبقة الكبيرة التي تمت في سنة 2006 والتي وصل إلى 11.22مليار دولار ترتب عنها بلوغ العجز في حساب رأس المال مستوى قياسيا وهدا العجز الذي ما فتئ يتوسع باستمرار منذ سنة 2002. ليواصل ميزان المدفوعات تسجيل فائض إجمالي قدره 17,73 مليار دولار بارتفاع قدره 8.45 مليار دولار مقارنة بسنة 2004 وذلك نتيجة بدء سريان اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي اعتبارا من سبتمبر 2005 وآفاق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أما في سنة 2009 عاود رصيد ميزان المدفوعات الانخفاض حيث بلغ 3.86 مليار دولار وهدا راجع إلى التقلص القوي في إيرادات المحروقات الذي يعود إلى انخفاض سعر البترول بنسبة 33.4 دولا ر مقارنة بِسنة 2008، بصفته يمثل القناة الرئيسية لانتقال الأزمة المالية العالمية إلى الجزائر، حيث تقهقر رصيد ميزان المدفوعات إلى 3.86 مليار دولار مقارنة ب 36.99 مليار دولار في سنة 2008.

ليعاود الارتفاع من جديد سنة2010 و 2011حيث كانت قيمة الفوائض المسجلة تبلغ 15.58 مليار دولار،20.06 مليار دولار على الترتيب. تترجم وضعية ميزان المدفوعات لسنة 2010 إلى حد ما نتائج تسيير حذر أمام محيط دولي لا يزال مريبا.

ليعود الرصيد الإجمالي إلى الانخفاض سنتي2012 و2013 بمبلغ 12.057، 0.134 مليار دولار على الترتيب ليواصل الرصيد الإجمالي في الانخفاض ليسجل عجز قدره 5.880 مليار دولار سنة 2014 لم يتعرض له طول فترة الدراسة ويرجع ذلك إلى عودة الصدمة الخارجية، بأكثر حدة من تلك التي وقعت سنة2009 تحت أثر انخفاض أسعار البترول، وبالمقابل سجل حساب الجاري عجزا قدره 9.43 مليار دولار بعد أربعة عشر سنة متتالية من الفوائض.

أما فيما يخص حساب رأس المال والعمليات المالية لميزان المدفوعات سجل سنة2014 فائضا معتبرا ب 3,6 مليار دولار وذلك بعد سنتين متتاليتين من العجز، وهدا ما ساهم في بتخفيف نسبي لحدة الصدمة الخارجية.

نشير في الختام إلى أن وضع ميزان المدفوعات في الجزائر لم يستقر وبقى متذبذب خاصة خلال الفترة 2009-2012 نتيجة تقلبات أسعار النفط في السوق الدولية.

المبحث الثاني: علاقة الجزائر بالتكتلات الاقتصادية

بعد قيام الجزائر بتحرير قطاع التجارة الخارجية، صار لزاما عليها القيام بالخطوة الثانية، وهي محاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال الانضمام إلى التكتلات التجارية العالمية، وإبرام عقود تجارية مع الخارج، حيث قامت الجزائر بمحاولة لتفعيل مفاوضاتها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة كما قامت الجزائر بإبرام عقد شراكة مع الإتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: الجزائر والشراكة الاورو-متوسطية

إن دخول اتفاقية الشراكة حيز التطبيق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي سيفسح المجال لمراجعة الأمور التجارية الموروثة من الفترة التي أعقبت الاستقلال، ومحاولة الاتحاد الأوروبي تحقيق تكتل اقتصادي عابر للقارات.

الفرع الأول: مفاوضات الشراكة الاورو-جزائرية

مرت المفاوضات مع الإتحاد بمراحل صعبة تميزت بالفتور أحياناً وبالانقطاع أحياناً أخرى منذ بعث مسار برشلونة سنة 1995الى غاية التوقيع على الاتفاقية سنة 2001، ويعود ذلك إلى أن الجزائر تحاول كل مرة أن يتفهم الإتحاد خصوصيات اقتصادها على عكس جيرانها مثل المغرب، تونس اللتان توصلتا إلى اتفاق معه[1]، فمنذ سنة1997 عرفت المفاوضات مسيرة طويلة(12جولة) للوصول لاتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوربي[2]. بعد استكمال جولات المفاوضات تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي يوم 2001/12/19 بمقر اللجنة الأوروبية ببروكسل. ومن ناحية اتفاق الإتحاد الأوروبي مع الجزائر على المبادئ الأساسية للشراكة وهذا في فالو نسيا في 22 أفريل2002 الموقع من طرف رئيس الجمهورية الجزائرية والطرف الأوروبي ممثلا في جوزي أزنار الذي كانت بلاده تترأس الإتحاد الأوروبي حول التبادل التجاري الثنائي الطرف. وترجع أسباب اهتمام الاتحاد الأوربي بدول حوض المتوسط بصفة عامة إلى القرب الجغرافي والعلاقات التاريخية والاقتصادية التي تربطها، أما عن الأسباب التي دفعت الجزائر إلى

---

[1] بار ياسين، **الشركة الاورو- متوسطية واقع وأفاق دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في قسم علوم اقتصادية، تخصص فرع التخطيط، جامعة الجزائر، ص30.

[2] سمينة عزيزة، **الشراكة الاورو-جزائرية بين متطلبات الاقتصادي والتنمية المستقلة**، مجلة الباحث، العدد09، بسكرة، الجزائر، 2011 ص152.

توقيع هدا الاتفاق فتتمثل في ضرورة تأهيل مختلف أجهزتها التنظيمية والاقتصادية مع التحديات التي يشهدها العالم.

تسعى الجزائر وراء توقيعها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز الاقتصاد الوطني بالاستفادة من المزايا التي تتمتع بها دول الاتحاد الأوروبي وتقليل من حدة المنافسة التي ستتعرض لها المؤسسات الاقتصادية الوطنية خاصة في ظل منطقة التبادل الحر أفاق 2017 إضافة إلى رغبة الجزائر في توسيع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين[1].

الفرع الثاني: مضمون اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية

احتوى الاتفاق الجزائري –الأوروبي على ثمانية محاور تتمثل في الجوانب الآتية:

– **الجانب الأول:** يقر مبدأ الحوار السياسي والأمني ما بين الأطراف المتعاقدة في شكل متواصل حتى يتسنى للشركاء تحقيق الرقي والاستقرار وأمن منطقة بحر الأبيض المتوسط[2].

– **الجانب الثاني:** يتعلق بحرية تنقل البضائع وذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل(ZLE) وهدا خلال فترة انتقالية تم تحديدها ب 12 سنة ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وذلك طبقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة (المادة 06)، أما فيما يتعلق بمجال تبادل المنتجات الفلاحة ومنتجات الصيد البحري تنص الاتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينهما بصفة تدريجية.

– **الجانب الثالث:** يتعلق بحقوق التأسيس أو الإنشاء وتقديم الخدمات حيث اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية[3].

– **الجانب الرابع:** يتعلق بدفع رأس المال، المنافسة وإجراءات أخرى اقتصادية، حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل، في هذا الجانب اتفق الطرفان على اتخاذ إجراءات تقييدية في حالة تعرض أحد الطرفين لاختلالات في ميزان مدفوعاته شريطة أن يتم إبلاغ

---

[1] اوشن ليلى، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجستير، قانون التعاون الدولي، جامعة مولود معمري تيزوزو الجزائر،2001، ص66.

[2] فيروز سلطاني، **مرجع سبق ذكره**، ص172.

[3] إبراهيم بوزيان وآخرون، **التعاون المالي والتجاري الأوروبي الجزائري في أيطار اتفاق الشراكة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، جامعة الاغواط، الجزائر، 18–20 افريل، 2005، ص225.

الطرف الأخر بهذه الإجراءات، وأن يتم إزالتها فيما بعد فور تصحيح هذا الاختلال، كما ينبغي أن تكون محددة وفق رزنامة متفق عليها.

-**الجانب الخامس:** يتعلق بالتعاون الاقتصادي، والذي يتعلق أساسا حسب ما جاءت به المادة (48) من الاتفاقية بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تم الاتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، وكذا القطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي.

-**الجانب السادس:** يتعلق هذا الجانب بالتعاون الاجتماعي والثقافي، حيث تضمن الإجراءات الخاصة بالعمال، وذلك بعدم المعاملة التمييزية في شروط العمل، والمكافآت والاستفادة من نفس إجراءات الضمان الاجتماعي المعمول بها في البلد، كما احتوى هذا الجانب على التعاون الثقافي والتربوي[1].

-**الجانب السابع** : يتعلق بالتعاون المالي الذي يهدف إلى تأهيل هياكل اقتصادية، تشجيع استثمارات الخواص لخلق مناصب شغل، تسهيل الدعم للتنمية الريفية مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبية التي يتأثر بها الاقتصاد الجزائري نتيجة إقامة مناطق حرة للتبادل.

-**الجانب الثامن** : يتعلق بالتعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية وذلك بـ:

1. تقوية مؤسسة الدولة والقانون؛
2. التعاون في مجال تنقل الأشخاص خاصة ما يتعلق بالتأشيرات؛
3. التعاون في مجال رقابة الهجرة غير المشروعة؛
4. التعاون من أجل القضاء على الإرهاب الدولي ومحاربة الفساد والرشوة[2].

الفرع الثالث: أثار اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية

إن للشراكة الأورو-جزائرية آثار على المدى البعيد والمتوسط وتتمثل فيما يلي:

[1] سمينة عزيزة، **مرجع سبق ذكره**، ص154.

[2] فيروز سلطاني، **مرجع سبق ذكره**، ص172.

أولا: الآثار الايجابية: تتمثل في ما يلي[1]:

1-تحسين نظرة العالم الخارجي للجزائر إذ سيعد ذلك بمثابة تأمين وضمان يقلص من خطر الدولة ويشكل ضمانا للاستقرار والأمن في الجزائر بالنسبة للمستثمرين الأجانب؛

2-انكشاف المؤسسات الجزائرية أمام المنافسة الأجنبية الشرسة من شأنها أن يعينها على تحسين أدائها والاستفادة من الشراكة في مجالات تمويل الاستثمارات والتحكم في التكنولوجيا؛

3-تشجيع الاستثمارات في مجال البحث والتطوير؛

4-إمكانية إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني من خلال تأهيل المؤسسات وخصوصية القطاعات الأقل كفاءة وخلق مناخ استثماري مناسب مما ينعكس بشكل ايجابي على التنمية الوطنية.

ثانيا: الآثار السلبية: تتمثل في ما يلي[2]:

1-إن نزع الحواجز الجمركية يترتب عنها خسائر مالية تقدر ما بين 4.1 و7.1مليار دولار، مما يؤدي إلى تدني إيرادات الموازنة العامة للجزائر وبالتالي زيادة المديونية الخارجية؛

2-إن المؤسسات الأوروبية تتميز بجودة منتجاتها وتطبق المعايير الدولية، بينما المنتوج الجزائري لا يزال في بداية تطوره، ولا يطابق المواصفات الدولية مما سيؤدي إلى اختفاء بعض المؤسسات لعدم قدرتها على المنافسة؛

3-إن الإتحاد قوة موحدة عملاقة على مختلف الأصعدة، بينما الجزائر لا تتمتع بهذه القوة، إذن فالعلاقة هنا غير متكافئة لأنها تجمع العمالقة والضعفاء؛

4-سيتحول الاستثمار الأوروبي المباشر لشرق أوروبا بدلاً من الجزائر لأن قيام الإتحاد الأوروبي سنة 1992، كان في حد ذاته جاذبا للاستثمارات من الدول الصناعية المتقدمة وحتى الآن أخفقت الجزائر في جذب الاستثمار الخاص من الإتحاد الأوروبي؛

5-بإصدار عملة الأورو سيكون لهذا الأخير تأثيراً على الجزائر يتمثل في زيادة قدرة الصادرات الجزائرية إلى دول الإتحاد ونفاذها إلى أسواقه.

---

[1] زعباط عبد الحميد، **الشراكة الاورو-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد01، جامعة الجزائر، ص ص65، 66.

[2] بورغدة حسين، قصاص الطيب، **الشراكة الاورو-جزائرية وأثرها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس،13، 14 نوفمبر 2006، ص8.

المطلب الثاني: علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي قامت بعدة إصلاحات لاقتصادها الوطني، بهدف إرساء قواعد وأسس نظام اقتصاد السوق، وكان وراء سعي الجزائر للانضمام للمنضمة العالمية للتجارة عدة أهداف إلا أن هناك العديد من الصعوبات التي واجهتها والتى تمثل عرا قيلا لا يستهان بها وكل هذه الجوانب وإن استطاعت المرور فيها فإن الأصعب هو الخطوات التي تلي الانضمام للاستفادة منه.

الفرع الأول: دوافع وشروط انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

أولا: دوافع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة:

1- **إنعاش الاقتصاد الوطني:** إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يترتب عنها ارتفاع في حجم وقيمة المبادلات التجارية وبالتالي ارتفاع المنافسة التي يمكن أن تستعملها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني واحتكاك المنتجات المحلية بالأجنبية وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة والتي بدورها تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني[1].

2- **تحفيز وتشجيع الاستثمارات:** إن انضمام الجزائر إلى المنظمة سيفتح لها المجال ويمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة والتي قد تعود باستثمارات مهمة عليها خاصة مع الاستفادة من الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الجهوي الدولي.

3- **مسايرة التجارة الدولية** : يتميز الاقتصاد الجزائري بالتبعية للخارج، وذلك بسبب اعتماده على قطاع المحروقات وضعف الجهاز الإنتاجي، مما تسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج. لذا فإن لجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية للحصول على احتياجات المختلفة خارج إطار المنظمة العالمية للتجارة لا يسمح لها بالاستفادة من الفرص التي تقدمها هذه الأخيرة من المواد الغذائية. ومن جهة أخرى فاعتبار الجزائر مستورد صاف للغذاء، فلا يمكنها أن تكون بعيدة عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية، إذا أرادت أن تساير التطورات الحديثة[2].

---

[1] جلاطو جيلالي، **تقرير حول تحديات ورهونات انضمام الجزائر إلى المنضمة العالمية للتجارة**، المجلس الشعبي،2001.

[2] منتاوى محمد، ناصر دادي عدون، **انضمام الجزائر إلى المنضمة العالمية للتجارة –الأهداف والعراقيل**، ، مجلة الباحث، العدد 03 جامعة الشلف، 2004، ص ص 70 ،71.

4- **رفع المستوى العام للقدرة التنافسية للقطاع الصناعي:** قد تؤدي هذه المنافسة إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، فوجودها يمكن استعماله كأداة ضغط تجبر المنتجين المحليين على تحسين منتجاتهم من حيث الجودة والتسيير من أجل البقاء في السوق والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج، وهو ما يساهم في إنعاش وبعث الاقتصاد الوطني[1].

5- **تحسين الجودة:** إن تصدير منتجات الطاقة مثل البترول والغاز والمواد المشتقة سيبقى جزء حيويا من تجارة الجزائر الخارجية، ومع ذلك يظهر أنه من الأهمية أكثر فأكثر الاستفادة من قوة هذا النشاط الاقتصادي لمضاعفة جسور المبادلات، بدلا من التقوقع في تخصص دولي ضيق. ومن خلال وجهة النظر هذه يظهر أن القناعة بضرورة تحرير التجارة الدولية تنبع من البحث عن ضرورة تنويع الصادرات على المدى المتوسط والبعيد، وبالتالي تنويع الإنتاج[2].

6- **الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة:** إن المزايا التي تمنحها المنظمة تعتبر بمثابة دوافع ومحفزات للانضمام إليها والجزائر كغيرها من الدول النامية، تسعى للانضمام بهدف الاستفادة من المزايا التي تمنح لها بصفتها كعضو أو بصفتها كدولة نامية[3].

ثانيا: شروط انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: تتمثل الشروط فيما يلي[4]:

1. **الحقوق الجمركية:** على الجزائر أن تلتزم بتخفيض الحقوق الجمركية في أول الأمر ومراعاة قوانين الجات التي تنص على أن القيمة في المبادلات التجارية يجب أن تكون السعر الواجب دفعه من الصفقة، لكن الجزائر كانت تستعمل طريقة اتفاقية بروكسل المتعلقة بالقيمة عند الجمارك أي السعر العادي منذ1976 وهذا النظام يمنح إدارة الجمارك فرصة رفض السعر المصرح به من طرف المستورد ويحدد له سعر نظري.
2. **المرور إلى اقتصاد السوق:** تستمر الجزائر في إعادة هيكلة الاقتصاد ليشمل جميع الميادين لأن

---

(1) خزندار وردة، **تأثير انضمام الجزائر إلى المنضمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية**، رسالة ماجستير في قسم العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة منتورى قسنطينة، الجزائر، 2011/ 2012، ص ص 30، 31.

(2) عطا الله بن طيرش، **اثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية**، رسالة ماجستير في قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية الجزائر، 2010/ 2011، ص 88.

(3) منتاوى محمد، ناصر دادى عدون، **مرجع سبق ذكره**، ص 71.

(4) بوكونة نورة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجيستير في قسم العلوم الاقتصادية، تخصص فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2012/2011، ص 131.

اقتصاد السوق حسب الأخصائيين لا يتلاءم مع النظام الاشتراكي الذي يجهل قوانين السوق ولا مع النظام الرأسمالي التقليدي، فاقتصاد السوق هو تنظيم اجتماعي يولي أهمية كبيرة لقوانين السوق ويحرص على تطبيقها كما أن القوة العمومية لن يكون لها أي دور في التسيير الداخلي للمؤسسات.

الفرع الثاني: المراحل المتبعة من طرف الجزائر في سعيها للانضمام للمنضمة

أولا: مرحلة تقديم طلب الانضمام 1987-1996: يعود طلب انضمام الجزائر للجات إلى 1987 ولكنها كانت قبل ذلك كطرف ملاحظ وبقيت الجزائر تستفيد من نظام الملاحظ إلى أن تقدمت بطلب الانضمام لتصبح عضو مشارك في الاتفاقية[1]، وشكلت الجزائر فريق العمل الخاص بها، ولكنها لم ترفقه بتقديم مذكرة الانضمام، إلا أنه في بداية التسعينات تم تجميد عملية الانضمام ودامت إلى غاية 1996 وهو تاريخ تقديم الجزائر لمذكرتها التجارية الخارجية ومن الأسباب التي أدت إلى التجميد ما يلي:

1-إعادة النظر في المشروع السياسي للإصلاحات الهيكلية: ذلك بسبب الصعوبات الاقتصادية الكلية القطاعية وعواقبها الاجتماعية والسياسية وتدهور الوضع الأمني في البلاد وفي إطار ذلك طبقت الجزائر ابتداء من سنة 1994 مخطط تعديل هيكلي، أصبح تنفيذه من الأولويات وذلك على حساب الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية؛

2-عدم استغلال الجزائر لفرصة تعويض الاتفاقية بالمنظمة والذي يمكن إرجاعه إلى:

- ✓ استقالة الحكومة التي كان يرأسها السيد رضا مالك في الوقت المحدد للمؤتمر الوزاري لمراكش(أفريل 1994) حيث كان غير مخول آنذاك لدفع الجزائر في مثل هذه الاتفاقية، ولم يتم التصديق على اتفاقية مراكش المؤسسة للمنظمة على الرغم من أن إمكانية الانضمام كانت مفتوحة إلى غاية 31 ديسمبر 1994؛
- ✓ من الأرجح أن السلطات الجزائرية كانت ترى أن التقيد باتفاقيتين دوليتين (منظمة التجارة العالمية واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي)، إضافة إلى تطبيق برنامج التعديل الهيكلي تفوق قدرتها ويمكنها أن تؤثر بقوة في زعزعة استقرار الاقتصاد السياسي للبلاد.

يعتبر قرار السلطات الجزائرية المتمثل في "تجميد" عملية الانضمام من أبرز الأخطاء الإستراتيجية

---

[1] طاشت الطاهر، **انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنضمة العالمية للتجارة على الجمارك الجزائرية**، رسالة ماجستير في القانون تخصص قانون الأعمال جامعة مولود معمري –تيزي وزو، الجزائر، 2013/2012، ص ص 144، 145.

فالانضمام كعضو أصلي كان من شأنه أن يؤدي إلى الاستغناء عن كل تلك الإجراءات[1].

ثانيا: مرحلة تقديم المذكرة: تم تقديم مذكرة إلى سكرتارية المنظمة في جوان 1996 وقد تناولت المذكرة النقاط التالية[2]:

1. شرح الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية الوطنية؛
2. تقديم جميع المعلومات ذات الطابع العام، المتعلقة بسياسة المؤسسات الجزائرية وتنظيمها وأثرها؛
3. شرح وتوضيح لتجارة السلع من خلال تنظيم الصادرات والواردات في مجال السياسة الصناعية؛
4. تقديم وشرح النظام التجاري للخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

وكان على الجزائر إجراء مفاوضات متعددة الأطراف وكدا ثنائية الأطراف، حيث يشارك في المفاوضات متعددة الأطراف جميع أعضاء المنضمة، ويتم توجيه أسئلة للدولة الطالبة للانضمام وعليها الإجابة بكل شفافية[3]، أما المفاوضات الثنائية الأطراف فتقوم من خلالها الدولة المعنية بالتفاوض مع كل عضو من المنضمة على حدي[4].

ثالثا: مرحلة المفاوضات 1996-

بعد قبول طلب الانضمام وتقديم المذكرة حول التجارة الخارجية، تم طرح حوالي 500 سؤال من طرف

الدول الأعضاء على الجزائر وتم عقد أول اجتماع لفوج العمل المكلف بانضمام الجزائر يومي22،23 أفريل 1998 وقد أوقفت المفاوضات خلال 1999 رغم أنه خلال الدورة الوزارية الثالثة لمنظمة التجارة العالمية بمدينة سياتل الأمريكية بمشاركة 135 دولة مثل الجزائر وفد رسمي كلف بمتابعة ملف انضمام الجزائر للمنظمة[5]. إلا أنه تم بعث المسار من جديد سنة 2001 وذلك من خلال مراجعة مذكرة التجارة الخارجية للجزائر وإرسال نسخة منها إلى أمانة المنظمة وتم تشكيل هيكل تنظيمي جديد لمتابعة ومعاينة

---

(1) خزندار وردة، **مرجع سبق ذكره**، ص 33.

(2) منتاوى محمد، ناصر دادى عدون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 74 ، 75.

(3) كمال رزيق، مسدور فارس، **انعكاسات انضمام الجزائر الى المنضمة العالمية للتجارة، على الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة** مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب –البليدة، 2002/2001.

(4) WWW.CLUBNADA .JEERAN. COM

(5) خالدي خديجة، **أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، جامعة تلمسان، ص86.

مسار الانضمام، وتم عقد الاجتماع الثاني لفوج العمل في 7 فيفري 2002 وتقديم العروض الأولية لأمانة المنظمة وتعهدت الجزائر بإعداد برنامج واسع للتحولات القانونية والتنظيمية، تمس المسائل التالية:

حقوق الملكية الفكرية، الإتاوات الجمركية، الحواجز التقنية للتجارة، الوسائل القانونية للحماية التجارية

إجراءات محاربة الغش والقرصنة.

وقد شهدت بعدها سبع جولات تفاوضية إلى غاية2008 أين توقفت المفاوضات لمدة5 سنوات وذلك لعدة أسباب من بينها المخاوف التي كانت مرتبطة بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الجزائري، وكذا خيبت أمل الطرف الجزائري الذي كان يتوقع الانضمام سنة 2005، كما أن الدور الذي لعبته التنازلات التي قدمتها بعض الدول التي لها نفس خصوصيات الاقتصاد الجزائري أجبرت الأعضاء على عدم قبول تنازلات تقل شأن من تلك التي قدمتها الدول المنضمة حديثا قبل أن تستأنف المفاوضات في سنة 2013 بعقد الجولة الحادية عشر في 1 أفريل، لتليها الجولة الثانيةعشر بعد عام تقريبا أي في 31 مارس 2014، وقد عرفت المفاوضات تطور ملحوظ خلال السنتين الفارطتين، وهو ما أكدته المنظمة التي قالت على لسان مديرها العام أن الجزائر في الطريق الصحيح للانضمام[1].

الفرع الثالث: صعوبات وعراقيل انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

أولا: صعوبات متعلقة بطبيعة الاقتصاد الوطني: مما لاشك فيه أن الاقتصاد الجزائري من أهم الاقتصاديات الإفريقية بحكم طبيعة الموارد والثروات المادية التي يتميز بها، ومع هدا فإن توالى الاختبارات الاقتصادية المتناقضة أحيانا والآثار السلبية لها أفرزت أوضاعا اقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية تساهم في إضعاف كفائتة الاندماجية في الاقتصاد العالمي بحيث تحول الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد مديونية، اقتصاد ريعي، اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد[2].

ثانيا: صعوبات متعلقة بشروط الانضمام الخاصة بالدول النامية: إن الدول التي لم تنضم بعد تدفع ثمنا باهظا لأن الانضمام في السابق كان أيسر وبشروط أسهل، وفيما يخص الجزائر فإن تأخر بداية المفاوضات

---

[1] خير الدين بلعز، **التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف**، أطروحة دكتوراه في قسم العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، –بسكرة –الجزائر، 2015/2014، ص179.

[2] خالدى خديجة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 87، 88.

الثنائية إلى غاية بداية سنة 2002 يعود إلى الشروط التعجيزية التي فرضتها الدول المشاركة في المفاوضات، ومن الواضح أن الخطوات التي قامت بها الجزائر لحد الآن لم ترقى بعد إلى مستوى المعايير الدولية التي مكنت من انضمام العديد من الدول إلى المنظمة والتي منها من باشر المفاوضات بعد الجزائر.

ثالثا: صعوبات متعلقة بمصداقية الملف الجزائري: تتمثل في غياب إستراتيجية واضحة وارتكاز الجزائر على نفس النمط من المفاوضات التي جرت مع الاتحاد الأوروبي على الرغم من الرهانات والمعطيات المختلفة بالإضافة إلى:

1. عدم تفويض المفاوض الجزائري صلاحيات كبيرة وتضييق مساحات التفاوض وهوامش الحركة لديه وتبني ذات النظرة المعتمدة على تغليب السياسي على الخبير والاعتبارات الإيديولوجية السياسية على المعطيات التقنية وهو ما يحول التفاوض إلى عمل سياسي أكثر منه اقتصادي ويعطي الأولوية للاعتبارات السياسية؛
2. عدم تحديد أي رزنامة أو برنامج واضح، وعدم دقة المعطيات المقدمة خاصة منها الإحصائية وتضارب المعطيات المقدمة من كل هيئة جزائرية افقد الملف الجزائري مصداقيته نتيجة عدم الاستقرار المؤسساتي والإطار التشريعي وعدم تحديد خيارات اقتصادية واضحة ودقيقة؛
3. البطء المسجل في تجسيد الإصلاحات وخاصة إصلاحات الجيل الثاني ودلك لتخوف الجزائر من الانفتاح التجاري خشية من فقدان السيادة قلل من وزن الملف الجزائري للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة[1].

رابعا: ضخامة القطاع العمومي في الجزائر: إذ يحتل جزءا هاما من الاقتصاد الوطني رغم وجود قانون الخوصصة فلا تزال العملية متعثرة فالجزائر لا تزال تراعى العامل الاجتماعي في تكلفة الخوصصة.

خامسا: الجزائر مجبرة على إجراء المفاوضات الثنائية مع كل عضو في المنظمة وهدا ليس بالأمر الهين وهدا يتطلب وقتا وإجراءات إضافية.

سادسا: اعتراف الوزير الأول الجزائري السيد احمد اويحي بالصعوبات التي تواجهها الجزائر في مفاوضاتها مع المنظمة العالمية للتجارة وأضاف أن مسار انضمام الجزائر ليس سهلا مبررا دلك بتصادم المصالح بين

---

[1] فيصل بهلولى، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاورو متوسطية والانضمام إلى منضمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2012، ص 116.

الدول الأعضاء في المنظمة، حيث أن كل دولة ترفض تقديم تنازلات على حساب مصالحها الوطنية خاصة ما تعلق برفع الدعم عن القطاع الزراعي وتحرير الواردات.

سابعا: أهم نقاط الخلاف العالقة بين الجزائر والمنظمة تتعلق أساسا بأسعار المنتجات الطاقوية، وفتح قطاع السمعي البصري، وتعزيز الشفافية في تمويل مؤسسات القطاع العام التي تعانى من متاعب مالية كما طالبت المنظمة الجزائر بحل صندوق دعم الصادرات، حيث تطلب المنظمة العالمية للتجارة بخصوصية المؤسسات العمومية التي تعانى متاعب مالية ورفع الدعم عنها وبالنسبة للمنتجات الطاقوية تطالب بتوضيح كيفية تحديد سعرها في الجزائر وما إذا كان يتعارض مع المعايير الدولية.

ثامنا: الكونغرس الأمريكي قد أمر ممثله لدى المنظمة بمعارضة انضمام أي دولة تقوم بمقاطعة إسرائيل وهو تداخل للجانب السياسي في الجانب الاقتصادي وهدا ما يتناقض مع قواعد المنضمة التي تفصل الجانب السياسي عن الجانب الاقتصادي، فمشكلة مقاطعة إسرائيل ممكن أن تكون عقبة في انضمام الجزائر إلى المنضمة العالمية للتجارة[1].

تاسعا: عدم قدرة الجزائر على تحديد خيارات اقتصادية دقيقة بسبب المشاكل السياسية والاقتصادية التي عانت منها في عشرية التسعينات من القرن العشرين، والتي ادت إلى التغيير المستمر للحكومات وعدم استقرار القوانين فضلا عن اختلاف المعطيات والبيانات المقدمة إلى المنظمة مما كبح من مسار الانضمام[2].

---

[1] بالحبيب عبد الكامل، **مرجع سبق ذكره**، ص ص144، 154.

[2] جميلة الجوزية، **ميزان المدفوعات الجزائري في ضل السعي للانضمام إلى المنضمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، العدد11، جامعة الجزائر3 ، 2012، ص 229.

المبحث الثالث: الانعكاسات المحتملة لتحرير التجارة الدولية على الاقتصاد الجزائري

إن الإنضمام المرتقب للمنضمة العالمية للتجارة، يدخل في إطار الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها الجزائر، والتي تهدف من خلالها إلى إرساء اقتصاد السوق وبالتالي إدماج الإقتصاد الوطني ضمن الإقتصاد العالمي، وبسبب ضعف الإقتصاد الوطني فإن الانضمام لهده المنظمة قد يعود على الإقتصاد الوطني بعدة انعكاسات سلبية خاصة وأن المؤسسات الوطنية غير قادرة على المنافسة، كما قد يعود عليها هدا الانضمام بانعكاسات ايجابية، وذلك من خلال إصلاح الإقتصاد الوطني وكذا الاستفادة من الفرص التي تحصل عليها الجزائر بصفتها دولة نامية وعضو بالمنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الأول: الانعكاسات المحتملة لتحرير التجارة الدولية على قطاع الصناعة

إن انضمام الجزائر المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة يترتب عليه أثار منها ما هو ايجابي ومنها ما هو سلبي على الصناعة الجزائرية.

الفرع الأول: واقع قطاع الصناعة

يتكون القطاع الصناعي الجزائري من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية، ويعتمد هدا القطاع على المنتجات الاستخراجية أكثر من التحويلية باعتبارها تمثل مصدرا رئيسيا لموارد التمويل والاستثمار في مشاريع التنمية حيث قدرة قيمتها المضافة سنة 2014 ب55,085 مليون دولار بمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي قدرت ب25%، في حين الصناعة التحويلية قدرة قيمتها المضافة سنة 2014ب8,951 مليون دولار بنسبة مساهمة في الناتج المحلى الإجمالي قدرت ب4,1%[1]، حيث يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من بين القطاعات الهامة في الاقتصاد الجزائري بسبب مساهماته المعتبرة في الناتج المحلي الإجمالي، في حين لا تمثل نسبة مساهمة الصناعات الالكترونية، الكهربائية والميكانيكية سوى 11% منها .أما الصناعات الكيماوية فهي تمثل 6 %من إجمالي الإنتاج الصناعي المباع.

يرتكز القطاع الصناعي العمومي على ثلاث فروع متمثلة في صناعات غذائية، صناعات الكترونية كهربائية وميكانيكية، وكيمياء البلاستيك والمطاط، تساهم هذه الفروع مجتمعة للفترة2008-2010 بحوالي 35% من إجمالي إنتاج القطاع العمومي في حين أن القطاع الخاص يرتكز هو الأخر على فرعين من

[1] من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات صندوق النقد العربي.

الصناعات، الصناعة الغذائية وصناعة النسيج والألبسة الجاهزة وما مثل ما بنسبته42 % من إجمالي إنتاج القطاع الخاص، تتمركز المؤسسات الصناعية على السواحل الجزائرية، حيث تنشط حوالي 786 وحدة صناعية، 21 منطقة نشاط، 13 منطقة صناعية، 14 محجرة رملية، 27 محجرة و 91صناعة خطرة، أما حجم مساهمة هذه المؤسسات الصناعية في الناتج الداخلي الخام فهي في انخفاض مستمر حيث لا يمثل حاليا سوى 5% بالمقارنة مع 44% لقطاع المحروقات أي أقل من6/1 مساهمة هده الأخيرة .في حين أن مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة هي أخرى تعرف انخفاضا مستمر قدر ب4.3% سنة 2008بالمقارنة مع ارتفاع قدر ب2.8% سنة2006. يمكن القول في هذا الصدد أن الصناعة الوطنية تمتلك بنية تحتية متينة ولكن تحتاج إلى إعادة الانتشار في إطار الآفاق المستقبلية للعولمة[1].

الفرع الثاني: الانعكاسات المحتملة على قطاع الصناعة

هناك عدة أثار وانعكاسات لانضمام الجزائر للنظام التجاري العالمي وتحرير التجارة الدولية على القطاع الصناعي الوطني منها ما هو ايجابي ومنها ما هو سلبي والتي سنبرزها فيما يلي:

أولا: الانعكاسات الايجابية: وتتمثل فيما يلي:

1. تحسين كفاءة الفرد وفعالية المؤسسات الإنتاجية في ضل المنافسة الأجنبية، والاستفادة من التطور التكنولوجي من اجل تطوير الصناعة المحلية. وهدا يؤدي الى تطوير الجهاز الوطنى واكتساب خبرات جديدة؛
2. توفير السلع الصناعية وتنوعها وبجودة عالية؛
3. خلق مجالات إنتاج جديدة، الشيء الذي يؤدى إلى خلق مناصب شغل وبالتالي التخفيف من معدل البطالة؛
4. زيادة المنافسة من خلال الدعاية والإشهار والترويج وبالتالي يصبح للمستهلك حرية الاختيار بين الأحسن والأجود والمنتج الذي يناسب احتياجاته؛
5. تم إعفاء بعض القطاعات الصناعية نهائيا من الرسوم الجمركية، وبالتالي المنتجات الصناعية الجزائرية التي تنتمي إلى هده القطاعات تصبح أمامها فرصة محققة لفرض وجودها في

---

[1] عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، **أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية الجزائر حقائق وأفاق**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول الإستراتجية الصناعية الجديدة في الجزائر، ص ص 4،5.

الأسواق العالمية؛

6. إن تواجد الشركات المتعددة الجنسيات تسمح بإتاحة قنوات أفضل لإيصال المنتجات إلى الأسواق العالمية، كما أن هده المؤسسات ستأخذ على عاتقها ترقية المهارات، الطرق المعايير التكنولوجية؛
7. إن التفتح على العالم سيزيد من النمو الاقتصادي. كما أن تقليص الحواجز في الأسواق العالمية يؤدى إلى خلق فرص أوسع للجزائر لتصدير منتجاتها وزيادة الطلب عليها.

ثانيا: الانعكاسات السلبية: وتتمثل فيما يلي:

1. ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ضعف استخدام التكنولوجيا المتطورة وغياب الخبرات اللازمة في المكان المناسب لها في المؤسسات الإنتاجية؛
2. إهمال الدور الفعال والريادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عكس ما يحدث في الدول المتقدمة الذي يعتبر أن هدا القطاع انه أساس للصناعات المحلية؛
3. إن تحرير التجارة الدولية وفتح الأسواق الجزائرية أمام مختلف الدول، يؤدي إلى إغراق السوق الجزائرية بالسلع الأجنبية والذي يؤدى إلى كساد الصناعة الجزائرية بسبب نظرة المستهلك الجزائري أن الأفضل هو المنتوج الأجنبي؛
4. كما قد يترتب على تجارة السلع زيادة منافسو الواردات للمنتجات المحلية مما يؤدى إلى تقليص حجم نشاط المنشآت الصناعية ومن ارتفاع معدل البطالة وما ينتج عنه من أثار اقتصادية واجتماعية؛
5. من المحتمل أن تلجأ الدول إلى فرض حماية أسواقها من السلع الواردة من الدول النامية بحجة احترام معايير الجودة والصحة[1]؛
6. تمثل صادرات المحروقات حوالي 98% من إجمالي الصادرات الجزائرية وعلى اعتبار أن المنتوجات البترولية والغازية غير مدرجة ضمن اتفاقيات المنضمة العالمية للتجارة، فهدا يعنى بأن الجزائر لن تستفيد من خلال تحريرها لتجارتها الدولية وانضمامها للمنضمة من المزايا التي يتيحها الانفتاح التجاري أمام السلع بحكم محدودية وضعف الصادرات خارج المحروقات التي لا تزيد في أحسن الأحوال عن 2% من إجمالي صادرات السلع الصناعية. كما أن ضعف حجم

[1] سليم سعداوى، **الجزائر ومنضمة التجارة العالمية**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 86-88.

الصادرات الصناعية يجعلها غير قادرة للوقوف في وجه المنافسة الدولية نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج، وضعف المؤسسات الصناعية الجزائرية في مجال التسويق وقلة الاستعمال التكنولوجي في هدا المجال باعتبار الصناعة الجزائرية صناعة ناشئة غير قادرة على المنافسة؛

7. إن تخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء القيود الكمية في الدول المتقدمة سوف يؤدي إلى شدة منافسة الواردات للإنتاج المحلى المماثل بالأسواق العالمية، مما قد يدفع العديد من المشروعات الصناعية إلى التقليل من خسائرها واضطرارها إلى التصفية لعدم القدرة على المنافسة، الأمر الذي يجعل الجزائر تتجه للاستيراد من الدول المتقدمة ذات المنتوج الأعلى جودة والأقل تكلفة وهو ما يؤدي إلى انخفاض الصادرات الجزائرية، وبالتالي انخفاض حجم العمالة بالداخل وحجم الدخل القومي وانخفاض مستوى المعيشة وبالتالي انخفاض مستوى الرفاهية[1].

المطلب الثاني: الانعكاسات المحتملة لتحرير التجارة الدولية على قطاع الزراعة

إن الانضمام المرتقب للجزائر إلى المنضمة العالمية للتجارة يترتب عليه أثار عدة منها الايجابية والسلبية.

الفرع الأول: واقع قطاع الزراعة

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإستراتيجية في التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث تقدر مساحة الأراضي الفلاحية المستصلحة 9 مليون هكتار من مجموع 47 مليون هكتار قابلة للاستثمار، ويعني ذلك نسبة استصلاح قدرها 20 %، ولا تتعدى مساحة المستثمرات الفلاحية الخاضعة لأحكام القانون 87-19 ما يعادل 2.5 مليون هكتار تجسد ملكية الدولة كما أطلقت الحكومة خططا عديدة أبرزها مخطط التوجيه الفلاحي وخطة التجديد الريفي لعام 2006 ثم قانون التوجيه الفلاحي[2]،2008 كما بلغت نسبة العمالة الفلاحة إلى نسبة العمالة الإجمالية نسبة لاتزيد 21.10% كأقصى حد لتنخفض هذه النسبة إلى

---

[1] على حافظ منصور، **تقدير وتحليل الآثار المتعلقة بالتجارة في السلع**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، سطيف 29-30 أكتوبر 2001، ص 11.

[2] كاكي عبد الكريم، **اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير في قسم العلوم الاقتصادية، تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011/2010، ص210.

20.03%عام 2006[1].

وقد عرف الميزان الزراعي الجزائري عجز مزمن حيث ارتفع هدا العجز من 3315 مليون دولار عام 2000الى 5096 مليون دولار عام 2007 أي بنسبة زيادة تقدر ب 53.72% ومنه فإن القطاع الزراعي عاجز عن تلبية حاجات السكان المحليين من السلع الزراعية المختلفة، ولكنه وبصورة اشد غير قادر على توفير فائض مناسب للتصدير والمنافسة في الأسواق الخارجية. إذ تعتبر الجزائر مستورد صافى للمنتجات الزراعية، كما أن مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي كانت متذبذبة وهدا راجع إلى ضالة رقعة الأراضي المزروعة التي تشكل ثلث الأراضي القابلة للزراعة إلى جانب السبب المهم والمتمثل في النمو الكبير في قطاع الصناعة الاستخراجية وزيادة حصتها في الناتج المحلى الإجمالي[2].

الفرع الثاني: الانعكاسات المحتملة على قطاع الزراعة

أولا: الانعكاسات الايجابية: تتمثل أهم الآثار الايجابية المرتقبة على قطاع الزراعة فيما يلي:

1. يعتبر الارتفاع المتوقع في أسعار السلع والمنتجات الفلاحية المستوردة من جهة، والتقلص المتوقع في المعونات الغذائية من جهة ثانية، كحافز لتحسين الإنتاجية في القطاع الفلاحي مما يؤدى إلى تحفيز المزارعين المحليين على زيادة الإنتاج، وبالتالي إنعاش القطاع الفلاحي الوطني؛
2. إن تطبيق مبدأ عدم الإغراق سيساهم في إنعاش الإنتاج الزراعي المحلى على المدى البعيد لأن الدعم الذي كانت تقدمه الدول المتقدمة لصادراتها من السلع والمنتجات الفلاحية، كان السبب في بقاء للإنتاج المحلى الفلاحي محدودا، مما جعل الاستيراد أقل تكلفة من الإنتاج المحلى وهو ما أدى إلى تحول العديد من الدول النامية إلى مستورد صافى للغذاء كالجزائر ولكن بعد إلغاء هدا الدعم سترتفع أسعار السلع الزراعية المستوردة وهو ما قد يشجع المزارعين المحليين على زيادة الإنتاج واكتساب القدرة على المنافسة؛
3. في حالة انضمام الجزائر للمنضمة وبالتالي النظام التجاري العالمي ستستفيد من الاتفاق الخاص

---

[1] غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012/2011، ص25.

[2] ايات الله مولحسان، **مرجع سبق ذكره**، ص283.

بالدول النامية والذي ينص على تحويل كافة القيود الكمية إلى رسوم جمركية إضافة إلى تخفيض الرسوم الجمركية بمقدار 24% على مدى 10 سنوات؛

4. إن الاتفاق المتوصل إليه بشأن تخفيض الدعم المقدم إلى المنتجات الفلاحية فرصة للجزائر لأنه يستثنى بعض أنواع الدعم الذي تستفيد منها الجزائر، كالدعم الممنوح للأبحاث والاستثمارات والدعم النقدي الممنوح للمزارعين كتعويض لهم الخسائر الناجمة عن الكوارث والتي تلحق الضرر بمحاصيلهم، والدعم المقدم للإصلاح الهيكلي، ومساعدة المناطق الفلاحية الفقيرة، وهدا يؤدى إلى زيادة الإنتاج الفلاحي الوطني وقدرته على منافسة المنتوجات الفلاحية الأجنبية غير المدعمة مما قد يؤهله إلى احتلال مكانة في السوق الدولية[1]؛
5. إن تحرير السلع الزراعية الغذائية من شأنه أن يؤدي إلى تنمية الميزة التنافسية للاقتصاد الزراعي الجزائري وذلك نتيجة لزيادة الحافز الاستثماري الزراعي وارتفاع أرباح المؤسسات الفلاحية الأمر الذي يؤدى إلى تحقيق التنمية الزراعية[2].

ثانيا: الانعكاسات السلبية: تتمثل أهم الآثار السلبية المتوقعة على قطاع الزراعة فيما يلي[3]:

- ✓ نتيجة لبنية صادرات وواردات الجزائر بالنسبة للمنتجات الفلاحية، فإن الانضمام للمنضمة يكون له أثار معتبرة على المجال الفلاحى وخاصة فيما يتعلق بالفاتورة الغذائية، حيث من المنتظر أن ترتفع أسعار المنتجات الفلاحية وخصوصا المواد الغذائية ودلك لسببين وهما:
- ✓ انخفاض الدعم المقدم للمنتجات الفلاحية يؤدى إلى حصول المزارعين على أسعار أقل وهدا يترتب عليه انخفاض في المعروض من المنتجات الفلاحية، وبالتالي وحسب قانون العرض والطلب فإن الأسعار ترتفع؛
- ✓ إن تحرير التجارة في المنتجات الفلاحية، يؤدى إلى انخفاض التعريفات الجمركية عليها وهدا ما يخفض من أسعارها المحلية، وخصوصا في الدول الأوروبية ويزيد الطلب عليها وقد ترتفع أسعارها في السوق العالمية، وبالتالي فإن هده الأسعار المرتفعة ستثقل الفاتورة الغذائية للدول

---

[1] منتاوى محمد، ناصر دادي عدون، **الجزائر والمنضمة العالمية للتجارة**، دار المحمدية العامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003 ص 160-163.

[2] صالح صالحى، **الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنضمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 01، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2002، ص55.

[3] منتاوى محمد، ناصر دادي عدون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 163، 164.

النامية المعتمدة على الاستيراد الصافي للغداء ومنها الجزائر وستصبح السوق الجزائرية محل اهتمام العديد من المزارعين الأجانب، بسبب عدم قدرة المنتجين المحليين على تغطية الطلب المحلى في هدا المجال وهدا ما ينجم عنه منافسة غير عادلة خاصة وأن المنتجين المحليين يعانون من عدة مشاكل، كنقص الدعم ونقص استعمال التقنيات الحديثة في المجال الفلاحى بالإضافة إلى مشكل الجفاف الناتج عن الاعتماد على العوامل المناخية، وهو ما يجعل المنتوج المحلى غير قادر على منافسة المنتوج الأجنبي الذي يتميز عادتا بتكلفة أقل وجودة لا بأس بها.

2-فيما يتعلق بالإجراءات الصحية، فإنها تمثل أهم التحديات التي قد تواجه الإنتاج الفلاحى الجزائري بسبب الارتباط الوثيق بين المعايير الصحية والتطور التكنولوجي الذي تفتقر إليه الجزائر، بسبب قلة الموارد المالية اللازمة للقيام بالأبحاث والتطوير، وعليه فقد تتأثر الجزائر من استخدام الدول المتقدمة للإجراءات الصحية كقيد على التجارة الجزائرية خاصة على المدى البعيد.

المطلب الثالث: الانعكاسات المحتملة لتحرير التجارة الدولية على قطاع الخدمات

نضرا للأهمية التي يحضى بها القطاع الخدمات في مجلاته المختلفة والذي يعتبر مقياس لتقدم الدول ومدى مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام، فإنه بعد انضمام الجزائر إلى المنضمة العالمية للتجارة سيترتب عليه عدة أثار بعد تحريره منها ما هو ايجابي وما هو سلبي.

الفرع الأول: واقع قطاع الخدمات

تعتبر الجزائر من الدول المصدرة والمستورد للخدمات في أن واحد، وما تجدر الإشارة إليه أن نسبة صادراتها من الخدمات تعتبر ضئيلة إذا ما قرنت بوارداتها، ويتضح ذلك جليا من خلال العجز الكبير الذي عرفه ميزان الخدمات.

إن البنوك العمومية تهيمن على النشاط المصرفي حيث تستأثر بحصة معتبرة من السوق تقدر بحوالي 90%في ديسمبر 2009 مقارنة ب 10% بالنسبة للبنوك الخاصة، كما تمتلك البنوك العمومية شبكة واسعة من الفروع والوكالات، تبلغ حوالي 1072 وكالة بنكية موزعة عبر كافة التراب الوطني في نهاية 2009 مقارنة ب 1058 في نهاية 2008 في حين نجد انتشار البنوك الخاصة جد محدود ويتمركز في المدن

الكبرى، ولا يتجاوز عدد الوكالات التابعة للبنوك الخاصة 252 وكالة في ديسمبر 2009 مقارنة ب 243 في نهاية 2008 أي بنسبة 19 % من مجموع الوكالات البنكية التابعة للبنوك العمومية[1].

وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي في الجزائر والتي تمتلك المقومات السياحية ما يجعلها من أرقى البلدان السياحية نضرا لما تتميز به من موقع استراتيجي اذ تحتل مركزا محوريا في المغرب العربي ولأفريقيا والبحر الأبيض المتوسط إضافة إلى احتوائها على كم هائل من المعالم الأثرية القديمة وإطلالها على شريط ساحلي يقدر ب 1200كلم وامتلاكها أجمل متحف صحراوي، حيث يوجد أزيد من وهدا ما يجعل الجزائر جاذبة للسياح من مختلف بلدان العالم حيث بلغ عددهم سنة 2000ب901 ألف سائح في حين بلغ عددهم في 2008 ب 1.772 مليون سائح كما أن حجم الإيرادات السياحية ارتفع من 100مليون دولار عام 2001 إلى حوالي 300مليون دولار عام 2008، ورغم هدا التحسن المسجل سواء على مستوى السواح الواردين أو الإيرادات السياحية الإجمالية يبقى ضئيلا جدا ويعود ذلك إلى إهمال مختلف برامج التنمية لقطاع السياحة، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي عرفته الجزائر التسعينات وتدنى طاقات الإيواء للمؤسسات الفندقية و غياب ثقافة السياحة في بلادنا[2]، وهدا الواقع السياحي لا يبعث على التفاؤل إذ لم يرق إلى المستوى المطلوب الذي يكفل الوصول إلى الأهداف المرجوة[3].

أما بالنسبة للخدمات الأخرى سواء نقل، صحة، تعليم فإن تبقى ضعيفة.

الفرع الثاني: الانعكاسات المحتملة على قطاع الخدمات

بعد تحرير الجزائر لقطاع الخدمات بمختلف مجالاته سيترتب عليه عدة أثار منها ما هو ايجابي ومنها ما هو سلبي وذلك كما يلي:

أولا: الانعكاسات الايجابية: وتتمثل فيما يلي[4]:

1-عند قيام البنوك الأجنبية بفتح فروع لها في الجزائر في ضل تحرير تجارة الخدمات المالية هذا

---

[1] فاطمة بوسالم، **اثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية (حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ادارة مالية، جامعة منتوري –قسنطينة –الجزائر، 2011/2010، ص259.

[2] ايات مولحسان، **مرجع سبق ذكره**، ص313.

[3] عبد القادر شلالي، **الواقع السياحي في الجزائر وأفاق النهوض به في مطلع 2025**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الوطني حول السياحة في الجزائر، واقع وأفاق المركز الجامعي أكلى محند اولحاج بالبويرة، يومي 11 و12 ماي 2010، ص2.

[4] سليم سعداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص92.

سيؤدى إلى انتقال التكنولوجيا وهدا مالا يتوفر في السوق المصرفية الجزائرية حاليا، والتي سينتج عنها تعزيز للمنافسة وبالتالي تطور وتحسن خدمات الجهاز المصرفي المحلى؛

2-استفادة المستهلك الجزائري من الخدمات المقدمة من حيث السعر، الجودة، الوقت، الكفاءة والتنوع في تشكيلة الخدمات؛

3-إن السياحة في الجزائر لها من التنوع الثقافي والبيئي والطبيعي الذي يمكنها من استقطاب السياح وللجزائر مناطق أثرية فإن عرفت الجزائر كيف تستغلها واعتمدت على إستراتيجية طويلة المدى وأعطيت الأولوية لذلك فإنها ستستفيد من التجارة العالمية في هذا المجال وتحقق عوائد.

ثانيا: الانعكاسات السلبية: وتتمثل فيما يلي:

1-محدودية قدرة المؤسسات والمصارف المحلية في توفير رؤوس الأموال الكافية للمؤسسات من أجل الاستثمار خاصة مع زيادة الطلب على هده الأخيرة لمواجهة توافد الاستثمار الأجنبي؛

2-ضعف قطاع الاتصالات الجزائرية، الذي يشكل عائقا أمام المستثمرين الأجانب وهدا سيكون له أثار على التنمية الاقتصادية[1]؛

3-قيام منافسة حقيقية بين المؤسسات المصرفية الجزائرية والمؤسسات المصرفية الأجنبية، وبما أن المؤسسات الجزائرية لا تمتلك الخبرة والمهارة والتكنولوجيا الكافية فإنها ستكون منافسة غير عادلة وبالتالي المؤسسات الأجنبية ستستقطب أغلب الودائع وتقوم بتوجيهها وفق ما يخدم استراتيجياتها ومصالحها بغض النظر عن مصلحة الاقتصاد الجزائري؛

4-تفاقم مشاكل سعر الصرف مع زيادة الطلب على العملات الأجنبية[2]؛

5-التوسع الانتشاري للوكالات السياحية والشركات الدولية المرتبطة بها في ضل غياب المؤسسات الوطنية المؤهلة وضعف مساهمتها في هدا الميدان سيؤدى إلى إنشاء مقرات نموذجية لوحدات متقدمة في أوساط الفقر ومحيط الحرمان والتشريد؛

6-عدم توازن حجم الخدمات المقدمة من طرف الدول النامية ومن بينها الجزائر وحجم الخدمات المقدمة من طرف الدول الغنية وانحياز هدا الفارق بصورة واضحة لصالح الدول المتقدمة.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 92.

[2] صالح صالحي، **مرجع سبق ذكره**، ص60.

خلاصة الفصل:

إن ما يمكن قوله كخلاصة لهذا الفصل، هو أن قطاع التجارة الخارجية يحتل مكانة متميزة في الإقتصاد الجزائري. فبعد الأزمة النفطية لسنة 1986 تبنت الجزائر سياسة إصلاحية تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية والتفتح على العالم الخارجي، معلنة بذلك بداية مرحلة جديدة وهى الدخول إلى اقتصاد السوق الذي يقوم على أساس تحرير التجارة الدولية.

كما تم في هدا الفصل إبراز مكانة التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني خلال مرحلة الانفتاح وذلك من خلال دراسة الوضع على مستوى التجارة الخارجية والذي يؤكد على مدى سيطرة قطاع المحروقات على إجمالي الصادرات الجزائرية، في حين بنية الصادرات خارج هدا القطاع ضئيلة ومحتشمة رغم جهود الدولة لترقيتها، إضافة إلى انحصار المبادلات الخارجية في يد مجموعة ضئيلة من الدول.

ولعلا تسارع الأحداث وتزايد التكتلات الإقليمية وما يميزها من حصر تبادل المنافع بين أعضاء دون غيرهم، هو ما حث الجزائر لتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تمهيدا للإنضمام إلى المنضمة العالمية للتجارة إلا أنها تأخرت في طلب الإنضمام إلى العضوية ويرجع سبب ذلك إلى تشتت أوضاع الاقتصاد.

ومن خلال استعراضنا للانعكاسات المحتملة لتحرير التجارة على الاقتصاد الجزائر تبين لنا أنه لا توجد انعكاسات ايجابية إلا وكانت هناك انعكاسات سلبية وذلك على جميع المجالات الإقتصادية والتي ستكون أكثر حدة نضرا لطبيعة الإقتصاد الجزائري.

الخاتمة

الخاتمة

التجارة الدولية كانت ولا زالت المحور الرئيسي وراء تطور وإنعاش اقتصاديات الدول، وان كانت أسبابها تعود إلى محدودية الموارد الاقتصادية ونسبة التبادل للإنتاج بين الدول فان الاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية ساهم بقسط في نمو الاقتصاد العالمي، بل ويشكل أهم خطوة للسير نحو الأمام.

وفي هدا الإطار أصبح الاندماج في الاقتصاد العالمي ضرورة، ولقد أدركت الدول النامية أن النهوض باقتصادياتها لن يتم ببقائها معزولة عن السياق العالمي، إذ في ظل تطور النظام الاقتصادي العالمي صارت تعد طرفا متأثرا ومؤثرا فيه، وبالتالي اتخذت أغلبية الدول إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى الانفتاح أكثر على العالم الخارجي وتمهد للاندماج في الاقتصاد العالمي، والجزائر وعلى غرار الدول النامية الأخرى سعت لمواكبة التطورات التي تحدث على المستوى العالمي، وفي سعيها للانضمام إلى النظام التجاري العالمي الجديد قامت بتوقيع معاهدة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتستعد للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة . وقد استهدفت دراستنا هده تحرير التجارة الدولية وانعكاساتها على الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

- **اختبار الفرضيات:**

بعد عرض هدا البحث ومحاولة الإحاطة ببعض جوانبه يمكن إجراء اختبار لفرضياته.

1- فيما يخص الفرضية الاولى فهي صحيحة إذ تأكد وعلى أكثر من صعيد أن الدول المتقدمة حال سعيها لتحرير التجارة إنما بغرض تعظيم منافعها على حساب مقدرة الدول النامية وأن ملامح الاقتصاد الدولي المعاصر تكشف عن نوايا هده الدول المتمثلة في بسط نفوذها على اقتصاديات الدول النامية وإجبارها على التكيّف –طوعا "أوكرها – "مع النظام التجاري العالمي، حيث أنشأت المنظمة العالمية للتجارة لتراعى مصالحها، فمعظم بنودها منحازة لتلك الفئة من الدول ، دون مراعاة مصلحة الفئة الثانية التي ليس لها أي تأثير على المنظمة ولو اجتمعت.

2-و فيما يخص الفرضية الثانية فهي خاطئة حيث تأكدنا من خلال الدراسة أنه لا توجد انعكاسات ايجابية إلا وكانت هناك انعكاسات سلبية وذلك على جميع المجالات الاقتصادية. والتي ستكون أكثر حدة نضرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري.

- **نتائج الدراسة:**

1-التجارة الخارجية لأي دولة هي صورة من صور علاقاتها مع العالم، وتعتبر أحد الدعامات الأساسية في البنيان الاقتصادي ومما لاشك فيه هو أن التجارة الخارجية تساعد على رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للدول كونها تحتل مكانا مؤثرا وحيويا في دائرة النشاط الاقتصادي.

2-الهدف من تحرير التجارة الدولية هو الاستفادة من مزايا الاندماج في الاقتصاد الدولي عن طريق التخصص في السلع التي تملك كل دولة فيها ميزة، وعملية تحرير التجارة الدولية يجب أن تتم بأسلوب أو منهجية تدريجية، لتجنب إصابة الاقتصاد بصدمة.

3-اكتمل الضلع الثالث للنظام الاقتصادي الدولي بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، والتي أوكلت لها مهمة ادارة العلاقات التجارية بين الدول وهد يعنى أن القسم الأكبر من التجارة الدولية يتم داخل إطارها، وهدا أدى إلى جعل عملية الانضمام إليها حتمية لكل دولة حتى تحفظ حقوقها وتستفيد من الامتيازات التي يحصل عليه الأعضاء.

4- إن اندماج الدول النامية خاصة الدول العربية في النظام التجاري العالمي يجعلها أقل المستفيدين من نمو التجارة الدولية الذي يتيحه تحريرها، على عكس الدول المتقدمة التي حل سعيها لتحرير التجارة إنما بغرض تعظيم منفعتها على حساب مقدرات الدول النامية.

5- إن الأزمة التي مرت بها الجزائر بسبب الاعتماد على المورد الوحيد في التصدير، وهو البترول دفعت بها إلى تحرير تجارتها الخارجية، وبالتالي عملية التحرير جاءت كحتمية وليست خيار بالنسبة للجزائر. إذ تمت عملية تحرير التجارة الخارجية الجزائرية على ثلاث مراحل مرحلة المقيد للتجارة الخارجية، مرحلة التحرير الجزئي ومرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية، لكن هدا التحرير لم يكن أمر اختياري بمحض إرادتها بل فرضته عليها التطورات الدولية الحاصلة من جهة ، والتطورات الداخلية من جهة أخرى

6-هناك تحيز جغرافي كبير في المبادلات التجارية للجزائر نحو دول الاتحاد الأوروبي، سواء تعلق الأمر بالصادرات أوالواردات، خاصة بعد دخول اتفاق الشراكة بين الطرفين حيز التنفيذ حيث تبلغ مبادلات الجزائر مع المجموعة الأوروبية حوالي ثلثي المبادلات الإجمالية، مما يجعل الاقتصاد الجزائري في تبعية كبيرة لهده المنطقة، وأيضا يجعله في خطر إدا ما تعرضت دول الاتحاد إلى أزمة.

7-تتأثر التجارة الخارجية الجزائرية بأسعار المحروقات حيث أن الفائض المسجل في ميزان المدفوعات نتيجة لارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية الذي يعد المورد الأول من العملة الصعبة حقق الاستقرار الاقتصادي وساهم في انتعاش الاقتصاد الوطني، وهو ما خلق عدة فرص للنهوض به والخروج من الأزمة.

8-من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي، والاستفادة من التطورات التي بلغها، قررت الجزائر أن تنضم إلى المنظمة العالمية للتجارة، التي تهدف إلى خلق بيئة دولية تجارية أكثر انفتاحا وتحررا .ورغم كل الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل الانضمام إلا أن مسعى الانضمام لم يتحقق بعد وذلك لتشتت أوضاع الاقتصاد مما إلى طول مرحلة المفاوضات.

9-باعتبار أن الجزائر من الدول التي تتميز بضعف القدرة التنافسية لقطاعها الصناعي، فإن ذلك يجعلها غير قادرة على الاستفادة بأقصى ما يمكن من الانضمام حيث هدا القطاع مازال يحتاج إلى طاقة كبيرة تتحمل تابعات تحرير التجارة الخارجية.

10-من المتوقع أن التجارة الخارجية للسلع الزراعية في ضل تطبيق اتفاقيات المنظمة يمكن أن تؤدي بالجزائر إلى تكبد خسائر مالية من جانب الواردات نتيجة لارتفاع الأسعار وكدا بسبب الاحتياجات الغذائية الكثيرة من الخارج، وخسائر أيضا في جانب الصادرات بالرغم من صغر حجمها لاحتمالية انخفاض الكمية المصدرة نتيجة المنافسة الشديدة للأسواق العالمية وبالذات الاتحاد الأوروبي.

11-إن قطاع الخدمات في وضعه الراهن من القطاعات الأكثر تضررا وذلك نتيجة لعدم تهيئة هدا القطاع للمنافسة.

12-إن لعملية تحرير التجارة الخارجية آثار سلبية على عديد النشاطات الاقتصادية نظراً لرفع القيود على السلع الأجنبية التي ترد إلى الأسواق المحلية، مما دفع بالسلع الوطنية التي هي في معظمها غير قادرة على منافسة سلع ذات جودة عالية وأسعار منخفضة نوعاً ما، إلى الركود وهو ما سوف يخلق مشاكل للمؤسسات الجزائرية التي ستضطر إلى الغلق، وبالتالي تسريح العمال مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة.

- **التوصيات والاقتراحات:**

1- وضع إستراتيجية وطنية واضحة في المفاوضات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وتشكيل هيئات متخصصة لتشرف على تنفيذ التزامات الجزائر ومحاولة الاستفادة قدر الإمكان من المزايا التفضيلية

التي تمنحها المنظمة للدول النامية.

2-ضرورة الاستفادة من الميزة النسبية التي تملكها الجزائر في بعض القطاعات كقطاع الفلاحة والصناعات الاستخراجية، والسياحة والصناعات التقليدية، وكذلك الاستفادة من نتائج البحث العلمي على أرض الواقع، لأن ذلك أهم رهان من اجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

3-يتعين على الجزائر التنسيق مع الدول النامية التي ظروفها شبيهة بظروفها لإقامة تكتل أو تجمع في كيانات كبيرة تمكنها من إجراء البحوث التطبيقية وبحوث الابتكارات ذات التكاليف المرتفعة.اضافة الى تدريب وتأهيل القوى البشرية المختصة في التصدير الامر الدي يساهم في تقوية المركز التنافسي للصادرات الجزائرية.

4-تثمين اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، والاستفادة من الخبرة والأموال الأوروبية من اجل رفع مستوى أداء المؤسسات الجزائرية، وجعل هدا الاتفاق بابا للاندماج في الاقتصاد العالمي.

5-على الجزائر الرفع من كفاءة المؤسسات الاقتصادية، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل الرفع من قدراتها التصديرية، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال التكوين الجيد للأفراد والتنسيق بين كل الأطراف سواء موظفين مؤسسات وسلطات.

6-يجب العمل على حماية النسيج الصناعي من خلال تحسين طرق التسيير، والاستفادة من التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، عن طريق الاحتكاك بالشركات الأجنبية، وكذا الاستفادة من خبرة بإبرام عقود الشراكة بالإضافة إلي تغيير الدهنيات وهو من الشروط الضرورية في ذلك.

7-وضع إستراتجية في المدى المتوسط والطويل لتنمية القطاع الزراعي وزيادة الإنتاج من المنتجات الغذائية على النحو الذي يقلل من حجم الفجوة الغذائية ويخفض كميات الغداء المستوردة.

8-العمل على تنويع هيكل الإنتاج الزراعي والصناعي وإعادة تشكيل قائمة الصادرات الوطنية بحيث يتم التركيز على الصادرات السلعية التي تتسم بالاستقرار والمزايا النسبية المتوفرة، وإنتاج السلع الصناعية ذات تكنولوجيا عالية للتغلب على مشكلة تصدير المواد الخام وانخفاض أسعارها في الأسواق الدولية.

9-فيما يتعلق بقطاع الخدمات يتعين على الجزائر الاستفادة من تجارب الدول النامية في الانضمام إلى المنظمة كما يتعين عليها، عدم التسرع في تحرير القطاع، فتح المجال الواسع أمام الاستثمار الأجنبي، ضرورة الاهتمام بالقطاع السياحي باعتباره من أهم موارد قطاع الخدمات،لابد من المراجعة الشاملة للتشريعات والنظم المالية والنقدية،وتهيئة الظروف لما من شأنه مراعاة السوق الخدمات قبل تحرير السوق.

- **أفاق الدراسة:**

1- كيفية تفعيل آليات تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في ضل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

2-انعكاسات تحرير التجارة الدولية على المؤشرات الاقتصادية الكلية-دراسة حالة للجزائر-

3- واقع وأفاق الاقتصاد الجزائري في ضل الانضمام إلى النظام التجاري العالمي الجديد.

4-عوائق التصدير خارج المحروقات وسبل معالجتها في ظل الشراكة الاورو متوسطية.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية.

I-الكتب.

1. أسامة المجذوب، **الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش**، ط3، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، 2002.

2. إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية 2008.

3. احمد حسن صالح قادر، **ظاهرة العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على أسواق المال العالمية**، عالم الكتب الجديد للنشر والتوزيع الأردن 2013.

4. السيد محمد احمد ألسيرتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، 2009.

5. جمال الدين عويسات، **دروس في التجارة الدولية، شبكة الأبحاث والدراسات الاقتصادية** .

6. جمال جويدان، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الاكاديمي للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، 2003 .

7. حسام على داوود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن 2002.

8. حسين شحاتة، **النظام الاقتصادي العالمي واتفاقية الجات**، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، 1998

9. حسين فتلاوي سهيل، **منظمة التجارة العالمية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

10. حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000.

11. رشاد العصار وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2000.

12. رواء زكي يونس الطويل، **الاقتصاد السياسي**، ط1، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013 ص292.

13. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2004.

14. سامي عفيف حاتم، **التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرفية اللبنانية للنشر والتوزيع القاهرة،1993.

15. سليم سعداوى، **الجزائر ومنضمة التجارة العالمية**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

16. سمير صارم، **معركة سياتل حرب من اجل الهيمنة**، دار الفكر المعاصر للنشر والتوزيع، دمشق2000.

17. سمير لقماني، **منظمة التجارة العالمية**، دائرة المطبوعات للنشر، الرياض، 2003.

18. سميرمحمد عبد العزيز، **التجارة العالمية**، مطبعة الإشعاع الفنية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001.

19. سمير محمود ناصر، **جماعات الضغط الاقتصادية الدولية وأثارها السلبية على التطور الاقتصادي** دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2005.

20. طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية 2010.

21. طالب محمد عوض، **التجارة الدولية نظريات وسياسات**، معهد الدراسات المعرفية، 1995.

22. عادل احمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعية الجديدة، ا لاسكندية، 2002/2001.

23. عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة الإسكندرية، 2003.

24. عاطف السيد، **الجات والعالم الثالث**، مطبعة رمضان وأولاده، الإسكندرية.

25. عبد الباسط وفا، **سياسة التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

26. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 2006.

27. فريق من خبراء المنظمة، **الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية** المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005.

28. عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية**، الدار الجامعية، مصر، 2006.

29. عبد المطلب عبد الحميد، **الجات واليات منظمة التجارة العالمية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية، 2003/2002.

30. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006.

31. عبد الرحمان يسرى، إيمان محب زكي، **الإقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر 2007

32. عبد الناصر نزال العبادي، **منظمة التجارة العالمية(wto)**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان–الأردن 1999.

33. على عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان–الأردن.

34. فضل على مثنى، **الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية**، مكتبة مدوبلى للنشر والتوزيع، القاهرة 2000.

35. فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصاديات الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004.

36. مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، بيروت، 1996.

37. مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2007.

38. مجدى محمود شهاب، سوزي عدلى ناشر، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الجلي الحقوقية، بيروت، 2006

39. محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.

40. محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية 2001.

41. محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999 /2000.

42. مصطفى رشدي شيحة، **الأسواق الدولية**، دار الجامعية الجديدة، مصر.

43. منتاوى محمد، ناصر دادي عدون، **الجزائر والمنضمة العالمية للتجارة**، دار المحمدية العامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

44. موسى سعيد مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار الصفاء، عمان–الأردن، 2001.

45. نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان–الأردن،2008.

46. هويشار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

47. هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، **آليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي** دار الحامد للنشر والتوزيع عمان–الأردن، 2009.

48. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، **تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات**، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع الإسكندرية، 2008.

49. يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر ،2010.

II– الرسائل الجامعية

1. أسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة الدولية**، رسالة ماجستير، اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007/2006.

2. اوشن ليلى، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجستير، قانون التعاون الدولي، جامعة مولود معمري تيزوزو، الجزائر،2001.

3. آيات الله مولحسان، **المنضمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر–مصر)**، أطروحة دكتوراه، اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011/2010.

4. بار ياسين، **الشراكة الاورو- متوسطية واقع وأفاق دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، علوم اقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر.

5. بلحبيب عبد الكامل، **اثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجيستير، تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011/2010.

6. بن عيسى شافية، **أثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري**، رسالة ماجستير، نقود ومالية، جامعة الجزائر03، 2011/2010.

7. بوكونة نورة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجيستير، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2012/2011.

8. حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ضل التطورات الدولية الراهنة(دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجيستير، اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2013/2012.

9. خديجة عبد اللاوي، **آلية المنظمة العالمية للتجارة لتقييم السياسات التجارية**، رسالة ماجستير، قانون الأعمال المقارن جامعة وهران، الجزائر، 2013/2012.

10. خزندار وردة، **تأثير انضمام الجزائر إلى المنضمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية**، رسالة ماجستير، التحليل والاستشراف الاقتصادي جامعة منتورى قسنطينة، الجزائر، 2011/ 2012.

11. خير الدين بلغز، **التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف**، أطروحة دكتوراه، تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، -بسكرة -الجزائر، 2015/2014.

12. دلامي نجية، **دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات**، رسالة ماجستير، مالية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلى، الشلف، الجزائر، 2011-1012.

13. زريمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، رسالة ماجستير، التسيير الدولي للمؤسسات، **المالية الدولية**، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011/2010.

14. سلطاني سلمى، **دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، التخطيط والتنمية، جامعة الجزائر، 2003/2002.

15. شرع نورة، **سياسات إصلاح التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير، التجارة الدولية، جامعة غرداية، 2011/2010.

16. طاشت الطاهر، **انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنضمة العالمية للتجارة على الجمارك الجزائرية** رسالة ماجستير، قانون الأعمال، جامعة مولود معمري –تيزي وزو، الجزائر، 2013/2012.

17. عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ظل التغيرات الاقتصادية الحديثة**، رسالة ماجستير، اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر.

18. عطاء الله بن طيرش، **اثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية(دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير، تجارة دولية، جامعة غرداية، الجزائر، 2011/2010.

19. غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه، التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر–3–، الجزائر، 2012/2011.

20. فاطمة بوسالم، **اثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية (حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير، ادارة مالية، جامعة منتوري –قسنطينة –الجزائر، 2011/2010.

21. فتيحة بوقدح، **مساهمة التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة2012/2000**، رسالة ماجستير، اقتصاد دولي، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2014/2013.

22. فطيمة حمزة، **تأثير التكتلات الاقتصادية على توجيه قرارات المنظمة العالمية للتجارة (الاتحاد الأوروبي نموذجا)**، أطروحة دكتوراه تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2014 .

23. فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الاورو متوسطية)**، رسالة ماجستير، اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، سكيكدة، الجزائر، 2013/2012.

24. كاكي عبد الكريم، **اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير، تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011/2010

25. موسى سعداوي، **دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه**، فرع تخطيط اقتصادي، جامعة الجزائر، 2007/2006.

26. الهام محمد مبارك محمد على، **الايجابيات والسلبيات لانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية**، رسالة ماجستير، العلاقات الدولية، جامعة الخرطوم، 2010.

27. هند رمضان عبد المجيد السيد، **مدى فعالية السياسات التجارية على ميزان المدفوعات المصري**، أطروحة دكتوراه، اقتصاد دولي، جامعة عين شمس، القاهرة، 2006.

III-الملتقيات والبحوث.

1. إبراهيم بوزيان وآخرون، **التعاون المالي والتجاري الأوروبي الجزائري في أيطار اتفاق الشراكة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، جامعة الاغواط، الجزائر، 18 -20 افريل، 2005.

2. بورغدة حسين، قصاص الطيب، **الشراكة الاورو-جزائرية وأثرها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، 13، 14 نوفمبر 2006.

3. سليمان ناصر، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام للمنظمة العالمية** للتجارة (دراسة حالة الجزائر)، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول الجزائر النظام العالمي الجديد للتجارة، ورقلة، الجزائر، 29-30 افريل، 2002.

4. عبد القادر شلالي، **الواقع السياحي في الجزائر وأفاق النهوض به في مطلع 2025**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الوطني حول السياحة في الجزائر : واقع وأفاق المركز الجامعي أكلى محند اولحاج بالبويرة، يومي 11 و12 ماي 2010 .

5. عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، **أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية الجزائر .حقائق وأفاق**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول الإستراتجية الصناعية الجديدة في الجزائر .

6. على حافظ منصور، **تقدير وتحليل اثار المتعلقة بالتجارة في السلع**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، سطيف، 29، 30 اكتوبر، 2001.

7. كمال رزيق، مسدور فارس، **انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنضمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب -البليدة، 2002/2001.

8. ليث محمود حسن حطاطبه، **قضايا منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على الدول العربية**، بحث مقدم إلى برنامج كرسي منظمة التجارة العالمية كلية اللغات الأجنبية، الجامعة الأردنية، 2011.

IV-المجلات.

1. بلعور سليمان، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، العدد06، جامعة ورقلة 2008.

2. جميلة الجوزية، **ميزان المدفوعات الجزائري في ضل السعي للانضمام إلى المنضمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، جامعة الجزائر3، العدد11، 2012 .

3. خالدي خديجة، **أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري**، جامعة تلمسان، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2

4. زعباط عبد الحميد، **الشراكة الاورو-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد01، جامعة الجزائر.

5. السعيد خويلدي، **أجهزة النظام الاقتصادي الدولي**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدى مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد التاسع، جوان 2013.

6. سليمان ناصر، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة** العالمية للتجارة(دراسة حالة الجزائر)، مجلة الباحث، العدد01، ورقلة، 2002 .

7. سمينة عزيزة، **الشراكة الاورو-جزائرية بين متطلبات الاقتصادي والتنمية المستقلة**، مجلة الباحث العدد09، بسكرة، الجزائر 2011.

8. صالح صالحى، **الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنضمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل** الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 1، 2002...

9. فيصل بهلولى، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاورو متوسطية والانضمام إلى منضمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، العدد 2012/11.

10. محمد قويديري، **انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية**، مجلة الباحث، العدد01، 2002

11. منتاوى محمد، ناصر دادي عدون، **انضمام الجزائر إلى المنضمة العالمية للتجارة -الأهداف والعراقيل** مجلة الباحث، جامعة الشلف، العدد 03، 2004.

12. ناجي التونى، **قياس أثار النظام الجديد للتجارة العربية على البلدان العربية**، مجلة أفاق اقتصادية، 98، اتحاد غرف التجارة والصناعة في الإمارات 2004.

V–تقارير.

1. التقارير الإحصائية السنوية لبنك الجزائر:2004، 2009، 2014.

2. تقارير الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

3. تقارير المديرية العامة للجمارك الجزائرية والمركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك C.N.I.S.

4. تقارير صندوق النقد العربي.

5. جلاطو جيلالي، تقرير حول تحديات و رهونات انضمام الجزائر إلى المنضمة العالمية للتجارة، المجلس الشعبي، 2001.

6. Banque d'Algérie, Rapport Annuel 2004,2014.

7. world development, report 1991 ،World Bank

ثانيا: باللغةالاجنبية.

الكتب

I – باللغة الفرنسية

1. A.smith , « **Recherche sur la mature et les coures de richesse des mations Gallimard** » , Paris, 1776 .

2. David Recarde ,**Principe de l économie politique et de l import calmant**, paris, 1817.

3. Michel Rainelli**, l'Organisation mondiale du commerce**,6e édition، Edition LA Découverte, Paris, 2002.

II – بالغة الانجليزية.

1. Graham Dunkley، **the free Trade Adventure-The WTO**، the Uruguay Round and Globalism-A Critique، Zed Book-London ،1997.

المواقع.

1. www.arab-api.org/course 25/pdf/c25-1pdf

2. WWW.CLUBNADA.JEERAN.
http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers/procsomcar.pdf

3. www.pdffactory.com.15/02/2016,09:15.